# خطابات السلطة
## [من هوبز الى فوكو]

تأليف: باري هندس

ترجمة: ميرفت ياقوت

مراجعة و تقديم: ياسر قنصوه

740

المشروع القومى للترجمة

# خطابات السلطة

## (من هوبز إلى فوكو)

تأليف : بـارى هـــــندس

ترجمة : ميرفت ياقـــوت

مراجعة وتقديم : ياسر قنصوه

المجلس الأعلى للثقافة

٢٠٠٥

المشروع القومى للترجمة
إشراف : جابر عصفور

- العدد : ٧٤٠
- خطابات السلطة (من هوبز إلى فوكو)
- بارى هندس
- ميرفت ياقوت
- ياسر قنصوه
- الطبعة الأولى ٢٠٠٥

هذه ترجمة كتاب :

Discourses of Power :
From Hobbes to Foucault,
By Barry Hindess
Blackwell Publishers,
Copyright © Barry Handess, 1996

حقوق الترجمة والنشر بالعربية محفوظة للمجلس الأعلى للثقافة
شارع الجبلاية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة ت ٧٣٥٢٣٩٦ فاكس ٧٣٥٨٠٨٢

El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo
Tel. : 7352396 Fax: 7358084.

تهدف إصدارات المشروع القومي للترجمة إلى تقديم مختلف الاتجاهات والمذاهب الفكرية للقارئ العربي وتعريفه بها ، والأفكار التي تتضمنها هي اجتهادات أصحابها في ثقافاتهم ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلس الأعلى للثقافة .

# المحتـــويات


مقدمة المراجع .......... 7

مقـدمة .......... 13

السلطة بين الخطاب والأيديولوجيا .......... 26

**الفـــصل الأول** : مدخل : تصوران للسلطة .......... 39

**الفـصل الثـانى** : ذلك الإله الفانى : أراء هوبز حول السلطة والعاهل .......... 59

**الفـصل الثـالث** : الحق فى سن القوانين : أراء لوك حول السلطة السياسية والمبادئ الأخلاقية .......... 79

**الفـــصل الرابع** : الممارسة العليا للسلطة ليوكس والنظرية النقدية .......... 97

**الفصل الخامس** : الانضباط والرعاية : أراء فوكو حول السلطة والسيطرة والحكم .......... 123

خـاتمة .......... 159

# مقدمة المراجع

هل يمكن أن نقرأ هذا الكتاب المعنون: خطابات السلطة: "من هوبز إلى فوكو" لمؤلفه "بارى هندس" دون إدراك أهمية التساؤل عما تعنيه الممارسة الخطابية، وغير الخطابية للسلطة، والتى تشكل أيديولوجية خطابها المسيطر، هل نستطيع أن نجرد الخطاب من تلك العلاقات القائمة بين منطوق الخطاب وعمليات إنتاجه؟ كيف شكل المجتمع والدولة الحديثة الخطاب السلطوي، لتصوغ "الحداثة" أيديولوجياتها؟ إلى أى مدى كان نجاح "ما بعد الحداثة" فى إنهاء الصراع الأيديولوجى لصالح أيديولوجية معينة تدعو إلى هيمنة خطاب سلطوى واحدى بوصفه مجموعة من العناصر الخطابية التى تحدث تحولا فى طبيعة السلطة ذاتها؟ غير أن الصورة فى نهاية الأمر، بالنسبة لهذا التحول، تبدو محددة ومقيدة برغم (قشرة) التغيير التى تغطيه، كما يبدو (واحديا) رغم ملامحه التعددية الزائفة!!

كل هذه التساؤلات، متى توقفنا عن الإحساس بأهميتها وسلمنا مع "هندس" باليقين المنطقى الكامن فى نظام الخطاب ذاته فحسب، فإننا قد نكون قراء على درجة من المثالية التقليدية، التى ينتمى إليها "هندس"، والذى يدعونا إلى الانضمام إليها عبر قراءة خطابات السلطة بوصفها أفكارا منتظمة فى نسق منطقى محدد، دون الاعتراف بأهمية تلك العمليات المنتجة لخطاب معين. ولكى نفهم نظرية "هندس" فى الخطاب علينا أن نعود إلى الوراء، تحديدا إلى سبعينيات القرن العشرين، حيث طالعنا "هندس" ــ يعمل الآن أستاذا لعلم السياسة فى كلية بحوث العلوم الاجتماعية بالجامعة الوطنية الأسترالية ــ وزميله "هيرست" بنظريتيهما فى الخطاب، والتى أكدت أن الخطاب ليس سوى سياقه الداخلى الذى يعكس معانيه فحسب. إنهما لا يقيمان وزنا لعلاقات التناقض بين الأجهزة أو المؤسسات والممارسات غير الخطابية (العقوبات والجزاءات). إن دلالة أى خطاب منضوية فى ذاته (من الداخل) لا من عناصر (خارجة) عن نطاقه. ومن هنا يصوغان (هندس، هيرست) رؤيتهما لنظرية المعرفة، حيث يستحيل وجودها مع منطق الخطاب، أى المنطق العقلى المتحكم فى الخطاب بوصفه نسقا أو نظاما مغلقا على ذاته. وهكذا تبدو السلطة، من حيث التعريف، المعنى، النقد قائمة، فى إطار تحليل الخطاب بوصفه عالما قائما بذاته. وفى كتابها "مقدمة فى نظرية الخطاب" تتساءل، ديان مكدونيل: "هل كل شىء خطاب؟"

وفى المقابل يمكن أن نطرح سؤالنا: هل كل خطاب أيديولوجيا؟ وقد تسعفنا مبدئيا إجابة" ألتوسير" المباشرة: لا مفر من الأيديولوجيا! وإذا اتفقنا مع وجهتي النظر السابقتين فإننا قد نجد أنفسنا فى هذه المقابلة بين الخطاب والأيديولوجيا مضطرين أن نتصرف بطريقة من يضع ( العربة أمام الحصان) أو أيهما يسبق الآخر، الحصان (السلطة) أو العربة (الخطاب، الأيديولوجيا)، هل هى خطابات السلطة أو سلطة الخطابات؟ لكن الصورة الطبيعية والمألوفة هي: أن( الحصان) أو السلطة يجر (العربة) أو الخطاب، الأيديولوجيا، ومن ثم يمكن طرح السؤال (المفترض): هل هى سلطة الخطاب أو سلطة الأيديولوجيا؟ أو بمعنى آخر: من يملك السلطة؟

لقد فطن مفكرو "ما بعد الحداثة" ــ بمعنى الانفصال عن الحديث أو استمراريته على نحو ما، "فما بعد الحداثة" تمثل جدلية للانفصال والاتصال بتعبير ورد فى كتاب مارجريت روز: "ما بعد الحداثة" ــ خاصة فوكو، ألتوسير إلى هذا الأمر، فأثار الأول (فوكو) انتباهنا إلى أن الخطاب كما السلطة حاضر ومنتشر ودائم، وفى المقابل تحدث "ألتوسير" عن الأيديولوجيا التى تستجوب الذوات الفردية دائما، إذن لا مفر من الخضوع لها. وقد خصص "هندس"، فى "خطابات السلطة" فصلا كاملا لخطاب السلطة عند فوكو، دون أن يوضح لنا كيف أن الخطاب فى حد ذاته "سلطة". ولذا فإن أى خطاب للسلطة لا يمثل نظاما منطقيا من الأفكار يمكن تحليلها فى إطار نسقى محكم ومغلق دون النظر إلى علاقات الخارج التى تجعل من الخطاب أيديولوجية، ومن ثم تكون سلطته. وبهذا المعنى يمكن فهم تلك النقلة المعرفية فى مفهوم السلطة من "الحداثة" إلى "ما بعد الحداثة"، والذى يعبر عنه "ألفن توفلر" بتحول السلطة، أى التغيير الجذرى فى طبيعتها، فمن التصور الحداثى للمجتمع البرجوازي، للكل المتكامل الذى يحوى بداخله كل الفعاليات الإنسانية: الثقافية، والشخصية والسياسية والاقتصادية فى إطار نسق قيمى واحد، يشكل أيديولوجية واحدية للرأسمالية (الليبرالية) بقيمها البروتستانتية، لكن عندما انفصلت القيم عن مجتمعها الرأسمالى (البرجوازي) فى ظل البحث عن اللذة أو المتعة الفورية، كان لا بد "لما بعد الحداثة" أن تقدم نظرياتها البنيوية ــ التفكيكية فى محاولة لوضع كلمة النهاية لفكرة "الكلية" أو الكل المتكامل أو الأيديولوجيا فى مقابل تجريبية جذرية على المستوى الأخلاقى والسياسي.

لم يكن "هندس" مهتما بالتغيير الذى لحق بخطاب السلطة ذاته، والذى فرضته ظروف وممارسات خارج بنية الخطاب، لكنها غير منفصلة عن موضوعه: السلطة، غير أن "فوكو" وإن كان يتفق مع "هندس" فى عدم أولوية الأيديولوجية على تلك النتائج أو الآثار المادية المترتبة على الخطاب، إلا أنه كان

واعيا بسلطة الخطاب، حتى نكاد نشعر بأن أهمية خطاب السلطة ذاته تكمن فى نوعية ممارساته السلطوية، وأن نظام الخطاب لا يعدو ذلك الإطار النظرى لسلطة الخطاب، وإمكانية المقاومة لتلك السلطة، لكن بافتراضه (استراتيجية) عناصر الخطاب يبدو قريبا من فكرة الصراع الأيديولوجي، بعيدا عما رغب فيه من تجريبية جذرية أو إحداث قطيعة مع تاريخ الأفكار لتأسيس تاريخ (عام) للخطاب بدلا من تاريخ (كلي). وفى الوقت الذى يوضح فيه علاقة الخطاب بالممارسة السياسية، يبتعد عن المفهوم المثالى للخطاب أو الممارسة الخطابية، بينما يظل "هندس" فى رؤيته للخطاب قابعا تحت مظلة المثالية التقليدية.

وإذا تركنا "فوكو" مفكر ما بعد الحداثة، وعدنا إلى الوراء إلى خطاب السلطة فى مرحلة التأسيس الأولى للحداثة، فإننا أمام خطابين أساسيين للسلطة عند هوبز، ولوك ومن هذا المنطلق، تعرض لهما "هندس" بالتحليل، لكنه لم يشر إلى جذورهما التاريخية عند "مكيافيللي" و "لوثر"، فالأول (مكيافيللي) نظر إلى شكل الدولة أو خطابها النظرى كأمر هامشى بالنسبة لممارستها السلطوية، إنه ليس مهما وجود قواعد أو بنية لنظام الخطاب السلطوى لكن الأهم، كيف تدار هذه القواعد أو البنية لمصلحة (سلطة) الأقوى، فى ضوء تماثل غير منهجى أو ساذج بين التفسير العلمي، والتفسير التاريخي، لكنه قدم لهوبز إمكانية صنع نسقه الفكرى فى ضوء تماثل أعمق دلالة بين الطبيعة والدولة، بين الفكرة الآلية للعالم، واندماج الناس فى الدولة، وقبولهم لسلطة العاهل أو صاحب السيادة الذى يتنازل الأفراد عن إرادتهم له من أجل حمايتهم دون إلزامه بشروط معينه، كل ذلك من أجل نفعيتهم. وعلى الرغم من الرؤية العقلانية عند كل من "هوبز"، "هندس" إلا أن الأول تفضى به عقلانيته إلى المادية لا المثالية، بينما تقود الثانى (هندس)، إلى مثالية تقليدية، عبر رؤيته للسلطة بوصفها خطابا منزوعا من سياقه التاريخي، من حراكه الاجتماعى الدؤوب، وبالتالى محدد ومقيد فى إنتاجيته.

ولذا جاءت نظرة هندس إلى خطاب السلطة عند هوبز بوصفه جملة من التعريفات، والمفاهيم المصمتة معلقة على جدار الخطاب الذى لا يعدو كونه إلا إطارا لصورة ثابتة. ومن هنا نستطيع أن نفهم نقد "هندس " "لنظرية الاختيار العقلاني" فى مؤلفه "الاختيار، العقلانية والنظرية الاجتماعية" عام (١٩٨٨) ولنا أن نسأل هل يمكن أن يكون معنى السلطة عند هوبز بصورته النفعية يمثل خطابا للسلطة؟ أم أنها أيديولوجية خطاب يمكن أن يفرض ممارساته غير الخطابية فى وقت ما؟

ويتكرر المشهد نفسه في قراءة "هندس" لخطاب السلطة عند لوك؛ إذ إنه لم يدرك الأثر البروتستانتي (الديني) في إمكانية الحد من السلطة التي كانت من قبل (مطلقة) وأيضا كون الأخلاق عملية ومتغيرة على الدوام (الصيرورة الأخلاقية). وهذا ما أحسنت البرجوازية أو الطبقة الوسطى المالكة استغلاله لتصنع أيديولوجيتها على يد "لوك". إن خطاب السلطة عند لوك في ضوء قراءة "هندس" يغفل كيف تشكل الأيديولوجيا خطابها في فترات معينة، وفقا لظروف ومطالب محددة؛ إذ إن تلك العقلانية التي أسفرت عن رؤية مادية في الخطاب الأيديولوجي للسلطة عند "هوبز"، امتزجت بالتجريبية عند "لوك" ليبرر للطبقة الوسطى سلطتها الأيديولوجية تحت غطاء ديني كاف لتتولى مقاليد الأمور؛ حيث إنها وحدها المؤهلة عقلانيا للفهم، وبالتالي للملكية، ومن ثم ممارسة كافة حقوقها الطبيعية. إن خطاب السلطة عند لوك، قد رسمت حدوده وحددت عناصره من (الخارج) من قبل أيديولوجية القرن السابع عشر أو الفردية التملكية في صورتها الليبرالية لتقودنا إلى مفهوم جديد للسلطة ماثل في الديمقراطية الليبرالية. إن ما عبر عنه "لوك" في تصوره للأفكار المستمدة من الإحساس،ومن ثم فهي وجودنا نفسه، وليس من شئ سابق على التجربة ما كان ليلائم شكل "الخطاب" الذي قصده "هندس" بل على الأحرى، يمثل مصدر الإلهام لمخترع مصطلح الأيديولوجيا "دستوت دي تراسي" ليحاول من خلاله إيجاد مخرج للمأزق القائم في علاقة التضاد بين الأشياء والمفاهيم.

ويتعرض "هندس" من خلال فصل آخر لمناقشة أفكار "ستيفين ليوكس" التي قدمها في مؤلفه ذائع الصيت: "السلطة: رؤية راديكالية" عام ١٩٧٤. ويعلق بإيجاز عن رؤيته لتلك الراديكالية بأنها إيضاح مبسط للفرق بين ما هو مثالي وما هو واقعي من خلال نظرية نقدية تعتمد على مبدأين أساسين: ١ــ الفرد بوصفه فاعلا مفكرا مستقلا ٢ــ أداة استجابة لتأثيرات أحدثتها الظروف الاجتماعية. ويرى "هندس" أن هذين المبدأين متعارضين، ولذا فإنه يخرجهما من أي إطار لخطاب السلطة، وبالتالي يسقط تصور "ليوكس" لكيفية صنع قرار جماعي تحت شروط المشاركة الديمقراطية. مرة أخري، يحاول "هندس" الفكاك بالخطاب من أسر سلطة الأيديولوجية التي تشكله. ويشير إلى الرؤية النقدية "ليورجين "هابرماس" التي تعتمد على مفهوم "الفعل التواصلي" بين الأفراد من أجل صياغة قيم موضوعية متفق عليها، في سياق رفضه لمقولات نظريات التفكيك أو ما بعد الحداثة، بدءا من نيتشه أو ما بعد البنيوية من فوكو حتى ديريدا التي حاولت إقامة تجريبية راديكالية بالإحالة إلى الذات، أي تجاوز ما هو قيمي، ومتعارف عليه، فإذا بها تقع في حبائل الأحكام القيمية ذاتها. إن تجريبية ما بعد الحداثة أو ذلك الطور المتقدم والمستمر

من الحداثة ذاتها يقترح أنه ليس ثمة مشكلة بالنسبة لتعددية المصالح، وبالتالي لا توجد مشكلة بالنسبة للسلطة. إنها تبدو واقفة على الحد الفاصل بين الرأسمالية والاشتراكية، أي أنها لا تنتمي إلى أيديولوجية معينة. وقد تظهر هذه الرؤية متوافقة مع موقف "هندس" الذى يخرج بنتيجة مؤداها: إن السلطة ليست هي المشكلة، وإنما التصورات الخيالية أو اليوتوبية للسلطة، أو إضفاء طابع أيديولوجي على السلطة. إننا لسنا بحاجة، كما يرى "هندس"، لأن نتحرر من السلطة بقدر الاحتياج إلى انعدام التعريف السياسي لها. وهكذا تتحول خطابات السلطة إلى مجرد رفض التفسير التاريخي والاجتماعي لممارسات سلطة ما في زمن معين، كي تمثل عجزا نهائيا عن كشف التحولات في طبيعتها، وغياب لأفق التنظير لمشكلاتها في المستقبل. إنه يحول عالم الخطاب إلى موضوع مصمت. وكم كانت الحاجة ملحة إلى دراسة "موازية" لهذا الكتاب (خطابات السلطة)، وإن كانت لا تتقاطع في نهاية الأمر مع رؤية المؤلف (هندس).

وأخيرا، أسجل تقديرى للمترجمة من خلال جرأتها في التعامل مع هذا الكتاب، الذى يحمل صعوبات جمة، أولها: لغة الكتاب العميقة والدقيقة في آن، وليس بآخرها كم المصطلحات التي يبدو بعضها كشأن المصطلح الفلسفي دائما، يحتاج إلى استيعاب وفهم عميق في لغته الأصلية، فما بالنا عند ترجمته إلى العربية.

كما أتوجه بامتناني إلى الزميل الدكتور هاني حلمي عضو هيئة التدريس بقسم اللغة الإنجليزية بكلية الآداب - جامعة طنطا؛ إذ إنه جامع لفراشات الفكر الجميل، وقد أهداني بعض فراشاته من مكتبته الخاصة، فأرشدني إلى استنارات ذهنية رائعة.

ياسر قنصوه

من الحداثة ذاتها يقترح أنه ليس ثمة مشكلة بالنسبة لتعددية المصالح، وبالتالي لا توجد مشكلة بالنسبة للسلطة. إنها تبدو واقفة على الحد الفاصل بين الرأسمالية والاشتراكية، أي أنها لا تنتمي إلى أيديولوجية معينة. وقد تظهر هذه الرؤية متوافقة مع موقف "هندس" الذى يخرج بنتيجة مؤداها: إن السلطة ليست هى المشكلة، وإنما التصورات الخيالية أو اليوتوبية للسلطة، أو إضفاء طابع أيديولوجى على السلطة. إننا نسنا بحاجة، كما يرى "هندس"، لأن نتحرر من السلطة بقدر الاحتياج إلى انعدام التعريف السياسى لها. وهكذا تتحول خطابات السلطة إلى مجرد رفض التفسير التاريخى والاجتماعى لممارسات سلطة ما فى زمن معين، كى تمثل عجزا نهائيا عن كشف التحولات فى طبيعتها، وغياب لأفق التنظير لمشكلاتها فى المستقبل. إنه يحول عالم الخطاب إلى موضوع مصمت. وكم كانت الحاجة ملحة إلى دراسة "موازية" لهذا الكتاب (خطابات السلطة)، وإن كانت لا تتقطع فى نهاية الأمر مع رؤية المؤلف (هندس).

وأخيرا، أسجل تقديرى للمترجمة من خلال جرأتها فى التعامل مع هذا الكتاب، الذى يحمل صعوبات جمة، أولها: لغة الكتاب العميقة والدقيقة فى آن، وليس بآخرها كم المصطلحات التى يبدو بعضها كشأن المصطلح الفلسفى دائما، يحتاج إلى استيعاب وفهم عميق فى لغته الأصلية، فما بالنا عند ترجمته إلى العربية.

كما أتوجه بامتنانى إلى الزميل الدكتور هانى حلمى عضو هيئة التدريس بقسم اللغة الإنجليزية بكلية الآداب – جامعة طنطا؛ إذ إنه جامع لفراشات الفكر الجميل، وقد أهدانى بعض فراشاته من مكتبته الخاصة، فأرشدتنى إلى استنارات ذهنية رائعة.

**ياسر قنصوه**

هل يبدو التحديد محيراً وعميقاً "الأيديولوجيا"؟ كيف نميز الممارسات الأيديولوجية عن نقيضتها [illegible] في السيطرة والهيمنة خلف بعضها البعض أو [illegible] الممارسات [illegible]؟ وإذا تحدثنا عن خطاب السلطة، فهل يتخذ فهماً [illegible] يمكن [illegible] وهو: أيديولوجية الخطاب المسيطر؟ وإذا كان الأمر على هذا النحو، فمن يمثل سلطة التأثير النافذة في العلاقات الإنسانية خاصة فيما هو سياسي، أي بين محكوم وحاكم، أسلطة الخطاب أم سلطة الأيديولوجيا؟ وعلى الرغم من أهمية تلك التساؤلات في سياق هذه الدراسة، إلا أن السؤال الرئيسي، والمضمر أيضاً في العنوان، يتعلق بالسلطة محور (الحدث) بين الخطاب الأيديولوجي، ويستدعي هذا التعامل مع إشكالية تعريف السلطة لإدراك [illegible] أو ضعفها [illegible] وعندما نتحدث عن الخطاب أو الأيديولوجيا بوصفهما [illegible]، يجدر بنا [illegible] نوعية الممارسة المتوقعة في توجيهها إلى هدف أو غاية معينة، فإن ذلك يستلزم محاولة إيضاح التعريفات الخاصة بمصطلح منتشر (سلطة) رغم انتشاره غامض المعنى رغم ملامحه التي تبدو واضحة عند الممارسة.

## ١ - السلطة: إشكالية التعريف. المعنى

يجب الإشارة أولاً إلى أن مصطلح سلطة Power قد تحدث خلط من حيث دلالته مع مصطلح آخر بمعنى سلطة Authority. وهاتان الكلمتان تستخدمان في اللغة الإنجليزية بمعنى السلطة، لذا ينبغي إيضاح دلالة كل منهما، خاصة أننا سوف نتعامل مع كلمة Power دائماً من خلال هذه الدراسة. إننا سوف نستخدم كلمة أو مصطلح Power للدلالة على السلطة في نطاقها العام والشامل؛ إذ يعني أيضاً: القدرة، الاستطاعة، القوة. بينما سوف يقتصر استخدامنا لكلمة Authority على ما هو تخصيصي، كأن نقول سلطة سياسية أو عسكرية أو اقتصادية.. إلخ. وقد اخترنا من بين التعريفات المتعددة للسلطة تعريفين أوليين نوسعهما لتقديم صورة مبسطة وواضحة لما يعنيه مصطلح السلطة.

(أ) "السلطة Power بمعنى القدرة على تحقيق ما هو مرغوب فيه سواء حدثت مقاومة أو لا. وقد يتم تحصيلها بطرق مختلفة نسبيا. [illegible] والمشاركة بصورة محدودة. إلخ. وقد تقوم على القبول أو [illegible] على القسر Coercion"(1).

(ب) السلطة خاصية أو سمة للإنسان تزيده قوة أنها تخلق [illegible] قوة في حد ذاتها(2). "وتعني السلطة في اللغة العربية (السلطان) وهو اسم [illegible] مجرد بمعنى السلطة والحكم. وكان يستخدم في الأصل كمعنى مجرد، [illegible] دلالة على شخص ما، حتى فيما بعد، عندما شاع استخدامه للدلالة على شخص [illegible] ظل يرد أحيانا بالمعنى التجريدي.. وقد صار لقبا رسميا بداية من القرن الحادي عشر (الخامس الهجري) عندما استخدمته الأسرة الحاكمة التركية المعروفة باسم (السلاجقة) العظام الذين اتخذوه لقبا رسميا لهم وبالنسبة للسلاجقة كان هناك سلطان واحد مثلما كان هناك خليفة واحد"(3).

وعلى الرغم من تلك التعريفات الأولية، فإنها [illegible] محل جدال وجدل محتدم، إذ إنها لا تقدم تصورا أو إجابة محددة عن السؤال الأساسي المرتبط بطبيعة السلطة: أهي جوهر أم علاقة؟ وعندما نتحدث عن السلطة بوصفها جوهرا [illegible] فإننا نفهمها كطبيعة مجردة في حد ذاتها، غير أن ذلك [illegible] محدودة لقيمها وفقا للمنطق العلمي، وبالتالي تم إدراجها — رغم [illegible] عن فعاليتها الإنسانية الدائمة على كل المستويات — ضمن تلك [illegible] المصطلحات الفلسفية المبهمة، التي يتحدث عنها الفلاسفة، كما لو كانت معرفة [illegible] ذاتية، كما يراها أرسطو عندما يتحدث عن السلطة كسلطة طبيعية في [illegible] المدينة — الدولة بالمعنى اليوناني القديم. فالانتماء إلى سلطة [illegible] المعيارية هي المعنى الحقيقي لحياة الإنسان، وهي التفسير الأمثل [illegible] سياسيا. "إن الدولة هي من عمل الطبع، وإن الإنسان بالطبع كائن اجتماعي، وأن هذا الذي يبقى متوحشا بحكم النظام لا بحكم المصادفة، هو على التحقيق إنسان ساقط (همجي) أو إنسان أسمى من النوع (إله)"(4) حتى مكيافيللي الذي يعد مؤسس لعلم السياسة الحديث الذي قدم صورة الدولة الحديثة أو العلمانية، لم يهتم بظاهرة السلطة أو بمعرفة ما هو سياسي بصورة عامة. فقد انصب اهتمامه على أسلوب الممارسة الأمثل للسلطة من قبل السياسي أو الحاكم. "إنه من الواجب أن يحبك الناس، وأن يخافوك، ولما كان من العسير أن يجمع بين الأمرين، فإن من الأفضل أن يخافوك على أن يحبوك"(5). وهكذا تم الحديث عن السلطة من منطلق [illegible]

ومعيارى عند أرسطو، وواقعى أو تطبيقى عند ميكافيللى دون التطرق إلى ماهيتها أو ما الذى تعنيه؟ ومن زاوية أخرى، فإذا سلمنا أن السلطة جوهر بمعنى الثبات والمطلق فإنها بوصفها جوهرا ايجابيا لا يمكن التمرد عليها أو عدم الخضوع لها. بل ان ذلك يعد أمرا غير مقبول، والمعنى السلبى، فإن طاعتها تمثل شرا لا مفر منه، وتبدو فى الحكم المطلق (الاستبدادى) على السلطة فى حالتى الإنجاب والنسب أو الذكر والشر يخرجها من إطارها الدنيوى أو الواقعى لتعقد أسطورة عبر عظمته – فكأنما هى المطلق الأعلى – ذاتها ومن ما هو مقدس.[1]

وإذا تجاوزنا تصور السلطة بوصفه جوهرا ثابتا وتعاملنا مع تعريف أو تصور آخر للسلطة بوصفها قوة، مع إدراك أن هذا التصور هو أكثر التصورات أو التعريفات رواجا خاصة لدى العامة من الناس، إذ إنه يماثل أو يرادف مصطلح آخر هو النفوذ. إنه (القدرة) التى يمتلكها شخص ما، أى الصورة الفردية للسلطة، وفى مقابل هذه الصورة الفردية، قد تكون القدرة متمثلة فى مجموعة من المبادئ لها من القوة ما يجعل جماعة ما تمنحها إلى حد الاعتناق أو الاعتقاد، ومن ثم يمكن إضفاء الشرعية على تلك القوة الدالة على سلطة ما. وعندما نعرف السلطة بصفتها القدرة الإيجابية أو القوة أو التأثير، فإن (أ) يمارس سلطة على (ب) عندما يؤثر (أ) فى (ب) بطريقة متعارضة مع مصالح (ب).[1] غير أننا يجب أن ندرك أن هذه القدرة أو تلك القوة قد يكون سلبيا أيضا إنه قدرة شخص ما على القيام بفعل أشياء لا تتفق نتائجها مع ما يرغبه الفاعل، وكمثال توضيحى: قدرة رجل السياسة على اتخاذ قرار فى ظروف معينة لا يتوافق مع ما يريده بالفعل.

وإذا كانت السلطة تعنى القدرة بمعنييها: الإيجابى والسلبى فإن ذلك يطرح فكرة ارتباط السلطة بالمصالح، ويثير مفهوم المصالح أو المصلحة جدلا واسعا وعميقا، إذ إنه من الصعوبة تحديد طبيعة المصالح، وأيضا علاقات المصالح التى تقوم على المقارنة بين الأفراد، مع إدراك أن كلمة مصلحة تعنى الخاص، والعام أيضا. وقد نكون مضطرين إلى العودة لمشاهد فكرى وتاريخى أيضا، إنها مقولة (ثراسيماخوس) عن "مصلحة الأقوى" فالسلطة هى بحث دائم عن مصلحة الأقوى، وفى المقابل تسقط فكرة (المساواة) من الحسبان؛ حيث إن تصور السلطة بوصفها قدرة يوحى بعلاقات غير متكافئة بين الأفراد، بين أفراد يستخدمون السلطة لخدمة مصالحهم الخاصة، وآخرون يخضعون لتأثيراتها. ويدور الحديث هنا عن السلطة بوصفها تحكما أو سيطرة فهل تكون غاية السلطة التحكم؟ كان ثراسيماخوس يعتقد أن الكائنات البشرية متساوية فى الجوهر، ولهذا فإن الحديث عن

الصالح العام أو الخير العام أمر لا معنى له، إذ عندئذ كل شخص [illegible]
نفسه، ومن المحتمل أن تكون متعارضة مع غايات الآخرين، [illegible]
الأشخاص الذين لديهم السلطة يبحثون عن مصالحهم فقط، [illegible]
لكي يحققوا مصالحهم(١)

كان تراسيماخوس [illegible] مصلحة الأقوى في مقابل مصلحة المجتمع، تلك المصلحة هي [illegible] هل غاية السلطة سواء كانت شرعية أو غير شرعية تحقيق مصلحة الأقوى [illegible] تبدو عبارة أن لكل شخص مصالح تبدو متوافقة مع مصالح الآخرين [illegible] ممكنا لمسألة السلطة بوصفها تحكما، لكن على أرض الواقع، [illegible] المتعارض من المصالح عائقا أساسيا أمام إمكانية الحل لمعضلة السلطة التي [illegible] إلى مصلحة مالكيها أو الأقوى المتحكم أو المسيطر. وهكذا فإن النظام [illegible] يعتمد على قدر من الإكراه [illegible] مجتمع لا يمكنه [illegible] استخدام القوة المشروعة [illegible] هذا الإكراه [illegible] لمصلحة الأقوى، إلا إذا كان هذا الصالح عاما حقيقة، [illegible] صالح التي يعرضون تنفيذ [illegible] فإنه لم يكن هناك داع لذلك(٢)

[illegible] لا يمكن [illegible] السيطرة [illegible] يعرض علينا توقع تناقض مصالح، عندئذ [illegible] وهنا نقترب من معنى [illegible] للسلطة، [illegible] (مصلحة الأقوى). لكن التسلط هو استحقاق للحق في الأمر [illegible] من دون تبرير شرعي ومقبول، أو هو تجاوز للنطاق [illegible] الحقيقة إذا كان من [illegible] نظريا، إدراك الفرق بين السلطة والتسلط، [illegible] العسير عمليا، حفظ السلطة خالصة من كل أشكال التسلط(١).

وتجدر الإشارة إلى أن معنى السلطة أو طبيعتها لا تكتمل [illegible] بل تحمل دائما طابعها (الديناميكي) الذي يجعل منها في نهاية الأمر [illegible] التعريف، مصطلحا مراوغا رغم وضوح ممارساتها على أرض الواقع. [illegible] ألفن توفلر في كتابه تحول السلطة إلى ما حدث من تغير في طبيعة السلطة [illegible] فيقول: ثمة دافع قوي لإعادة [illegible] القوى التي تهز السلطة الآن على كل مستوى من مستويات النظام الإنساني سوف تصبح أشد ضراوة، أكثر تأثيرا في السنوات

المقبلة. إن هذه العملية الثورية لإعادة هيكلة علاقات السلطة ستؤدي ـ كما يحدث عند تحرك الطبقات الأرضية وتطاحنها قبل الزلزال ـ إلى واحدة من أبرز الوقائع في تاريخ الإنسان : وهي حدوث ثورة في طبيعة السلطة نفسها. إن (تحول السلطة) لا يعني مجرد نقل السلطة، بل إنما تغيير طبيعتها"[11].

وعند البحث في طبيعة أو معنى أو ماهية السلطة فإننا نلجأ إلى تلك المناهج والنتائج المستخدمة كأسلوب عمل تجريبي، فهل تسعفنا هذه المناهج وما يسفر عنها من نتائج في الكشف عن معنى محدد للسلطة ؟ ولنأخذ مثلاً محاولة علماء الاجتماع الأمريكيين، أولئك الذين تعاملوا مع مجموعات محددة واصطناعية من أجل فهم طبيعة الانبثاق لعلاقات السلطة. "إن الافتراضات المسبق للباحثين الأمريكيين من أمثال ج.ل. مورينو J.L. Moreno ، و ر. ف. بال R.F. Bales وك.لوين K.Lewin ومناهجهم ونتائجهم هي مختلفة، لكن من الممكن أن يستخلص من أعمالهم فكرة مشتركة وهي : أن المجموعات هي المفسر لظاهرة رئيسية هي ظاهرة القادة Leaders ، أي الأفراد الذين يتمتعون بنفوذ وتأثير أعلى من نفوذ وتأثير الأعضاء الآخرين"[12].لكن طبيعة السلطة أو معناها لا يوجد القائد أو صاحب النفوذ أو المسيطر، بل نستمد هذه الطبيعة وجودها من تلك الطريقة التي تشعر بها جماعة أو مجموعة من الناس بشخصية القائد أو الحاكم المسيطر، ومن هنا فإن تلك العلاقة التبادلية القائمة بين جماعة معينة وقادتها، لا يمكن إخضاعها لقاعدة معينة، أو حتى إمكانية التنبؤ بها. ومن هذه الزاوية، نكتشف خطأ الباحثين في ماهية السلطة من أجل إيجاد تعريف محدد وواضح لها. إنهم يحاولون البرهنة على صحة افتراضاتهم (المسبقة) عن السلطة، ومتى أتيح لهم ذلك يحولونها إلى صورة (معرفية) يمكن إدراجها في مناهجهم، ومن ثم نتائجها. وعلى سبيل المثال، يبدو منظور "مورينو" عفوي أو تلقائي، "إذ يبرهن على ما ينوي البرهنة عليه.فهو يشير إلى أن التفضيلات الشخصية البحتة تكفي لبناء مجموعة، والسماح لها بتحمل المهام التي تحددها لنفسها. ولهذا فإن من الممكن أن نستمد من أعماله النتيجة القائلة بأن السلطة لا توجد، لأن الأفراد لا يطيعون إلا أنفسهم، أو أنها غير شرعية، لأنها غير مفيدة، ولأنها تضاف بالعنف أو الحيلة على العفوية التلقائية الاجتماعية ... أما "لوين"، المقتنع بأن السلطة (الديمقراطية) أكثر فاعلية في حل المشكل من الأسلوب (الاستبدادي) فيكشف في تحليل الحالات الملموسة، براهين "علمية" لدعم فكرته. إن هذه الملاحظات المتوقعة جدا ذات طبيعة مثيرة للقلق"[13]

ونحن نذكر أن السلطة لا توجد لأن الأفراد لا يخضعون [illegible] إلا أنفسهم ارتداد [illegible] في [illegible]

إلى تصور [illegible] [illegible] [illegible] الأفراد [illegible]

[illegible] الذي يتوجب على الأفراد [illegible]

[illegible] أن يكون [illegible] في آن واحد [illegible]

[illegible]

[illegible]

١ - [illegible] أو قدرة شخص ما سواء كان [illegible] أو شخص آخر

(حقوق [illegible])

٢ - [illegible]

٣ - [illegible]

[illegible] عن درجات أو مستويات السلطة، فالبعد الأول [illegible]

[illegible] الأفراد [illegible] الممارسة المطلوبة أو [illegible] عند هؤلاء [illegible]

([illegible]) أما الثاني فيتعلق [illegible] الآخرين أي [illegible]

[illegible] البعد الثالث [illegible] على الاستمرار في [illegible]

الآخرين. وتكشف هذه الأبعاد عن اختلاف الأهداف، الإمكانات، المصالح، وكذلك ترسيخ السلطة من خلال كونها علاقة بخطة عمل أو استراتيجية معينة يضعها مالك السلطة – القيمة – وعلى الآخرين من الجموع (القاعدة) التنفيذ في إطار من التراتب الهرمي، مع التأكيد على شرعية القبول لدى تلك الجموع التي تقبل الطاعة أو الانفعال من أجل تحقيق هدف أو غاية معينة، وفي هذه الحالة، تسقط التنافس من الحسبان وإن كانت فعاليته مؤثرة على مستوى امتلاك السلطة ذاتها.

لا يمكن إقامة حد فاصل وواضح بين ما هو (طوعي) وما هو (قسري) وبناء على ذلك نجد أنفسنا مضطرين للعودة إلى التساؤل من جديد: هل يمكن التعامل أخلاقياً أو (معيارياً) مع السلطة؟ أو بمعنى آخر: هل يمكن تفسير سلوك ما عن الصيغة العلائقية للسلطة أو عن التقاء الإرادات وتجسدها في إرادة واحدة من أجل هدف أو غاية ما؟

## ٣- السلطة: أيديولوجية الخطاب المسيطر

إذا كانت رؤية ما بعد الحداثة Postmodernism تمثل تحديا للأيديولوجيا بوصفها وعيا زائفا False Consciousness في سياق إنكارها أو معارضتها لما هو كلي Totality، وغائي Teleology في ضوء تعارضهما مع ما يؤيده مجتمع ما بعد الحداثة في رؤيته لكون الأشياء منفصلة، متغيرة، كما أنها ليست جزءا من كل جماعي، ولا تحمل أي ملامح غائية، وعندئذ فثمة شعور بأن البرهنة على مشروعية الأيديولوجية بوصفها مقولة تفسيرية Interpretative category متضمنة في الهجوم عليها. ولعل من أكثر التصورات قابلية للطعن فيها بالنسبة للأيديولوجيا، ذلك التصور الذي يعدها نسقا فكريا زائفا يرود المصلحة الأنانية لقوى مهلكة في صررها، ومسيطرة على عصر تاريخي معين، ووفقا لهذا التعريف، فإن ما بعد الحداثة لا يعدو كونه أكثر من أيديولوجية الرأسمالية الاستهلاكية Consumer Capitalism [16].

وعندما يقدم "فوكو" رؤية ما بعد الحداثة فإن تصوره لخطاب السلطة فإنه يصرح بمحاولته الهروب من كلية، وغائية للأيديولوجية أو تلك المحاولة لإضفاء مشروع نظام مثالي على واقع مادي، ولذا فإنه يحاول "جعل التحليل التاريخي خطابا متصلا مستمرا Continuous، وجعل الوعي الإنساني الذات الأصلية لكل تطور تاريخي، ولكل فعل، وهما وجهان لنفس النسق – النظام الفكري" [17]

وإذا كان الخطاب يمثل "ملكية" بالنسبة لأحد الأشخاص، فعند نقطة الإلقاء قد يصبح قد يمثل "ملكية عامة"، حيث يوسع المتلقي لهذا الخطاب أن يوسع من دائرة وإدراكه للخطاب من تلك الملكية (الخاصة) ليتحول إلى ملكية (عامة) حيث تختلف القراءات وتتعدد مستوياتها. لكن هذا التصور بقدر ما يكشف عن عالم الخاص بالمتكلم من خلال الخطاب إلا أنه قد يدفعنا إلى التعامل مع الخطاب بوصفه شيئا له منطقه الداخلي الخاص فحسب، ومن ثم فإنه في مقدورنا تسليمه من حيث تشكيله وتحليله ونقده متى لزم الأمر، بغض النظر عن مراوغته من حيث أساليب الصنع والاستعداد لهذا الخطاب، وفقا لطبيعة الظرف المكاني والزماني. وهذا ما نبهنا إليه "فوكو" عندما يفترض "أن إنتاج الخطاب في كل مجتمع هو في نفس الوقت إنتاج مراقب، ومنتقى ومنظم، ومعاد توزيعه من خلال عدد من الإجراءات التي يكون دورها هو الحد من سلطاته ومخاطره والتحكم في حدوثه المحتمل، وإخفاء ماديته الثقيلة والرهيبة. إننا نعرف طبعا في مجتمع كمجتمعنا، إجراءات الاستبعاد. وأكثر هذه الإجراءات بداهة، وأكثرها تداولا كذلك هي المنع. إننا نعرف جيدا أنه ليس لدينا الحق في أن نقول كل شيء، وأننا لا يمكن أن نتحدث عن كل شيء في كل ظرف (١٨)

وعندما نتأمل مسألة "الإجراءات" فإننا نجدها خطة عمل أو استراتيجية تتشكل وفقا لطبيعة العلاقات القائمة في مجتمع معين. ومن ثم فإنها تجعل السلطة متحققة. وما ينطبق على السلطة يمكن تطبيقه على الخطاب: إن كليهما: السلطة والخطاب لهما حضورهما الدائم، والمستتر عن قرينتها المتحققة. وهذا ما يعبر عنه فوكو بحيث ألا نتخيل عالما للخطاب، مقسما بين الخطاب المقبول والخطاب المرفوض أو بين الخطاب المسيطر، والخطاب المسيطر عليه، بل يجب أن نتصوره كمجموعة عناصر خطابية تستطيع أن تعمل في استراتيجية مختلفة وتعني الاستراتيجية:

١- تلك الوسائل المستخدمة لبلوغ غاية معينة.

٢- طريقة تصرف أو سلوك أحد أطراف العلاقة، ومن خلالها يمكنه التأثير على الآخرين.

٣- الأساليب المستخدمة في مواجهة ما لحرمان الخصم من وسائله القتالية وإرغامه على الاستسلام، والمقصود حينئذ هو الوسائل المعدة لإحراز النصر.(١٩)

وإذا أخذنا مصطلح (استراتيجية) على الأقل [illegible]

[illegible] في الخطاب أمام صورة للصراع الأيديولوجي، [illegible] الأمر على هذا النحو، فإن قضيتنا الأساسية هي محاولة الإجابة [illegible] هل يمكن أن تكون السلطة هي أيديولوجية الخطاب المهيمن؟ [illegible] مستمرة أو مستقرة خطاب معين يستلزم المقاومة كما [illegible] المقاومة [illegible] خطاب كسلطة حاضر ومستمر وذاته وبصورة عامة يمكن القول إن هناك ثلاثة أنواع من المقاومة أو النضال:

١- تلك التي تقاوم أشكال الهيمنة (الإثنية والاجتماعية والدينية)

٢- وتلك التي تقاوم أشكال الاستغلال التي تفصل الفرد عما ينتجه،

٣- وتلك التي تحارب ما يربط الفرد بنفسه ويخضعه بالتالي لخضوعه للآخرين (النضال ضد التبعية، وضد مختلف أشكال الذاتية والخضوع) [illegible]. ومثلما أن هناك سلطة توجد مقاومة، وهي تأخذ أشكالها المتعددة في سياق السؤال الرئيسي الحالي: من نكون؟ مع إدراك أن هذا السؤال الذي تنشق عنه أشكال المقاومة المتعددة ليس ضد مؤسسة سلطوية بعينها أو ضد جماعة أو طبقة معينة أو نخبة مسيطرة حاكمة، بقدر ما يعد رفضا لممارسة تكنيك أو استراتيجية معينة تمنح شكلا خاصا لسلطة ما، تفرض أسلوبها على حياتنا اليومية المباشرة وتضعنا في صورة (هوية ذاتية) علينا ألا نغادرها كي يمكن إخضاعنا للمراقبة، وبالتالي التبعية. هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، قد تعني الذاتية إدراكنا الواعي، ومعرفتنا لأنفسنا، وهذه المعرفة هي ما يربط الفرد بنفسه ويجعله عرضة للخضوع للآخرين. إذن تعني الذاتية في الحالتين: صورة سلطة قهرية.

إن الهوية الذاتية هنا، أي معرفة الفرد لنفسه تجعله واقعا تحت سيطرة ذلك التصور الفذ بالمعنى الاقتصادي، وأيضا بالمعنى المابعد حداثي، هذا التصور الذي شكلته الرؤية الرأسمالية أو الأيديولوجية الرأسمالية المتمثلة في هيمنة الشركات والمؤسسات الاقتصادية الكبرى عبر وسائلها الدعائية، والتي تسرب تصورا نسقيا لمفهوم الإنسان بوصفه ماكينة من الرغبة النهمة التي لا تشبع Desiring Machine [21] أو بوصفه حيوانا محكوما برغبات لا نهائية An Animal Governed by Infinity of Desires وعندما يتحدث "فوكو" عن مقاومة سلطة "التشكيل الذاتي" أي وضع الفرد في إطار هوية ذاتية معينة من أجل إخضاعه، وهو ما حدث في التجربة الذاتية العربية، حيث كانت مقاومة نموذج السلطة الدينية والأخلاقية الذي وضع شكلا

خاصا ثنائية، مرتبط بما يسمى السلطة الرعوية أي [illegible] يحكم المجتمع وحسب، إنما يكل فرد [illegible] يمارس هذا الشكل من السلطة دون معرفة ما يدور في [illegible] نفوسهم، ودون أن تعمل على [illegible] أدق أسرارهم [illegible] وقدرة على توجيهه.(٢٢)

ولا يمكن قصر "السلطة الرعوية" التي يقصدها فوكو على [illegible] المسيحية التي تبناها النظام الكنسي عبر مؤسساته، بل يتجاوز [illegible] الدولة الحديثة التي سمحت للفرد أن يندمج فيها على نحو معقد [illegible] ومن ثم تحولت السلطة الرعوية عبر أيديولوجيا (الحداثة) [illegible] من المعنى الديني أي الخلاص في العالم الآخر الذي [illegible] دنيوي للخلاص، أي صار هذا الخلاص في العالم اليومي المعاش [illegible] ثروة وأمن والحماية وعبر المعنى الحداثي أي (ما بعد الحداثي) حيث [illegible] رؤية يحاول المؤسسات الاقتصادية العملاقة والشركات متعددة الجنسيات [illegible] طرح السؤال من جديد: من نكون؟ [illegible] أو [illegible] معاصر. حيث تحاول السلطة تعيين [illegible] في إطار هوية [illegible] في مقولته الشهيرة: الإنسان [illegible] الفرد وأيضا الدال على [illegible] في الكوجيتو: أنا أفكر إذن أنا موجود. [illegible] هنا لا تعني [illegible] الإنسان الفرد، بل تعني شمولية غير محددة تاريخيا (تتجاوز [illegible] في الزمن). ومن ثم يجب أن يكون الموقف الإنساني [illegible] من نحن فقط، بل [illegible] من نحن. وهذا ما حاول فوكو أن يناقشه ويحلله في خطابه [illegible] موقفه من الأيديولوجية، خاصة الماركسية، الفرويدية، وما تمارسه من [illegible] السلطة الأيديولوجية، فمعنية بوسائلها الخاصة من حظر [illegible] الأيديولوجيا حجر عثرة في طريق الخطاب، ويتساءل: هل الخطاب النقدي الذي يوجه [illegible] القمع يواجه آلية سلطوية عملت حتى الآن دون اعتراض لقطع عنه الطريق، أم أن هذا الخطاب النقدي هو جزء من الشبكة التاريخية ذاتها التي [illegible] ... [illegible](٢٣)؟

ومن منطلق هذا السؤال، يطرح "فوكو" فكرة في اتجاه السلطة بحصر [illegible] الأيديولوجي. تلك الأيديولوجية التي حاول "فوكو" أن يتجاوزها كوعي زائف [illegible]

بها (عصا موسى) تبتلع كل (الحيات) – الحظات وهذا ما نطرحه في مؤلفه المراقبة والعقاب Discipline and punish عام ١٩٧٥ نسبت إلى السلطة دور تشكيل الذات نفسها، فليست الذات في نهاية أمرها مادية فحسب (وهكذا، تكون في حقيقتها موضوع) لكنها تأخذ شكلها عبر عملية الإخضاع Subjection لسلطة مهيمنة أو مسيطرة، وبذا فإن فكرة "الأنطولوجيا بوصفها وعبر رغبة فكرة مسبقة أو (زائفة عن الحقيقة) بصورة ضرورية، وذلك لسببين الأول: أنها تشير إلى وعي نفس مذنب، وغير حقيقي. الثاني: أنها تفترض إمكانية الرغبة) وهو مفهوم بلا معنى لو أن الذات المفكرة The Thinking Subject نفسها لم تكن إلا المنتج الموضوعي للسلطة، ولا يوجد غيرها، والتي بدورها يتعرف عليها بوصفها سلطة.(٢٤)

ومرة أخرى، يؤكد فوكو حرصه على نقد الأنطولوجية للربط بين السلطة والحصول عن طريق انتشارهما وحضورهما ووجودهما الدائم وأيضا قدرة كل منهما على الإنتاج. وذلك لنفي أن السلطة أشبه بالاستراتيجية حيث الاستعداد والتصوره والتنفيذ. إنها ممارسة وليست ملكية أو امتيازا خاصا – الحظات كذلك حدا – وهكذا يخرجها من مجال العقد الذي يعني تخلي طرف عن شيء مقابل امتلاك شيء ما من قبل الآخر. إنها إذن علاقة صراع. إن السلطة لا تقوم على التوافق بين الحرية والحق، أو توافق بين سلطة الجميع، وسلطة الفرد، مؤكدة إلى آخرين.

ولكن قد تخضع العلاقات السلطوية لتوافق ما، لكن لا يمكن تحديدها في وقت معين طوال الوقت. إن التشكل والحراك الدائم الذي يميز صيرورة – تغير دائم – العلاقات السلطوية يدفعنا إلى التساؤل: هل تتفق مقولة هراقليطس: أنت لا تنزل النهر مرتين" مع رؤية "فوكو" للعلاقات السلطوية الحاضرة دون أن نستطيع الإمساك بها، والموزعة والمنتشرة. بحيث لا نستطيع تحديد مواقعها، وفي المقابل "ذات موقع"، لأنها قابلة للإنتاج أو التخلق من لحظة لأخرى. وعند كل نقطة أو علاقة من نقطة لأخرى تحتل موقعها وهكذا تسفر محاولة "فوكو" الهروب من أسر الأنطولوجيا، وبالتالي من الصورة "الدوجماطيقية" أو القطعية في إطارها الميتافيزيقي إلى الارتداد إلى عالم الأنطولوجيا برغم ما يقرره في مؤلفه "المعرفة والسلطة" Power and Knowledge: لست من أولئك الذين يحاولون بيان آثار السلطة على المستوى الأنطولوجي، وفي الحقيقة، أنني مستغرب كيف يمكن طرح مسألة الأنطولوجية قبل أن تتم دراسة الجسم والآثار التي تحدثها السلطة عليه بصورة أكثر مادية (٢٥)، لكن، وكما يرى "هوكس Hawkes"، فإن ذلك يعودنا إلى

النظر إلى الفرد بوصفه أثرا ناتجا عن السلطة، ومن ثم يجب إدراك أن تحليل السلطة يتم داخل الفرد. وهكذا تقضى الرؤية النمائية عند فوكو، أى الممارسات السلطوية إلى (ميكروفيزيقا) البحث عن السلطة في داخل الفرد [illegible] السلطة. وتعد عبارة فوكو: قراءة هوبز [illegible] "إننا جميعا [illegible]" [illegible] (٢)

ومن منطلق وجهة النظر النقدية تتعلق كونيته أو أداة التغيير – [illegible] – تتوازى رؤية فوكو مع أعمال المدرسة النقدية، [illegible] هوركهيمر، ماركيوز. لكن هذا (التوازى) لا يعنى فى النهاية (التطابق) [illegible] الاختلاف والصحة. ولعل أهمها اختلاف جوهرى يكمن فى مسألة [illegible] الذاتى والذاتى. فبينما يحاول فوكو [illegible] فى الذاتى، أى أن السلطة [illegible] السلطة، أى [illegible] داخل [illegible] الغربية – [illegible] – [illegible] حرية فى [illegible] المؤسسات [illegible] المراقبة والعقاب فى [illegible] أو [illegible] الذاتى، ويحاول فوكو [illegible] [illegible] ومع [illegible] لا يستطيع مثل [illegible]. [illegible] ومركس [illegible] [illegible] بوصفه [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] النظر [illegible] إلى أن [illegible] [illegible] على الوصفية [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] لا توجد بوصفها [illegible] [illegible] أو مراكز [illegible] [illegible] [illegible] إلى هوية [illegible]. (٢)

ومن خلال هذه العلاقة الجدلية مع علاقات [illegible] [illegible] أن تمارس سلطتها [illegible]. إنها تمارس وجودها [illegible] [illegible] ممارساتها التى تحدد لنا التفكير فحسب فى المعتقدات [illegible] [illegible] هى تلك الصيغة التى تعبر عنها ألتوسير [illegible] [illegible]، وعلى تلك ستتوقف (٣).

[illegible] أهمية ما يطرحه ألتوسير فى [illegible] على [illegible] قدرته على [illegible] فى سياق النزعة الإنسانية. وهكذا يمكن [illegible] [illegible] والممارسة الأيديولوجية التى تهدف إلى تشكيل أنماط ومعنى [illegible] [illegible]، وكيف نتج ذلك من خلال التعارض والصراع الأيديولوجي؛ [illegible]

رؤية "ألتوسير" أن الخطابات تمتد سيطرتها على الإطلاق. إنها كالسلطة قادرة على التأثير والإخضاع، لكن هل تستدعي مثل السلطة المقاومة، عبر نفوذها من خلال شبكة العلاقات اللانهائية والمنتشرة والموزعة والحاضرة في كل مكان وزمان؟ وهكذا نترجم من جديد عبارات "فوكو" عن السلطة والخطاب؛ إذ إن كليهما حاضر وموجود في كل مكان. وهذا ما يقرره "ألتوسير" صراحة عندما يقول : "إن الأيديولوجيا تستحوذ الأفراد بوصفهم ذوات. وإنها تستوقفهم أو تستحوذهم جميعاً، ولا مهرب من الخضوع للأيديولوجيا".(٢٩)

وكما أن السلطة في جانب منها قمعية من خلال وسائل وأدوات الضبط أو الانضباط، فإن الأيديولوجية تمارس من خلال خطابها المسيطر قدرتها على الإخضاع، وإعادة التشكيل. ولذا فإن "فوكو" في رؤيته لخطاب السلطة ينطلق من البحث عن السلطة داخل الفرد في صورتها الميتافيزيقية ــ المثالية، إلى أن يجد نفسه في نهاية الأمر واقعاً في براثن عالم أيديولوجي أو أيديولوجية الخطاب المسيطر، حيث يكون الإنتاج والتشكيل من خلال الممارسة للسلطة عبر مجالات المعرفة والفرد والمجتمع. وفي المقابل يوضح "ألتوسير" أن السيطرة الأيديولوجية تتحقق قبل أن نكون ذواتنا. ويفضي بنا هذا الأمر إلى مصادرة قدرتنا على التغيير. إن إشكاليات السلطة تضعنا في مواجهة أيديولوجيا الخطاب المسيطر، وإلا ما معنى خضوع الناس لتلك التصورات الأخلاقية والميتافيزيقية والدينية وجميعها مواضيع غير طبيعية ومتعالية، هذا التساؤل يثيره "هوركهايمر" ــ أحد رواد مدرسة فرانكفورت ــ ويلتمس إجابته، بداية من مكيافيللي وهوبز. إن إجابة هوبز وخلفائه ــ وهي إجابة كان ميكافيللي أيضاً قد رسم خطوطها العريضة ــ هي جد بسيطة إن كل التماثلات (التماهيات) Identification التي تنحرف عن النظرية الصحيحة للطبيعة البشرية، والطبيعة الخارجية أنشأها أناس من أجل السيطرة على أناس آخرين".(٣٠)

إن اكتشاف "هوركهايمر" يمر عبر مكيافيللي وهوبز، خاصة الأخير، فوفقاً للتصرف الإنساني الغريزي يتم إطلاق العنان لتلك التماثلات الأخلاقية والدينية، وبموازاة تلك التماثلات تبدو التأثيرات الأيديولوجية سلاح مهم بين أيدي الحكام. وهذا ما أدركته الدولة الحديثة عندما اقتلعت تلك التماثلات من جذورها ذات الماضي التليد لتستخدمها على نحو ما، وتحت سيطرتها بوعي تام.هذا الاكتشاف أدركه "فوكو" عندما نظر إلى "السلطة الرعوية" كأيديولوجية للسيطرة، من النظام الكنسي إلى الدولة الحديثة. وهكذا فإن ما رفضه "فوكو" من وجود خطاب مسيطر

في مقابل [illegible]
وفيما بعد العصر الأول (…) [illegible]
محرك [illegible]
يشكل أحد أهم العوامل في مسار [illegible] (١)

ويظل السؤال المهم في هذا السياق هو: هل يمكن اختزال … الأيديولوجية في سياق خطابي أو نصي … محدد؟ أو تمضي … هل يمكن … خطاب أيديولوجي … ما هو … مصوغ أو محرر. ومثل … أو الروح الإنساني … على الانتماء للوطن أو الانتماء … أو الروح الإنساني … ويستظهر في … الانتخاب الديمقراطي في دولة رأسمالية … بوصفها تعبيرا عن أيديولوجية … ومن ثم يمكن فهم الأيديولوجية بوصفها تعمل خلال ممارسات خطابية محصورة في قوالب ممارسات غير خطابية (أو بشكل آخر، بوصفها ممارسات … البعد الخطابي مهيمن أو محجوز في ممارسات فيها البعد غير الخطابي …) من هنا يتبع أن هناك مؤلفين لتضمن الهيمنة الأيديولوجية إحداهما … بخطاب خاص، الأخرى تفترض نشر … وإجراءات غير خطابية (٢)

وعندما نعود مرة أخرى لقاعدة انطلاقنا، أي "لفوكو" فإن تصوره للسلطة كممارسة لا كملكية أو استحواذ في ظل رؤيته لمواقعها الإستراتيجية المتغيرة، وإنها ليست ذات ملكية، كما ليس للخطاب من موقف، يبدو "فوكو" غير عابئ بأمر الأيديولوجية التي تحفظ لخطاب معين، وتضمن استمراريته، وفي الوقت نفسه تحوله عن أساليب التوزيع والنشر المتاحة دائما للخطابات، إلى ممارسة سلطة مهيمنة، أو المنتصر في معركة الصراع الأيديولوجي لتكون في وسعها تشكيل عقوبات أو إجراءات غير خطابية. وهكذا لم تبق من محاولة فوكو "الفكاك" من أسر الأيديولوجيا إلا رؤيته الأداتية للسلطة … لضرورة … الأفعال … في أن تصبح … في وقت ما سلطة مضادة … تكون بالأيديولوجيا المضادة!!

## ٣- سلطة الخطاب أم سلطة الأيديولوجيا؟

إن ما قدمه كل من باري هندس B.Hindess وبول هيرست P.Hirst في نظريتهما التي تقوم على تحليل الخطاب من خلال رؤيتهما الإبستمولوجية …

في مقابل آخر مسيطر عليه يتخصصه تصور ماركيوز [illegible] وفيما بعد لعصر الأنوار (التنوير) على النحو التالي. [illegible] مجرى التاريخ إلا إذا تم اعتبار توجه [illegible] أيديولوجية [illegible] يشكل أحد أهم العوامل في مسار التاريخ.(٢٩)

ويظل السؤال المهم في هذا السياق هو: هل يمكن [illegible] الأيديولوجية في سياق خطابي أو نصي مسيطر بصورة محددة؟ [illegible] هل يمكن تأكيد خطاب أيديولوجي قائم من خلال دلالة ما هو [illegible] على [illegible] معنوي أو مجرد، فعلى سبيل المثال: صورة رمز معين أو علم أو شعار [illegible] للدلالة على الانتماء للوطن أو الإيمان العقيدي، أو المشروع الإنساني [illegible] ونستطرد في القول، فنتحدث عن صورة الانتخاب الديمقراطي في دولة [illegible] بوصفها تعبيرا عن أيديولوجية سياسية ليبرالية. ومن ثم يمكن فهم الأيديولوجية بوصفها تعمل خلال ممارسات خطابية محفورة في قوالب ممارسات غير خطابية (أو بشكل أدق، بوصفها ممارسات فيها البعد الخطابي مهيمن أو محفور في ممارسات فيها البعد غير الخطابي يهيمن) من هنا ينبع أن هناك مؤلفين للخطاب الهيمنة الأيديولوجية: إحداهما هي [illegible] نطاق خطاب خاص، الأخرى تفترض نشر تنبؤات وجزاءات غير خطابية.(٣٠)

وعندما نعود مرة أخرى لقاعدة انطلاقنا، في تعرف فوكو في تصوره للسلطة كممارسة لا كملكية أو استحواذ في ظل رؤيته لموقعها المنتشر للسلطة المتغيرة، وأنها ليست ذات مالكة، كما ليس للخطاب من مؤلف، يبدو فوكو [illegible] الأيديولوجية التي تحفظ لخطاب معين، وخاص استمراريته، وفي الوقت نفسه تحوله عبر أساليب التوزيع والنشر المتاحة [illegible] للخطاب، إلى ممارسة سلطة مهيمنة، أو المنتصر في معركة الصراع الأيديولوجي ليكون في موقع [illegible] عقوبات أو جزاءات غير خطابية. وهكذا لم ينج من محاولة فوكو [illegible] من أسر الأيديولوجيا إلا رؤيته الأصيلة [illegible] السلطة بصورة [illegible] الإعفاءات للعمل الرسمي في أن تصبح المقاومة في وقت ما سلطة مضادة [illegible] الأيديولوجيا المضادة!!

## ٣- سلطة الخطاب أم سلطة الأيديولوجيا؟

إن ما قدمه كل من باري هندس B.Hindess وبول هيرست P.Hirst في نظريتهما التي تقوم على تحليل الخطابات من خلال رؤيتهما الإبستمولوجية ؛

المعرفية ينحصر في نوع من الدراسات ليست كافية لزعزعة سلطة الأيديولوجيات السائدة، والسبب أنها تقع بين السلبية (وذلك برفضهما ما صارت هيمنته مؤكدة) والتواطـؤ (وذلك بمنحها الأولوية لما قامت تعارضه) وقد اختار هندس وهيرست الموقف الأخير، وكان هذا الاختيار سياسيا في أساسه[٣٣].

وتعني كلمة "سياسي" هنا ذلك التوجه المعرفي المباشر والتقليدي من خلال "التعلم من التجربة" كمعيار للممارسة السياسية في سياق رؤية "تواطؤية" مع ما يتم الاعتراض عليه؛ وإذا بالخطاب موضع الاعتراض، والذي يتم تحليله منتجا لخطاب مضاد، وهذا ما فعله هيرست وهندس؛ فمن خلال تحليل الخطاب الماركسي يمكن إنتاج خطاب مضاد.

ويصر كل من هندس وهيرست على "ضرورة القيام بالفصل الدقيق بين الأسئلة المتعلقة (أولا) "بالطابع المنطقي لنظام الأفكار في الخطاب"، والأسئلة المتعلقة (ثانيا) "بعملية إنتاج الخطاب أو توليده"، وقد انصرف تحليلهما إلى النوع الأول من الأسئلة فحسب".[٣٤] إن الاهتمام بالطابع المنطقي لنظام الأفكار في الخطاب في مقابل عدم الاهتمام" بإنتاجية الخطاب"، يحصر تحليل هيرست، هندس في دائرة المثالية التقليدية التي لا تهتم سوى بالعقلانية فحسب.

ويجب أن نشير هنا إلى موقف "هندس" النقدي من نظرية الاختيار العقلاني "Rational Choice Theory" في مؤلفه"الاختيار،العقلانية والنظرية الاجتماعية Choice, Rationality and Social Theory عام (١٩٨٨). وتفترض هذه النظرية إمكانية بناء نماذج للفعل العقلاني الفردي في موقف معين؛ فعلى سبيل المثال: أنا أعرف إمكانياتي الفكرية، وأعرف ما يمكن أن أمارسه من أعمال فكرية، ومن ثم إمكانية ترتيب تلك الأعمال التي أحب ممارستها، وهكذا، بوسعي الاختيار من بين بدائل متاحة لي، وفقا لرؤيتي لما هو الأفضل؟ إن نظرية الاختيار العقلاني نظرية معيارية، تتيح الوسيلة الأفضل للوصول إلى هدف محدد في موقف معين.وتتجلى بوضوح في كيفية بناء الأنساق السياسية. وقد نجد بداياتها كافية في تلك المقولة المنسوبة إلى سقراط:"اعرف نفسك بنفسك "فـي سياق السؤال القيمي (المعـياري) الشهير: مـا هـو الأفضل؟ What is the best?

ويأتي نقد "هندس" موجها إلى محاولة إدراك الفعاليات الاجتماعية في نطاقها الواسع، من خلال افتراضات مسبقة عن طبيعة السلوك البشري.ومن خلال تلك الافتراضات يمكن صنع نموذج، والتعامل معه بوصفه واقعا حقيقيا.إن ما

ينتقد "هندس" كون الاختيار العقلاني يمثل نماذج عقلانية واضحة أو ... المنسوبة إلى الفرد الفاعل أو إسقاط طرق الاستدلال من الخارج، ... عقلانية الأفعال من طريقة استدلالية إلى أخرى. إنه نمط الخطاب ... والذي يتعامل مع الفعل كونه نتاجاً لمقاصد وأهداف مجتمعه ... مجموعة من المعتقدات والرغبات لدى الفاعل، الذي يحملها معه أينما حل في ... موقف ما. ويبحث الفاعل في حقيبته عن تلك المعتقدات والرغبات ... معين، ومن ثم فإنها تحدد له المسارات والاختيارات، وقد يفرغ ... لتمثل آخر، غير أن ثمة مضموناً ثابتاً إلى حد ما متى كانت الحاجة إليه (٣٠)

غير أن نقد "هندس" لنظرية الاختيار العقلاني يعبر عن رؤيته التمييزية بين الفعل العقلاني وغير العقلاني بمعزل عن الطرق أو الأساليب الاستدلالية ... المحكمة التي تكشف لنا، من خلال تعدديتها أن ما هو عقلاني بأسلوب معين قد يكون لا عقلاني بأسلوب آخر.

إننا نتحدث عن اهتمام هندس وأيضاً وزميله هيرست بذلك النظام المنطقي للعقل أو النظام المنطقي لنظام الأفكار في الخطاب". وكانا ... يعرفان نظرية المعرفة بأنها: أي نظرية تقيم العلاقة بين الخطاب وموضوعاته على أساس من الأمرين معاً: التمييز بين دنيا الخطاب من جهة، وبين موضوعات الخطاب الفعلية أو المحتملة من جهة أخرى، والعلاقة المتبادلة بينهم (٣١)

إن محاولة "الجمع" بين دنيا الخطاب (العنصر العقلاني) ... النظام المنطقي للتفكير الذي يتيح المعرفة في هذا العالم بوصفه نظاماً عقلانياً، وبين موضوعات الخطاب الفعلية أو المحتملة أو العناصر التجريبية التي تستقى من الممارسة أو التجربة تقودنا إلى علاقة موحدة بين المعرفة وحقيقته في إطار توفيقي لأننا نتصور الخطاب ممثلاً لأشياء خارجة عنه، وهنا ... العلاقة المتبادلة بين الخطاب وتلك الأشياء وما يحاول هندس وهيرست ... هو أنه لا يوجد شيء خارج الخطاب، ومن ثم يفرزان أهمية العلاقة بين الممارسة والخطاب الذي يشير إلى تلك الممارسة (غير الخطابية). فعندما نتحدث على سبيل المثال عن علاقات الإنتاج، فإنها ليست ذات وجود حقيقي أو واقعي، إنما يشار إليها في سياق خطابي فحسب أي عندما نتحدث عنها لا توجد موجودة بالفعل.

وهكذا يحصر هندس وهيرست سلطة الخطاب في دائرة محددة الإنتاج، أي (طرح القضايا، نقدها، حلها). إنه ليس سوى سياقه الداخلي منفصلا عما هو خارجي، أي تلك العمليات الاجتماعية في بيئة معينة، والتي تتشكل فيها الخطابات. إنه إسقاط للدور التاريخي والمادي للخطاب، ولم يبق سوى تلك الصورة المثالية التقنينية أو تلك المجموعة من الأساليب الاستدلالية أو العقلانية المحضة. لكن النزعة العقلانية سواء في السياسة أو في سواها، تفترض مقدما: تفوق الحلول الكلية للمشكلات على الإجابات المستمدة من التقليد أو في الممارسة العملية التي ترسخت. إن جميع صور المعرفة، أيا كانت درجة العمومية التي تتصف به، مشبعة بالممارسة. وبما لا يمكن صوغه في كلمات؛ لأن هذا هو حد التواصل اللغوي.[30]

ويدفعنا الرأي السابق إلى الشك في إمكانية مطابقة الأفكار للأشياء، حيث تتنوع، وتتباين، وتختلف الممارسات. ويدرك كل من هندس وهيرست هذا الشك، غير أنهما يجدان الحل في فصل الفكر عن الممارسة، فيسقطان في "هوة" المثالية التقنينية، أي عدم الاعتماد على نظرية المعرفة عبر المترابطة منطقيا، ولذا فهي لا تقدم جديدا بالنسبة لكون الأفكار صحيحة أم زائفة، ولكنهما في الوقت نفسه يفسحان مجالا للقول بأن الأشياء إذا وجدت، فإنها لا تغادر أرض الخطاب الذي تتشكل بداخله، وبواسطته، إنها ليست خارجة عنه. وبإيجاز فليس هناك موضوعات يشير إليها الخطاب إلا تلك التي شكلها، إنهما يلغيان البعد السياسي المؤثر في الخطاب إلى حد تشكيله في معاني التأكيد على إشارة الخطاب إلى ما هو قائم سياسيا في الواقع أي ما هو خارج عنه. وهكذا نكتشف جبرية الخطاب عند هندس وهيرست أو عدم ارتباط اللغة المنحصرة في التعبير عن النظام المنطقي للأفكار داخل الخطاب، بحقائق الواقع. ومن ثم يحال أمر التأثير والتشكيل إلى الأنطولوجي بالنسبة للموضوعات خارج نطاق الخطاب أو الممارسات غير الخطابية التي تم دمجها عندهما (هندس، هيرست) في إطار الخطاب نفسه، ولذا كان بوسعهما أن يعلنا صراحة: أن كل شيء خطاب وفي المقابل يعلن ألتوسير: إنه لا مفر من الأيديولوجية. وباستعارة عبارة "هوبز" الشهيرة: "حرب الجميع ضد الجميع". يكون السؤال: من يملك السلطة في تلك الحرب (المفترضة) الخطابات أم الأيديولوجيات؟

ويحدد "هندس" في مؤلفه "خطابات السلطة" Discourses of power ما الذي يعنيه خطاب السلطة عند "هوبز" من خلال مؤلفه الشهير "التنين" أو الدولة Leviathan فيرى أن تعريف هوبز للسلطة يشير إلى مجموعة من السمات

والممتلكات التى لا تشترك بالصرورة فيما بينها ماعدا نفعها فى تحقيق ... ... إنسانية أو أية أغراض أخري."(٣٨) ويستمر "هندس" فى قراءته لمفهوم ... عند"هوبز"، فيقول فى سياق آخر: يخبرنا هوبز:"حيثما تقوم سلطة أحد الأشخاص بمقاومة أو إعاقة آثار سلطة أخري، يصبح مفهوم السلطة، تفوق سلطة ... الأشخاص على الآخر(٣٩)"ويكشف هذا التعريف عند هوبز عن رؤيته للسلطة كظاهرة كمية تراكمية. وعندما يتحدث"هندس" نفعية السمات والممتلكات لتحقيق أغراض إنسانية لشخص ما فإنه يقدمها كتعريف يختزل الممارسة الإنسانية لفئة فى المجتمع الإنجليزى آنذاك، أى القرن السابع عشر فى أحد عناصر تحقيق ... الشامل فى تعريف السلطة دون الإشارة إلى أن تلك النفعية هى نتاج قاعدة عقلية أرساها القرن السابع عشر فى الفصل بين ما هو أخلاقي، وما هو اقتصادي ... يتيح الفرصة لأيديولوجية الطبقة الوسطى (البرجوازية) الإنجليزية أى طبقة أصحاب الأملاك التى فرضت ذاتيتها فى صورة خطاب أيديولوجى مدعمة بمجموعة من العناصر الخطابية تلخص خطابا وتوجز ممارسة فى الواقع. إنها تعبر عن نفعيتها الفردية ممثلة فى خطاب"هوبز" بعد أن استطاعت أن تفرض سيطرتها الأيديولوجية."فقد كانت إنجلترا فى القرن السابع عشر تتحول من مجتمع إقطاعى هرمى تعد فيه سلسلة الحقوق والالتزامات المتبادلة أمرا مسلما به، إلى مجتمع رأسمالى أو مجتمع للسوق تشترى منه الحقوق والمسئوليات وتباع كأى شيء آخر."(٤٠) وهذا ما يشير إليه" هوركهايمر" فى حديثه عن حياة"هوبز" (١٥٥٨-١٦٤٩) التى تنتمى فى أغلبها إلى الصراع النهائى بين البرجوازية الإنجليزية والإقطاع وكيف استطاع"هوبز" أن يلاحظ كيف أن التاج- الإنجليزي المهدد بالانهيار التجأ إلى السلطة المطلقة." ولكن من أجل الحفاظ على نفسه فيما بعد. فقد أرغم على استخدام تلك السلطة من أجل المصالح (القومية) أى المصالح البرجوازية التى كانت فى إنجلترا ذلك العصر تتطابق أساسا مع مصالح ... النمط البروتستانت ... ومع ذلك فهو يعتبر- مثل مكيافيللى تماما- أن شكل الدولة أمر ثانوى بالنسبة للوجود الفعلى لسلطة قوية مهما كانت"(٤١)

وقد تكون الرؤية العقلانية عاملا مشتركا بين هوبز وهندس، غير أنها قادت كل منهما إلى سبيل مختلف، فبينما أدت بهوبز إلى"المادية"، غير أن المنهجية النظرية تزيد الخطأ الأساسى فى التفسير الميكافيللى للتاريخ وضوحا. فكل التحولات فى الدولة والسياسية والدين، وفى الأخلاق وفى الفنون يجرى تفسيرها انطلاقا من مفهوم الفرد معزولا عن كل الآخرين، هذا الفرد الذى يتصور هوبز

خصائصه على أنها خالدة وثابتة ومتماثلة تماثلا واعيا مع خصائص الأجسام العضوية. إن كل فرد من أولئك الأفراد يستجيب للحركات الخارجية بضرورة مطلقة وتظهر ردود الفعل البشرية، عندما ترى من الداخل، وكأنها تعابير ومشاعر واندفاعات غريزية محددة(٤٢)

إن هوبز يلخص الطبيعة الإنسانية في إطار من الآلية، وهكذا فإن نظريته المادية الآلية تفسر كيفية السلوك الإنساني الذي لا يحركه سوى المنفعة الفردية، ولذا فإن المجتمع الإنساني أشبه ما يكون بالسوق القائم على المنافسة عبر أن هذه المنافسة، وخوفا من استخدام العنف تحتاج إلى من يضمن حركة هذه السوق، أي يحدد قواعد اللعب فيه، إذن لابد من قيام سلطة (مطلقة) تحدد صورة التعاقد أو العقد بين سائر الرعايا غير أن المسألة لا يمكن حصرها في هذا النطاق أي مجال للعب (السلمي) وفق قواعد محددة؛ إذ إن الخاسرين في هذا المجال لا يمكن أن يفنوا بخسارتهم في ظل القواعد التي يصنعها السوق التنافسي أو المجتمع تحت إشراف سلطة ما، لكن كيف يمكن مواجهة أخلاقيا السوق التي لا يمكن التنبؤ بها أو توقعها في ظل منافسة محترمة وأيضا في ظل سيطرة سلطة ما على قواعد اللعب؟ ويجيب هوبز على هذا السؤال من خلال شقين:"فبالنسبة للشق الأول ينبغي أن نتذكر أنه يتوجه بحديثه إلى الملاك الذين بوسعهم أن يدركوا ضرورة وجود سلطة ذات سيادة لضمان استمرار مجتمع السوق الذي يسمح لهم بالملكية الخاصة.. وحتى عندما يخسرون بعضا من ممتلكاتهم، فإنهم يظلون قادرين على استعادتها وزياداتها إذا تقبلوا السلطة الحاكمة التي تسمح بمواصلة اللعبة. أي أن كل الملاك، حتى الخاسرين منهم، لهم مصلحة في الحفاظ على نظام السوق.وثانيا، ينبغي أن تكون السلطة الحاكمة فوق الإقالة أو الانتخابات أو تأثير أية جماعة خاصة من جماعات الملاك، ما دام المالك ذاته معرضا لأن يصبح معدما نتيجة لتأثير السوق. أي أن الحاكم ينبغي ألا يخضع لأحد؛ لأن وظيفته هي منع الحرب الداخلية، وإتاحة الفرصة للجميع للحصول على الأملاك ولتحقيق الربح. كما ينبغي أن تكون سلطته مطلقة، وأن تستمد استمراريتها من ذاتها"(٤٣).

إن"عقلانية" هوبز تمثل ارتباطا وثيقا بين رؤيته السياسية وتصوره الفلسفي العميق والواسع للعالم، ولذا فإن خطابه السلطوي لا يحمل تلك المثالية المفارقة التي تفصل"عناصر الخطاب" أو بنيته الداخلية عن"ماديته" أو تلك الممارسة غير الخطابية، بل يؤكد عدم إيمانه بذلك النمط من المثالية، ومن هنا يطيح بتلك الأوهام الناجمة عن الميتافيزيقا ـ بوصفه فيلسوفا ماديا ـ طالما أنه لا يمكن التحقق التجريبي منها، إنه يمثل حالة من الشك في إمكان وجود معرفة موضوعية؛ إذ إن السلطة ذاتها تنشأ بصورة أصيلة من خلال صورة عقلانية للعقد كبديل للتقليد أو

العرف، إنه يضع الجذور الفكرية الحديثة لنظرية الأخلاق، نعقل في ... يتقدها "هيغل"، فكل شيء نقوم به، ونعتقد فيه يمكن إعادة تقسيمه ... وفقا لمعيار البحث العقلاني Reasonable Inquiry في البحث إلى ... التجريبية"[٤٤].

وهكذا يحمل خطاب السلطة عند هوبز وفقا لرؤيته العقلانية أملاءه ... أيديولوجيا. إن المنفعة الفردية لا تحتم سوى ذاتها، أي أن العقل ... عناصر التشكل الأيديولوجي حينما لا يعبر إلا عن منفعته أو مصلحته الخاصة فحسب. إن مجتمع السوق (المفترض) عند هوبز، والذي يعد انعكاسا لحالة الطبيعة من ناحية وممثلا للنفعية الفردية في صورتها والرأسمالية من ناحية أخرى هو المجال الذي تتحقق فيه الأيديولوجيا الرأسمالية (الليبرالية)

وعلى عكس رؤية "هوبز" التي لم تر أن ثمة حقائق يمكن أن تكون واضحة ذاتها، يبدو "لوك" أقرب ما يكون إلى "هيغل" في الاعتراف بأن ثمة حقائق معينة يمكن وصفها بأنها واضحة بذاتها" كما يؤكد "هيغل" في قراءته لنظام الأفكار في الحقائق بصورته المنطقية، لكن تبدو المسافة بعيدة بينهما من حيث الهدف أو الغرض العملي. فبينما يرى "هيغل" ذلك من أجل إقامة عالم خاص للحقائق بحد في إطار سياقه الداخلي فحسب، فإن "لوك" يرى في الحياة والحرية والملكية حقوقا ثابتة أو حقائق واضحة بذاتها. ويتجلى هذا الوضوح، متى كانت السلطة السياسية في أيدي الطبقات المالكة؛ فعالية الحكم تضمن الحقوق الثابتة، وحرية الاستحواذ على الملكية وبيعها لا تكون ثابتة إلا إذا كان الحكم للملاك"[٤٥].

غير أن التبرير النظري الذي أتاحته العقلانية التجريبية عند لوك للطبقة الوسطى من أجل الفردية والملكية كان بمثابة أيديولوجية تلك الطبقة، لكي تملك وتحكم وفقا لحريات وامتيازات تبدو في ظاهرها (مطلقة) أو واضحة بذاتها، أي للناس كافة، لكن بحسب الواقع تمثل الطبقة بعينها. ومن هنا فإن خطاب لوك صورة (الاحتكار) للسلطة يشتمل على تعريف السلطة بوصفها حقا، وهذا لا يتفق مع تعريف هوبز للسلطة السياسية بوصفها قدرة تقدر على تحقيق أهدافه. على الرغم من أن رؤية السلطة كحق... تعد جزءا مكملا لفهم هوبز للسلطة الحاكمة أو سلطة العاهل " Sovereign power "[٤٦]، وتبدو المفارقة في خطاب السلطة عند كل من هوبز ولوك على أشدها: إذ إن أيديولوجيتهما المصاغة خصيصا للطبقة الوسطى تتحدث عن السلطة كحق، لكن أي حق؟ إن الشرعية أو الحق الذي ... للسلطة وحدها يبدو مختلفا بصورة "شكلية" بالنسبة لهوبز ولوك فالحق والمصلحة الأخلاقية عند لوك، لا تلبث إلا أن تكون ذريعة لتولي الطبقة الوسطى ...

المركزية السلطة، لأنها وحدها الضامنة لتفادي العدم أو ما هو "مطلق" وظاهريا يمكن عده نسبيا في الحقائق أما "هوبز" فقد كان أكثر اتساقا ووضوحا من لوك حول إن لم يسقط من حسابه مسألة الشرعية أو الحق لكنه أعطاها دورا ثانويا، إن السلطة هي حق لمن لديه القدرة على تحقيق أهدافه ويمكن القول إن المفاهيم الأخلاقية في المطلق التي أحكمه لوك أيديولوجيا، ترفعه هوبز بواقعية المفروض أو المصلحة الخاصة لتؤكد "السلطة المطلقة". فهل نستطيع القول إن الخطابات المسيطرة للسلطة أو أيديولوجيتها تبدأ من مسلمات "مطلقة"، نابعة من القانون الطبيعي عند لوك لتصب في مجرى "الديمقراطية الليبرالية". ومن هنا فإن فكرة السلطة كحق لا يمكن ممارسته إلا من أجل الصالح العام، تسمح للوك بتحديد حالات قد يرفض فيها الشعب الولاء لحكمه. وعلى العكس من هوبز يبدو لوك على استعداد تام لتبرير حق العصيان؛ حيث إنه بإمكان المجتمع الإطاحة بأية حكومة غير شرعية، وإحلال أخرى محلها".(١٧)

أما بالنسبة "لهوبز" فإنه يرفض ما اصطلح على تسميته "حقائق واضحة بذاتها"، ويقيم نبيته السياسية العقلانية أو أيديولوجيته على أساس ما هو فردي ونفعي، لكنه عندما يتحدث عن سلطة العاهل أو تلك السلطة الحاكمة بصورة مطلقة فإنه يقودنا إلى أيديولوجيا شمولية، ولذا فإنه لم يتحدث عن شرعية سلطة العاهل حيث يرى هوبز أن القانون الطبيعي يمنح الأفراد الحق في المقاومة إذا قام العاهل بتهديد حياتهم، وفي حالة عدم حدوث ذلك، فإنهم يجب أن يتعاملوا مع تعليماته على أنها صادرة عنهم. وبالطبع، فلا يصبح لهم الحق في الإطاحة بحاكم وتنصيب آخر محله.(٤٨)

ومما سبق، نرى كيف يتحول الخطاب إلى أيديولوجية أو بمعنى آخر كيف تشكل أيديولوجية معينة خطاب سلطوي يستهدف ممارسات غير خطابية، حتى لو كانت درجة المشابهة بين تعريفين للسلطة تصل إلى حد الاتفاق. فالسلطة كحق يتم الاعتراف بها من قبل هوبز ولوك، لكن الهدف العملي أو الغرض المستتر خلف "القناع" الأيديولوجي يقود هذا التعريف: السلطة كحق إلى طريقين مختلفين ومتناقضين، فبينما تقود الأيديولوجيا خطاب السلطة عند لوك إلى الديمقراطية الليبرالية في ظل تصور شرعية السلطة، أي السلطة كحق، إلا أنها تسفر من خلال تصور هوبز للسلطة كقدرة على الفعل أو تحقيق الأهداف، وفي الوقت نفسه كحق، لكنه حق مطلق للعاهل أو السلطة الحاكمة ذات السيادة، والتي يمكن مقاومتها دون أن تسلب شرعيتها، إنه الطريق المؤدي إلى الشمولية، وإن كان يحمل في ظل أيديولوجيته (المراوغة) ملامح ليبرالية. ونستنتج من هذا كيف تستطيع الأيديولوجية أن تفرض سلطتها إلى الحد الذي يجعل من ملامح خطاب سلطوي واحد وجهين متقابلين ومتضادين!!

## تعقيب

ربما يكون السؤال الأساسي الذي تثيره هذه الدراسة، هو وجه الاختلاف بين خطاب السلطة، والأيديولوجيا؟ ولذا جاءت محاولة تحليل وتحديد السلطة، الأولى أيديولوجي، والآخر خطابي، من منطلق التسليم جدلا بأن معنى السلطة يتمثل في تركيبة أحكام السلطة، بمعنى وقوعها في دائرتين (متقاطعتين) تلتقيان (متداخلتين). الأولى الدائرة الخطابية التي تشكلها عناصر الخطاب أو النص الخطابية. الثانية الدائرة غير الخطابية التي تستحوذ عليها أيديولوجية معينة لتحقيق هدف أو غرض معين. وإذا كان هذا وجه الاختلاف إذن فما هو وجه التشابه؟ ونطلق رؤية تنطلق من كون الخطاب كالسلطة حاضر ومنتشر وممتد، كما يقول فوكو. لكن هذا الحضور والانتشار والديمومة ما هي قيمته ما لم يحدث تغييرا؟ وبمعنى آخر، يتحول على يد الأيديولوجيا على خطاب مسيطر في حد ذاته وبذاته والسيطرة كضرورة، لكن نعني سيطرة على من؟ ومن أجل ماذا؟

إن ما تحاول هذه الدراسة تأكيده إن "خطاب السلطة" ليس موضوع مصمت لا يتحرك حول النظام المنطقي لأفكاره، في مقابل الأيديولوجيا التي لا يمكن تخيلها على هذا النحو؛ إذ يسمح بالحراك الدائم وأيضا بالتغيير الذي يستهدف غرضا معينا أو يرود مصلحة ما. إنها ليست قالبا جامدا تصب فيه الأفكار لتشكل محتواها النظري دون هدف عملي. ومن هنا تكتسب السلطة بالمعنى الأيديولوجي صورتها الحقيقية، بين خطاب تمثل عناصره الخطابية "الثابتة" نظامه المنطقي أو عقلانيته، وممارسات أيديولوجية "متغيرة" وفقا للهدف أو الغاية. ومن هنا تستمد السلطة صورتها، أي صورة أيديولوجية خطابها المسيطر. غير أن ثمة تداخلا ما بين الخطاب والأيديولوجيا أو بين الفكر والممارسة، والذي حاول الكثيرون من الدارسين تجاوزه بالصراع "الأيديولوجية". ومن هذه الزاوية، فإن قضية الخطاب هي قضية الشك أو الارتياب في محتوى النظام المنطقي للأفكار الذي يشكل صورة خطاب معين. غير أن هذا الشك وتلك الريبة لا يعتريان نية صاحب الخطاب، في تحديد هدف أو غرض عملي معين، ولكن بالنسبة للسلطة كخطاب مسيطر، فإنه لا يمكن أن تحقق السلطة خطابها (السلطوي) إلا عن طريق التشكيل الأيديولوجي في شكل (خطاب). إنها سلطة التشكيل الأيديولوجي التي تحتكر خطاب السلطة.

# الهوامش

1- R. Scruton, *Dictionary of Political Thought*, London, Pan Books, 198[illegible], p.36[illegible]

2- Carl Friedrich, *An Introduction to Political Theory*, N.Y. Harper and Row, 1967, p.120

٣- برنارد لويس، لغة السياسة في الإسلام، ترجمة د. إبراهيم شتا، القاهرة، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث ١٩٩٣، ص٨٣.

٤- أرسطو، السياسة، الكتاب الأول، الباب الأول (٩)، ترجمة: أحمد لطفي السيد، القاهرة الدار القومية للطباعة والنشر، ص٩٥.

٥- ميكيافيللي، الأمير، ترجمة. د. فاروق سعد، المغرب، دار الآفاق الجديدة، ص١٤٣-١٤٤.

٦- في المسيحية، امتزجت السلطة بالدين أو المقدس فقد مارس الكهان سلطة زمنية من وقت لآخر، ومنح الملوك لأنفسهم "الحق الإلهي" في السلطة، حتى على الكنيسة ذاتها، ويحسم المسيح (عليه السلام) هذا الأمر كما ورد في إنجيل متى (٢٢/٢١): أعطوا إذا ما لقيصر لقيصر وما لله لله. وفي التاريخ الإسلامي يوجد هذا الربط بين السلطة والمقدس، بعبارة لا حكم إلا لله التي رددتها الخوارج الشراة على الإمام علي عام ٣٨ هـ، تمثل هذه النظرة المقدسة للسلطة أو الحاكمية لله. وقد رد الإمام علي عليهم: إنها كلمة حق يراد بها باطل نعم، إنه لا حكم إلا لله، ولكن هؤلاء يقولون: لا إمرة إلا لله، وإنه لا بد للناس من أمير بر أو فاجر. انظر: الإمام علي بن أبي طالب نهج البلاغة، القاهرة دار الشعب، ص٦٥.

7- S. Lukes, *Power: A Radical View*, London, Macmillan, 1974, p.2[illegible]

٨- جلين تيندر، الفكر السياسي: الأسئلة الخالدة، ترجمة: محمد مصطفى غنيم، القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ١٩٩٣، ص٢١٣.

٩- المرجع نفسه، ص٢١٦.

١٠- [illegible] محمد [illegible]، منطق [illegible]، [illegible] والتوزيع، ١٩٩٥، ص [illegible].

١١- [illegible] [illegible]، [illegible]، [illegible] ١٩٩٠، [illegible].

١٢- [illegible]، [illegible]، ترجمة: [illegible]، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، [illegible]، ص ١١١ – ١١٢.

١٣- المرجع نفسه، ص ١١٢ – ١١٣.

14. [illegible], "[illegible]" [illegible], N.Y., Mentor [illegible], p. [illegible].

15. P. H. [illegible], "Some Notes on the Concept of [illegible]" [illegible] and company, 19[illegible], p. [illegible].

16. D. [illegible], [illegible], Routledge, [illegible], p. [illegible].

17. Ibid, p. [illegible].

١٨- ميشيل فوكو، نظام الخطاب، ترجمة: د. محمد سبيلا، دار التنوير، بيروت، ١٩٨٤، ص ٥.

١٩- ميشيل فوكو، إرادة المعرفة، ترجمة جورج أبي صالح، مراجعة مطاع صفدي، بيروت، مركز الإنماء القومي، ١٩٩٠.

٢٠- أوبير دريفوس، بول رابينو، ميشيل فوكو: مسيرة فلسفية، ترجمة جورج أبي صالح، مراجعة وإشراف مطاع صفدي، بيروت، مركز الإنماء القومي، ١٩٩٠، ص [illegible].

21. [illegible] Williams, [illegible], N.Y., Penguin Books, 19[illegible], p. [illegible].

٢٢- أوبير دريفوس، بول رابينو، مرجع سبق ذكره، ص ١٩١.

٢٣- فوكو، إرادة المعرفة، ص ٣٣ – ٣٤.

[illegible] p. [illegible]

[illegible]

[illegible]

٢٧- انظر: ديان مكدونيل، مقدمة في نظريات الخطاب، ترجمة وتقديم عز الدين إسماعيل، المكتبة الأكاديمية، ٢٠٠١، ص١٠٤.

٢٨- المرجع نفسه، ص١٠٥.

٢٩- ديان مكدونيل، ص١٠٤.

٣٠- ماكس هوركهايمر: بدايات فلسفة التاريخ البورجوازية، ترجمة محمد علي اليوسفي، بيروت، دار التنوير ١٩٨١، ص٥٠

٣١- المرجع نفسه، ص٥٦.

٣٢- جوران ثربورن: أيديولوجية السلطة وسلطة الأيديولوجيا، ترجمة إلياس مرقص، بيروت، دار الوحدة ١٩٨٢، ص١١٢.

٣٣- ديان مكدونيل، مقدمة في نظريات الخطاب، ص١٢٨

٣٤- المرجع نفسه،ص١٢٩.

٣٥- المرجع نفسه، ص١٣٤.

٣٦- أنطوني جيدنز، بعيدا عن اليسار واليمين، ترجمة: شوقي جلال، عالم المعرفة (٢٨٦)، ص٥٧.

٣٧- هوركهايمر، بدايات فلسفة التاريخ البورجوازية، ص٣٥

[illegible] H. Hunt, *Dynamics of Power from Hobbes to Foucault*, [illegible] Blackwell 1996, p. [illegible]

[illegible] *Ibid*, p. [illegible]

٤٠- [illegible]، العرب والعالم، [illegible]، عالم المعرفة العدد (٩٠)، ص٣٤

٤١- هوركهايمر، مرجع سبق ذكره، ص٣٥.

٤٢- المرجع نفسه، ص٣٩.

# الفصل الأول
# مدخل
# تصوران للسلطة

في الفترة الحديثة ساد الفكر السياسي العربي تصوران "للسلطة" برز أحدهما مؤخرا بصفة خاصة في المناقشات الأكاديمية، ويدور حول فكرة السلطة بوصفها ظاهرة كمية صرفة، وبهذا المعنى. فإن السلطة لا تزيد عن كونها نوع من القدرة على الفعل.

أما التصور الثاني فهو أكثر تعقيدا ويفيد أن السلطة لا تنطوي بحسب على القدرة على الفعل، بل أيضا على الأحقية فيه. ويرى أن كل من القدرة والحق يتوقفان على قبول أولئك الذين تمارس عليهم السلطة. ويعد هذا التصور الثاني تصورا محوريا في الفكر السياسي و الاجتماعي العربي

وكما سنرى رغم أن وجوده غالبا ما يكون ضمنيا وليس بالصورة المعلنة.

والهدف من هذا الفصل بيان الافتراضات التي يقوم عليها هذان التصوران، و ما يترتب عليهما من معان ضمنية للطريقة التي يتحقق من خلالها، و بصورة ضعيفة إدراك و فهم مسائل في الفكر الاجتماعي و السياسي العربي الراهن تتعلق بممارسة السلطة و ممارسة الحكومة و هي أمور مفهومة و تأخذ منحاها بصورة ضعيفة في الفكر السياسي و الاجتماعي العربي المعاصر.

و نركز مناقشتي على المفهوم الثاني تحديدا، ليس ذلك فقط بسبب تعقيده الكبير الذي يستدعي اهتماما خاصا، بل أيضا لأن عرض هذا التصور بصورة مفصلة يسمح لنا بفهم هذه المسائل الأكثر عمومية، وهو ما لا يتيحه العرض المفصل للتصور الأول.

لقد شاع استخدام التصور الأول للسلطة باعتباره قدرة صرفة شيوعاً واسع النطاق في الفكر الغربي، و بهذا الفهم ... النظر إلى السلطة (السلطة الاجتماعية أو السياسية بصفة خاصة) باعتبارها مماثلة للقوة الفيزيقية أو قوة المحرك، أي أنها قدرة كمية يمكن استعمالها في مختلف الأغراض، حيث يستخدم الناس السلطة في تعاملاتهم مع الأشياء أو مع بعضهم بعضاً. و في الحالة الأخيرة تنطوي ممارسة السلطة هنا على أنه من الطبيعي أن تكون زيادة هؤلاء ممن يمتلكون سلطة أكبر على من هم أقل منهم سلطة. و لهذا السبب يعرف فيبر السلطة على أنها فرصة شخص أو مجموعة من الأشخاص في تحقيق إرادتهم حتى و لو كان ذلك ضد مقاومة الآخرين الذين يشاركون في الفعل. (فيبر ١٩٧٨، ص٩٢٦)، و هذا التصور للسلطة كقدرة صرفة يوحي بأنه ستكون هناك علاقة غير متكافئة بين هؤلاء الذين يستخدمون السلطة لأغراضهم الخاصة و أولئك الذين يخضعون لآثارها، و السلطة بهذا المعنى قد تستخدم كوسيلة للسيطرة.

و قد فرض كثير من المعلقين الأكاديميين أن هذا هو المعنى الجوهري للسلطة، و أن المداخل التي قد تبدو متنافسة فيما بينها يمكن رؤيتها على نحو صحيح كأشكال مختلفة لهذا المعنى مهما زادت أو قلت درجة قبولها. و المعنى الضمني هنا هو أن تصورات السلطة التي لا يمكن اختزالها إلى هذا المعنى الأساسي يمكن اعتبارها تصورات غير صحيحة. و قد يكون أفضل تعبير متعارف عليه عن هذا الموقف ما جاء في كتاب ستيفن لوكس Lukes "السلطة: رؤية راديكالية" (١٩٧٤)؛ حيث يؤكد لوكس أنه بالرغم من "الرفض التام" الذي يبديه عدد من الباحثين المختلفين في فهمهم الاجتماعية لتصور السلطة، فإن الرؤى المختلفة للسلطة، والتي تنتج عن هذه الفهم يمكن اختزالها إلى المعنى الأساسي الذي يرى السلطة بمعنى القدرة الكمية. فكتاب لوكس هو تعليق مهذب عن مناظرات سلطة المجتمع المحلي، والتي كانت محور المناقشات الأمريكية الأكاديمية للسلطة في الستينيات و السبعينيات[١].

و على أحد جوانب هذه المناظرات جاء منظرو الصفوة الذين حاولوا إثبات أن السلطة بمستوييها القومي و المحلي في أمريكا تتركز في أيدي صفوة من

فمن ... على سبيل المثال، أكد ميلز، أن أمريكا يحكمها مجموعة من الصفوة مكونة من أكثر الشخصيات نفوذا في مجال العمل و الحكومة و المجال العسكري، و هؤلاء جميعا تجمعت في أيديهم "سلطة لا مثيل لها في التاريخ الإنساني، و تحقق لهم من خلال النظام الأمريكي المائل في عدم الشعور بالمسئولية المنظمة (ميلز ١٩٥٩، ص٣٦١). و بالمثل أثبت "هانتر" Hunter في دراسته الأكثر تركيزا على أتلانتا و جورجيا و الولايات المتحدة الأمريكية أن توزيع السلطة "لا يتمشى مع مفهوم الديمقراطية الذي تعلمنا أن نحترمه" (هانتر ١٩٥٣، ص١) و لم يهتم بعض منظرو الصفوة بإثبات وجود السلطة بأيدي الصفوة، بل أهتموا أن ممارسة تلك الصفوة للسلطة يعوزها الشعور بالمسئولية : أي أن مسئوليتهم تجاه العامة تبعث بالشكل الذي تتطلبه نظريات الديمقراطية الأرثوذكسية الأمريكية.

و على الجانب الآخر جاء التعدديون و في مقدمتهم دال Dahl ،الذي أثبت أن السلطة بأمريكا لم تكن مركزية، لم تمارس دون مسئولية كما أكد منظرو الصفوة. ورغم أنه من المؤكد اختلاف توزيع السلطة، فإنها لا تتركز في أيدي صفوة موحدة. و بالمثل فإن ما يعرف عن إدارة السياسة في أمريكا بأنها لا تعمل وفق نظريات قياسية للديمقراطية، لا ينطوي بالضرورة على النظر للقوى على أنه غير مسئول ، كذلك، كما يتضح أن هذه النظريات الديمقراطية ذاتها يسعى بعضهم كي تأخذ في الحسبان تعقيدات الحياة العامة في أمريكا المعاصرة ، فدراسة دال التفصيلية في نيوهافن على سبيل المثال ، أفضت به إلى استخلاص أنها جمهورية تضم مواطنين غير متكافئين ، إلا أنها في النهاية جمهورية" (دال ١٩٦١، ص٨٦). و بالرغم من أن أمريكا قد تكون بمنأى عن هدف المساواة النسبية، فإنها دال يؤكد أنها بالرغم من ذلك كله مجتمع يحكمه الشعب

و يبرهن ليوكس على أن هذه الخلافات تعكس صراعا بين رؤيتين للتصور الأساسي للسلطة ، فتعد "الرؤية الليبرالية"، والتي نسبها إلى التعدديين أمثال دال و نلسون بولسبي N Polsby" أكثرهما وضوحا، ومفادها أن امتلاك السلطة لا يمكن أن يتضح مع الثقة إلا في حالات الصراع المعلن؛ حيث إن هؤلاء الذين يسودون في مثل هذه الحالات لا يتحقق لهم ذلك إلا لأنهم في الواقع لديهم تحديدا سلطة تفوق سلطة خصومهم. ويصف ليوكس هذه الرؤية على أنها رؤية راديكالية ذات بعد واحد في السلطة. و طبقا لهذا الاتجاه الواحدي لا يمكن التعرف على الصفوة

[illegible] هيمنة فئة واحدة تستطيع أن تفرض [illegible] على الأغلبية [illegible] ومن ثم فإن القول بأن النخبة تسيطر على أمريكا ينبغي النظر إليه في إطار [illegible].

أما الرؤية الأخرى فهي الرؤية [illegible] والتي [illegible] في أعمال [illegible] باكراك وباراتز، وهذه الرؤية للسلطة [illegible] على ما يصفه لوكس بأنها اتجاه [illegible] ويؤكد كل من (Bachrach & Baratz ١٩٦٩) أن [illegible] لا يركز إلا على أحد أوجه السلطة وهو الوجه العام، أما الوجه الثاني أي الوجه الخاص للسلطة، فيمكن رؤيته في [illegible] عن المطالب المتصارعة أو الأشخاص [illegible] في [illegible] وفي جلسات أخرى يوجد فيها قرارات تؤثر في حياة المجتمع. وبالتالي فيمكن أن نرى السلطة الظاهرة لهؤلاء الأفراد أو الجماعات في حالات من الصراع السياسي الفعلي. إن هذه الرؤية توحي بأن تناول هذه [illegible] على أنها لا تحتوي على شيء سوى أنها تحدد الغلبة في أي صراع معلن قد يخفي جانبا مهما من الممارسة الفعلية للسلطة في المجتمع. وفي الواقع، فقد [illegible] الاستخدامات غير المعلنة للسلطات هي التي تمكن من الظهور بها ظهورا [illegible] إنها تخدم المصلحة العامة [illegible]، فظل السلطة [illegible] من غير المواطنين والتي يستبعدهم من الاشتراك في حقول أعمال المناظرة السياسية، وفي حالتهم لا تلقى معارضة تذكر في مثل هذه المجتمعات المحلية الديمقراطية كما هو الحال في الولايات المتحدة.

ويلاحظ تعاطف لوكس مع هذه الرؤية الثانية للسلطة، والتي يرجحها عن الرؤية الأولى، ومع ذلك يصفها بأنها غير مكتملة أيضا. ويقترح بدلا منها نظرية ثلاثية الأبعاد يصفها بأنها راديكالية على كل جانبيها النظري والسياسي (لوكس ١٩٧٤، ص٩). وبينما توحي الرؤية الثانية للسلطة باحتمال استبعاد مصالح أفراد أو مجموعات بعينهم من المناظرة السياسية، يستطرد لوكس ليبرهن أنه قد تكون هناك أمثلة لممارسة السلطة يفشل أصحابها في مجرد إدراك الخطر الذي يحيط بمصالحهم الحقيقية، وبالتالي فإنهم لا يقومون بأية محاولة للدفاع عن تلك

المصالح. و بهذا فهناك شكل ثالث للسلطة، وهو شكل خادع وقادر على التأثير في أفكار صحايا ه ورغباتهم دون أن يكونوا على دراية بآثاره.

و بالرغم مما لهذه الرؤية الراديكالية من أثر طفيف على الآراء التي ينتهجها المشاركون الأساسيون أنفسهم في المناظرات حول سلطة المجتمع المحلي، فإن ليوكس يعد على صواب في تمسكه بأهميتها، حيث إن هذه الرؤية كان لها عظيم الأثر، ربما في الاجتهادات المتعددة لكارل ماركس و دعوته أن أفكار الحكم هي أفكار الطبقة الحاكمة. فعلى سبيل المثال، ورد في مدونة "أنطونيو جرامشي" لسيطرة سلطة البرجوازية في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة أن مثل هذه السلطة تقوم على خليط من الإكراه و القبول. و يرى جرامشي أن قبول طبقات الشعب للحكم البرجوازي أمر جائز، ذلك لأنهم ليسوا على دراية بمصلحتهم في هيمنة الرأسمالية.

وبمعنى آخر، فهم يرتضون حكما لا يحسنون فهمه، و اختلاف جرامشي هنا لا يعني إنكار ما تمارسه الطبقة الحاكمة من قمع و تلاعب في السوق الرأسمالية المتقدمة، لكنه يوحي بأن هذه الأشكال الأكثر وضوحا لممارسة السلطة ليست دائما أكثر الأدوات فاعلية في حكم البرجوازية.

و يثير تقدير ليوكس للسلطة عددا من القضايا الإشكالية يتعلق أكثرها أهمية بدعواه أن كافة الاستخدامات المعاصرة ذات الدلالة للكلمة يمكن تقنيصها أو اختزالها إلى مفهوم أساسي وحيد؛ حيث تقدم جميعها على أنها أشكال متنوعة لتصور السلطة بوصفها قدرة. ففي مناقشة له حول مفهوم العقاب، أبدى نيتشه ملاحظته " أنه لا يعرف سوى ما ليس له تاريخ" (نيتشه١٩٦٧، مقال٢، مجلد ١٣). والنقطة الأساسية لدى نيتشه هنا هي أن مصطلح "العقاب" سبق وأن خدم، وسيظل في خدمة عدة أغراض مختلفة، وأن اقتراح تعريف له سيكون في صالح بعض هذه الأغراض لا محالة. و يمكن أن ينطبق القول نفسه على "السلطة". إن إمكانية الجمع بين مثل هذه الاستخدامات المتنافسة لهذه الكلمة المثيرة للجدل، مثلما أوحى بكل براعة تحليل ليوكس تعد أمرا مدهشا حقا، والذي يدعو للاهتمام بمثل دعاوى ليوكس، ليس فقط أنها تعتبر موضع شك من الوجهة العملية، كما سنرى لاحقا، بل أيضا عدم جواز إقرارها على وجه الإطلاق.

ويركز [illegible] لوكس على مصادر سلطة المجتمع المدني في [illegible] و [illegible] والنواحي أنها أيضاً مصدراً لمثل ملاحظة محددة [illegible] [illegible] التي يقوم عليها مثل هذه الدعاوى واسعة النطاق إلا أنه يبقى [illegible] [illegible] أن تصور السلطة بوصفها قدرة في الأساس، فقد [illegible] في [illegible] [illegible] السلطة من [illegible]، وأيضاً قصوراً في هذه [illegible] [illegible] عن [illegible] التي تفرضها جوانبها الجغرافية و التاريخية؛ حيث [illegible] ظروف في [illegible] السيدة المعاصرة، مجتمعات عرضة أخرى (عندئذ [illegible] مجتمع [illegible] أنها كحالة متمايزة وفي صميم الموضوع). ومع ذلك [illegible] لوكس يسعى أيضاً ملاحظة أن مفهوم السلطة بوصفها قدرة [illegible] [illegible] في [illegible] فيما يتضح فيها محدودية الفكر.

و يقدم [illegible] مان Mann مصادر السلطة الاجتماعية " في المجتمع [illegible] تاريخ السلطة منذ بدايتها و حتى عام ١٧٦٠ م مثالاً مميزاً لذلك. ونتعرف [illegible] مان عن مناقشة ليوكس بأنها مناقشة تجريبية في عدة نواح منها . حيث [illegible] مان في مناقشته عن ليوكس في أنه أولاً : يربط بوضوح بين [illegible] للسلطة والتقاليد الماركسية و الفيبرية للنظرية الاجتماعية . ثانياً: أن مفهوم السلطة [illegible] عرضة للوضوح في أن يشمل التاريخ الإنساني بأسره، و ليس المجتمعات الأكثر [illegible] في منتصف القرن العشرين. و بعد أن عرف مان السلطة بوجه عام على أنها " قدرة على متابعة الأهداف و تحقيقها " (مان ١٩٨٦،ص٦) ، نمضي في تعريف السلطة الاجتماعية على وجه التحديد على أنها تجمع بين جانبين [illegible] وهما أولاً: سلطة البعض على البعض الآخر، وثانياً: سلطة الفعل الجمعي [illegible] يستطيع الأشخاص من خلال تعاونهم تعزيز سلطتهم المشتركة على أطراف أخرى و على الطبيعة" ( المرجع نفسه). إذن فإن السلطة الاجتماعية تعتبر [illegible] من ناحية و تنظيم جمعي من ناحية أخرى.

و يطرح مان أن هذه النظرة الواسعة للسلطة ، يمكن استنتاجها من كل من التقاليد الماركسية والفيبرية للنظرية الاجتماعية. و يذكر مان أن هذه التقاليد [illegible] في النغمة المنطقية المشتركة " بأن التدرج الاجتماعي ما هو إلا خلق و [illegible] كلي للسلطة بالمجتمع ، و هو البناء المحوري للمجتمعات ؛ إذ إنه بجوانبه الجمعية

المزدوجة و المتعددة [illegible] في المجتمع (مان، ١٩٨٦، ص١٠).

و في الواقع، [illegible] يأخذون في التمييز بين أربع [illegible] للحياة الاجتماعية: المجالات الاقتصادية و السياسية و العسكرية (الأيديولوجية [illegible]) مسألة أيديولوجية في [illegible] الواحد [illegible]) [illegible] ذلك فهم يختلفون حول [illegible] المختلفة. فبينما يرى الماركسيون أن السلطة الاقتصادية [illegible] النهائي، يميل الفيبريون إلى [illegible] يفترض أنه دائما ما يسعى [illegible] أشكال السلطة [illegible] الأشكال الأخرى. و لذلك، فمن الواضح أن [illegible] تعديل مان لفيبر بتمييزه بين أربعة مصادر السلطة (الاقتصادي، و الأيديولوجي، عسكري، سياسي) [illegible]

و بالتأكيد، فإن مناقشة مان [illegible] للسلطة [illegible] فهي تحتوى على الكثير مما [illegible] هنا في مناقشة مان (و في التحاليل الماركسية و [illegible]). أن الفروق المتعارف عليها بين القوى الاقتصادية و السياسية و [illegible] الأخرى لا تخرج بأية طريقة عن الصورة الأساسية للسلطة [illegible] هذا أولا: إلى أن كل من هذه السلطات على [illegible] حيث تسود السلطة الاقتصادية العظمى (أو السلطات الأيديولوجية أو العسكرية أو السياسية) في جميع الحالات على السلطات [illegible] كان أحد أشكال السلطة يسود على الأشكال الأخرى، [illegible] أن يعمل على [illegible] السمة الكمية الصرفة لهذه السلطات.

و يمكن طرح افتراض مشابه بالنظر إلى تناول [illegible] (Giddens) للسلطة من خلال نظريته الأكثر عمومية من البنيوية، حيث يفترض أن السلطة [illegible] ما في البنية. فهي من ناحية تشير إلى قدرة عامل أو أكثر على إحداث اختلاف (جيدنز ١٩٨٤، ص١٤) و من ناحية أخرى فهي خاصية [illegible] للمجتمع ككل أو المجتمع المحلي" (المرجع نفسه ص١٥).

المتزاوجة و التوزيعية بعد سبل البشر إلى تحقيق أهدافهم في المجتمع (مان ١٩٨٦، ص١٠).

و في الواقع، وكما يلاحظ مان، فإن الماركسيين و الفيبريين بوجه عام، يأخذون في التمييز بين أنواع مختلفة للسلطة تتفق مع المحددات الأساسية الثلاثة للتجربة الاجتماعية: التحيز الاقتصادي و السياسي و الثقافي (الأخير من حيث كونه مسألة أيديولوجية في نظر الواحد و في تصنيفات المكانة لدى الآخر). و مع ذلك فهم يختلفون حول كيفية فهم العلاقة بين السلطات التي تعمل في هذه المجالات المختلفة. فبينما يرى الماركسيون أن السلطة الاقتصادية أكثر أهمية في التحليل النهائي، يميل الفيبريون إلى برهان أنه، من حيث المبدأ، ليس هناك سبب يجعلنا نفترض أنه دائما ما ينبغي لأحد أشكال السلطة أن يسود على أي من الأشكال الأخرى. و لذلك، فمن الواضح أن افتراض مان افتراض فيبري، بالرغم من تعديل مان لفيبر بتمييزه بين أربعة أسس للسلطة (أساس اقتصادي، و أيديولوجي، عسكري، سياسي) بخلاف الثلاثة الأكثر شيوعا.

و بالتأكيد، فإن مناقشة مان - علاوة على أنها توضح لمفهوم ما للسلطة - فهي تحتوي على الكثير مما يجدر دراسته، غير أن ما ينبغي ملاحظته هنا في مناقشة مان (و في التقاليد الماركسية و الفيبرية و التي يدعو إلى استنتاجها)، أن الفروق المتعارف عليها بين القوى الاقتصادية و السياسية و القوى المتميزة الأخرى لا تخرج بأية طريقة عن الصورة الأساسية للسلطة بوصفها ظاهرة كمية. و يرجع هذا أولا: إلى أن كل من هذه السلطات على حدة، تترك على أنها مجرد قدرة، حيث تسود السلطة الاقتصادية العظمى (أو السلطات الأيديولوجية أو العسكرية أو السياسية) في جميع الحالات على السلطات الأقل. ثانيا: لأن طرح سؤالا عما إذا كان أحد أشكال السلطة يسود على الأشكال الأخرى، من شأنه أن يعمل على تقديم السمة الكمية الصرفة لهذه السلطات.

و يمكن طرح افتراض مشابه بالنظر إلى تناول جيدنز Giddens للسلطة من خلال نظريته الأكثر عمومية من البنيوية، حيث يقترح أن السلطة تبدى ازدواجا ما في البنية. فهي من ناحية تشير إلى قدرة عامل أو أكثر على إحداث اختلاف (جيدنز ١٩٨٤، ص١٤) و من ناحية أخرى فهي خاصية بنائية للمجتمع ككل أو المجتمع المحلي" (المرجع نفسه ص١٥).

وتجتمع هذه التحليلات للسلطة في [illegible] على أنها ليست نتيجة نفس الأفعال [illegible]، بل أنها [illegible] بمعزل عنها في تعاملهم مع الآخرين، ولكنها [illegible] عن أغراض أو عوامل فردية فحسب، بل إنه يجب [illegible] في [illegible] التي تحدث فيها هذه الأفعال.

وإصرار جيدنز على أن السلطة تستمد من الموارد التي [illegible] بعضها كخصائص بنائية للنظم الاجتماعية يوحي باتجاه تظهر من خلاله [illegible] ملازمة للنظم الاجتماعية، كتلك الأفراد والمجموعات داخلها. ويتضمن [illegible] دراسة السلطة في أي مجتمع تتجاوز كونها تحليل لتوزيع السلطة بين أعضائه. ومن ثم هناك دائما حالات يستخدم فيها بعض أفراد المجتمع السلطة ضد مصالح الآخرين. إلا أن جيدنز، رغم ذلك يصر على أن السلطة "لا ترتبط في الأساس بتحقيق المصالح الإقليمية" (المرجع نفسه)، وتطرح نظرة جيدنز هنا علاجا على لاتجاه كافة مناقشات السلطة الكثيرة للغاية، فيركز مرة أخرى على أسئلة عمن يمتلكون السلطة ومن لا يمتلكونها، في ظل مناظرات سلطة المجتمع المحلي التي تعد نموذجا جيدا. غير أنه بالرغم من مزايا صياغة جيدنز لتصور السلطة في هذا الشأن، إلا أنه يتخذ أكثر معاني السلطة شمولا "(المرجع نفسه) ليكون نوعا من القدرة. إنه "قدرة الفرد على إحداث اختلاف" على حالة ما قائمة من قبل". (المرجع نفسه ص: ١). وإذن فعندما نعود إلى تصور ليوكس الأساسي للسلطة: السلطة قدرة كمية صرفة، يتضح صواب ليوكس في محاولته إثبات أن كثير من رؤى السلطة في المناقشة الأكاديمية المعاصرة تعتمد على هذا الفهم المباشر.

## السلطة قدرة شرعية

من الممكن إذن أن نتفق على أن تصور السلطة كقدرة صرفة يعد تصورا واسع الاستخدام في المجتمعات العربية المعاصرة؛ حيث يستفيد منه المعلقون الأكاديميون الغربيون كما يستخدم أيضا على مستويات أكثر عمومية. إلا أنه كان خطأ واضحا تصور أن كافة الاستخدامات الغربية ذات الدلالة للكلمة تقوم على هذا المفهوم مثلما يبرز تحليل ليوكس؛ حيث إن ملاحظته أن لكل من تصوري أريندت

و بارسونز لا يعوض عن هذا الفهم للسلطة كمقدرة صرفة تجعله يتوصل إلى نحو تصور رئيسي بديل للسلطة في الفكر العربي الحديث ، و للأسف ، فبدلا من أن يقوم ليوكس بدراسة ما تتضمنه هذه الحقيقة من معان لدعوته تعيين " المفهوم الأساسي للسلطة ، فهو يستبعد هذه التصورات البديلة باعتبار أنها مفاهيم خاصة، ويؤكد ليوكس أن التعامل مع السلطة على أنها دالة للقبول A function of consent يبتعد عن المعنى الأساسية للسلطة كما تفهم بالشكل التقليدي و عن نواح تتعلق بالرئيسي للسلطة بشكل أساسي" (ليوكس ١٩٧٤،ص ٣١).

في الواقع لم يتناول ليوكس هذه التصورات البديلة للسلطة بشكل مرض، وذلك لعدة أسباب أولها ، كما سنرى في الفصل الثاني ،أن هناك مشكلات خطيرة تتعلق بتصور السلطة كقدرة صرفة ، ولهذا السبب ينبغي أن نكون على دراية بأية محاولة لإقصاء تصورات بديلة للسلطة عن أيدينا. ثانيا: إن تصور السلطة بوصفها دالة للقبول، والذي يتناوله ليوكس على أنه تصور خاص كان في الواقع محور الفكر العربي السياسي و الاجتماعي خلال الفترة الحديثة. وكما لاحظنا في الفقرة الافتتاحية، فإن الجزء الأكبر من هذا الكتاب يركز على هذا التصور الأكثر تعقيدا للسلطة، والذي سأتناوله الآن بإيجاز . فلنبدأ من حيث بدأ ليوكس بتناول كل من أريندت و بارسونز للسلطة وبالرغم من أن تحليلاتهما لا تتطابق بأي شكل من الأشكال ، إلا أنهما يشتركان في رؤيتيهما للسلطة، أي أنها تعتمد في الأساس على موافقة من تمارس عليهم؛ فعلى سبيل المثال ، يعرف بارسونز السلطة على أنها:

" القدرة التعميمية لضمان أداء الواجبات الملزمة عن طريق وحدات في نظام فعل جمعي حين يتم تشريع الواجبات بالرجوع إلى علاقتها بالأهداف الجمعية، بحيث يكون هناك تسليم بتوقيع عقوبات تجاه أي موقف سلبي في حالة الامتناع" (بارسونز ١٩٦٩أ، ص٣٦١)، اقتبسها ليوكس (١٩٧٤، ص ٢٧-٢٨)

و لا يزدحم [illegible]
تعريفه ينحصر الفكرة الأساسية للسلطة [illegible]
أساس من شرعيتها و [illegible]
عليهم السلطة.

و هناك اتجاه واضح يعتبر من هذا [illegible] الفكرة السلطة التي [illegible] أساس من القبول على أنها تستدعي الفكرة الأكثر عمومية للسلطة [illegible] ومع ذلك ففي تمييز ليوكس للتصور الأساسي للسلطة، و [illegible] الثاني، هناك افتراض بأن القبول هو المعيار لعنصر [illegible] ممارسة السلطة [illegible] من النقاط الهامة.

و النقطة الأكثر أهمية هنا، و التي ينبغي ملاحظتها هي أنه نظرا [illegible] الوثيقة بين القدرة و الشرعية في تصور السلطة كدالة للقبول، فإن استخدام [illegible] التصور في أي سياق محدد، يثير في جميع الحالات تساؤلات حول [illegible] حقيقته و تقييمه. والمزج بين قراءة الحقيقة و القيمة يعتبر أحد الأسباب التي [illegible] إلى ظهور هذا التصور الذي حصر [illegible] كثير من العلماء الاجتماعيين منذ الحرب العالمية الثانية. و مع ذلك فسوف نرى أن الاختلافات بين هؤلاء الذين [illegible] برؤية تصور السلطة كعبارة، يرتبط في المقام الأول بمجرد القدرة [illegible] الصرفة كثيرا ما تدور حول أمور سياسية أكثر عمومية، تتعلق بالدستور [illegible] للمجتمع و بالعلاقات الملائمة بين الحكام والمحكومين: أي تثير أسئلة عن [illegible] فيما يخص العلاقة بين السلطة و القبول. و في الواقع، فكثير من التفسيرات المعاصرة المختلفة للسلطة - و كثير من الخلط الناشئ عن هذا الاختلاف يعكس تغيرا في الفكرة الخادعة للسلطة، والتي تسود في قبول المحكومين. و بالرغم من قيام ليوكس بالربط بين كل من الرؤى الثلاثة للسلطة، التي يماثلها بمجموعة النقد الاجتماعية المميزة أي (الرؤية الليبرالية واحدية البعد، والرؤية الإصلاحية ثنائية البعد والرؤية الراديكالية ثلاثية البعد)، فإن تصور السلطة دالة للقبول كان [illegible] استخدامه في كثير من وجهات النظر السياسية و الفكرية على اختلافها. و [illegible] فسنرى في الفصل الرابع أن الرؤية الراديكالية لليوكس في السلطة تستفيد إلى حد كبير من هذا التصور تحديدا. وإذن، فثمة دعوة أساسية لهذا الكتاب: أنه بغض النظر عما للسلطة من خصوصية حين تتوقف على القبول، فإن مثل هذا التناول لها قد لعب دورا محوريا في الفكر السياسي العربي في الفترة الحديثة.

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

و يمكن تصور [illegible] Ullman [illegible] (١٩٦٦-١٩٧٠) [illegible] الاعتراف [illegible] كفة [illegible] فيهم [illegible] يطيعون [illegible] و على [illegible] الصفة الحسنة و هي [illegible] في هذا [illegible] على نحو منظم أيا حلقت أحرار (٣). [illegible] ترى أنفسنا مقيدين. أما مكانة الأفراد من حيث كونهم يخضعون للسلطة الشرعية لحكامهم و واجب [illegible] التي يعتقد أنها ذاتي كنتيجة [illegible] على أنها ناتجة عن عقود معلنة أو ضمنية من الأنواع التي عرضها في الفصل الثاني و الثالث.

و [illegible] تحت فكرة المجتمع المحلي [illegible] السلطة الشرعية على [illegible] المختلفة لنظرية العقد [illegible] أيضا [illegible] كثيرا في الأمثلة [illegible] للديمقراطية السياسية. [illegible] في الفصل الرابع على سبيل المثال أنها تقدم كل من الرؤية الراديكالية للبوكس عن السلطة و النظرية النقدية

وتتضح أهمية هذا الفهم بالتحديد للسلطة في حالة المناقشات حول سلطة الحكومة حيث يعتقد أن هذه السلطة تمارس من قبل حكام لهم سلطة أو من قبل الحكومة (المركزية) لها. وعادة ما يتمثل هذا الآن في السلطة السياسية عبر السلطة ذات جهة عليا. و الأهم بالنسبة لنا أنها تعتمد على القبول الضمني للرعايا، و من ثم فهي تعتمد على الحقوق و الواجبات المترتبة على ذلك القبول[1].

و يعرف عن سلطة الحاكم (أو الحكومة) أنها تصدر أوامر يتوقع من الرعايا التعامل معها على أنها واجبات لها صفة الإلزام ـ تلك صحة القول الذي يفترض أنهم قد منحوه لحكمهم.

و يتفرع من الاعتقاد بأن قبول الرعايا يخول الحاكم الحق في الحكم فإنه يفترض أن ما يصاحب ذلك من واجبات على هؤلاء الرعايا، يمنح الحاكم القدرة على الحكم.

و يشبه استخدام فكرة السلطة متضمنة مثل هذا الجمع بين كل من الحق و القدرة في مناقشة الحكومة، كما يمكن استخدامها أيضا في سياقات أخرى يعتقد فيها أن الاتفاق بين الأطراف المعنية من شأنه إرساء نموذجا للحقوق و الواجبات ـ مثلا لذلك عقدي العمل و الزواج؛ كممثلين مختلفين و معاصرين.

و يمكن تصور أساس طاعة الرعايا بعدة أشكال، فيؤكد أولمان Ullman (١٩٦٥-١٩٦٦) أنه في أوروبا العصور الوسطى كان يعتقد أن الطاعة تتم من الاعتراف بأن كافة السلطات من عند الله، وأن الرعايا يطاعتهم لحكامهم الدنيويين أو الدينيين، فإنهم بذلك يطيعون الله. وعلى هذا فإننا خلقنا رعايا. وعلى النقيض فإن النظرة الحديثة وهي محور مناقشتي في هذا الكتاب ترى على نحو متميز أننا خلقنا أحرارا[2]، ذلك بالرغم من أننا في الواقع قد نرى أنفسنا مقيدين. أما مكانة الأفراد من حيث كونهم يخضعون للسلطة الشرعية لحاكمهم وواجبات كلا الجانبين التي يعتقد أنها تأتي كنتيجة لتلك المكانة ينظر إليها هنا على أنها ناتجة عن عقود معلنة أو ضمنية من الأنواع التي ندرسها في الفصل الثاني و الثالث.

و بينما نجد فكرة المجتمع المحلي الذي تقوم فيه السلطة الشرعية على قوانين أو إرادة أقوى تعبر لنا في الأشكال المختلفة لنظرية العقد؛ فهي أيضا تلعب دورا كبيرا في الأساليب المؤثرة للمناقشة السياسية. فسنرى في الفصل الرابع على سبيل المثال أنها تقدم كل من الرؤية "الراديكالية" لليوكس عن السلطة و النظرية النقدية

المعاصرة بما فى ذلك من نموذج معيارى نقارن به الآن [illegible] الشرعية.

## بنية الكتاب

لقد استندت فى استعراضى للنقاط و الموضوعات [illegible] وفى المقام الأول وبشكل كبير من كتاب هوبز "اللفياثان"(*) او [illegible] ( عام ١٦٥١) ، و كتاب لوك " الرسالة الثانية فى الحكومة" [illegible] المدنى" (نشر كلاهما عام ١٦٨٩). و ليس الهدف من الاهتمام [illegible] ولوك الإشارة إلى أنهما وحدهما دون غيرهما قاما بالتطوير [illegible] السياسي، بل إن تناولى لهما جاء من أجل تحديد بعض الموضوعات [illegible] والتوضيح. فمن ناحية ، يعبر كل من هوبز و لوك بقوة ووضوح عن [illegible] تستقى منها إلى الآن المناظرات المعاصرة فى شأن السلطة السياسية و [illegible] ومن ناحية أخرى ، فإن أعمالهما تعتبر بعيدة بشكل يسمح بدراسة هذه الموضوعات ، مع الاحتفاظ بمسافة ما بينها و بين الكتابات المعاصرة. وتلى هذه المقدمة القصيرة الفصل الثانى الذى يبدأ فى مناقشة هذه النواحى [illegible] دراسته لتعبير هوبز لسلطة العاهل (**) و فى كتابه " اللفياثان" ، الفصل [illegible]

---

(*) اللفياثان أو التنين: لفظ عبري يصف وحشا بحريا هائلا [illegible] الحوت [illegible] ويسيطر سيطرة كاملة على جميع الحيوانات الموجودة فى مملكته، ويبث الرعب فيها، اما موضوعه فهو اقامة الدولة القوية المنيعة [illegible] تقضى على كل صنوف الفوضى والاضطراب والفتن والحروب الأهلية، وتحقق الأمن والطمأنينة لأهلها... والتنين اذا هو الدولة [illegible] الحاكم او الملك كما [illegible] فى كثير من الأحيان. وعنوان الكتاب كاملا هو "اللفياثان" المادة والشكل والسلطة لدولة [illegible]. [illegible] توماس هوبز [illegible] للمزيد من التفصيل [illegible] كتاب د/ امام عبد الفتاح (توماس هوبز ... فيلسوف العقلانية) القاهرة، دار الثقافة دار النشر والتوزيع، ١٩٨٥ (المراجع).

(**) يطلق هوبز على السلطة التى تمثل الجميع لفظ العاهل او السيد الحاكم The Sovereign ويصفه بأنه يجسد الحشد كله فى شخصية واحدة او هو (الشخصية الاعتبارية) لهذه الدولة الحديثة. يراجع امام عبد الفتاح امام مرجع سبق ذكره صـ ٣٧٧. (المراجع).

حيث بدأ هوبز بتعريف السلطة تعريفا تقنينيا على أنها " ما يملكه المرء من وسائل لنيل بعض النفع الظاهر " (هوبز ١٩٦٨، ص ١٥٠) وأخذ في وصف سلطة الحاكم على أنها مجموع سلطات عدة أفراد . ويعود أهمية هذا التعريف الى سببين أولهما، أنه يوحي بأنه يمكن الجمع بين عدد من السلطات المختلفة فيكون سلطة تفوق أي منهم. و بذلك ، فمن الممكن رؤية مفهوم هوبز لسلطة العاهل على أنه توضيح مبدئي لتصور السلطة كقدرة كمية صرفة. ويستعرض الجزء الأول من الفصل الثاني بمناظرات مجتمع السلطة المحلي لتوضيح الدلالة المعاصرة لهذا التصور للسلطة، ثم يمضي في الكشف عن بعض نقاط القصور و أهمها أنه يتعلق بما يفهم ضمنيا من أن نتائج الصراع تتحدد في جميع الحالات " بكم " السلطة المتوافرة للأحزاب المتصارعة. و لعلي اختلف معه هنا في أنه في أفضل التقديرات يعتبر هذا مبالغة في التبسيط قد تظهر فائدته بالشكل الكافي في الأغراض الجدلية ، غير أنه محدود الفائدة في التحليل ــ ذلك بالرغم من جهود كثير من العلماء الاجتماعيين في إبراز أهميته. و ثانيا: ترجع أهمية وصف هوبز إلى أنه ينطوي على أن سلطة العاهل تعتبر فعليا قوة بالمعنى الذي ورد في تعريفه التقليدي ، وهي سلطة أعظم من قوة أحد الرعايا أو عدد منهم؛ حيث إنها تجمع بين سلطتهم جميعا. و مع ذلك فإن تقدير هوبز للطريقة التي يمنح بها كثير من أفراد الرعايا سلطة العاهل في الأفعال الافتراضية تعطي صورة مختلفة تماما. وهذا يوحي بأن سلطة العاهل هي حق الاستفادة من سلطة رعاياه، إلا أنها ليست كذلك في الواقع ، وهذا ما نعتقده أحيانا عند قراءتنا لهوب؛ حيث إن للعاهل قدرة من الاستفادة من تلك السلطات. وتتضمن مفارقة هوبز هنا تداخلا بين فكرة السلطة كقدرة و كحق و هو تداخل ملازم للنظرية السياسية الحديثة.

و بالرغم من كثرة الجدل حول تناول العاهل على أنه أهم سلطة منفردة في مجتمع و كسلطة تعمل في الأساس من خلال قرارات يقبلها رعاياها بشكل طبيعي على أنها قرارات ملزمة، فإنه ساد كثير من مناقشات السلطة في الفترة الحديثة. واختتم الفصل بذكر ملاحظة عن أن هذه الافتراضات تتصدر المناقشات المعاصرة للديمقراطية ومناظرات سلطة المجتمع المحلي.

و يتناول الفصل الثالث جانبا آخر من فكرة سلطة العاهل التي يثار حولها الجدل، فيبدأ كتاب لوك " الرسالة الثانية في الحكومة " بتعريف السلطة السياسية

( [illegible] ) [illegible] من القوانين و تطبيقها و [illegible]
[illegible] في دراسة مفاهيم [illegible]
[illegible] السلطة السياسية في غياب الحق [illegible]
[illegible] السلطة [illegible] وذلك.

والسؤال [illegible] شرعية السلطة التى يحللها لوك على [illegible]
[illegible] من قبل المحكومين هو موضع النقاش في مفاهيم [illegible]
والمستقل [illegible] هذا التقدير للشرعية على أن ثمة أنواعا أخرى [illegible]
[illegible] هؤلاء من غير القادرين على منح [illegible]
[illegible] (أو يتم التعامل معهم كما لو كانوا لا [illegible] ) [illegible]
[illegible] أو [illegible]

والهدف [illegible] الحكومة التى تعمل من خلال القبول [illegible]
[illegible] مطلقى لها أمام ما يحالفها، أى : السلطة [illegible]
[illegible] مسئولة عن هؤلاء مما يخضعون لآثارها؛ إذ [illegible]
[illegible] أو [illegible] قبولهم العقلاني لممارسة تلك السلطة.

ومن ناحية أخرى ، فمثل هذا التصور للحكومة الشرعية يقدم أيضا الأساس
[illegible] السلطة السياسية [illegible] — و هى ناحية ضمنية [illegible]
[illegible] المطلق في أوروبا في القرن الثامن عشر ، [illegible]
[illegible] سلطة المجتمع المحلى الأمريكي.

[illegible] لوك في [illegible] الرسالة الثانية [illegible] السؤال عن شرعية السلطة [illegible]
[illegible] على أساس نموذج مثالى لمجتمع محلى سياسى يحكمه قانون [illegible]
[illegible] قوانين وتطبيقها و [illegible] عليها سلطة يرجع الفضل في استمرارها [illegible]
القبول العقلاني من قبل المحكومين أما في الجزء الثاني من [illegible]
[illegible] لوك بأن هناك أيضا نوعان من القوانين [illegible]
[illegible] السلوك الإنساني، هما القانون الإلهى و [illegible] قانون الرأى أو [illegible]

---

(*) لا يقصد لوك بالكومنولث Commonwealth الديمقراطية أو شكل من [illegible]
[illegible] (أو الحكومة) بل أى مجتمع مستقل، والذى يعنى بالنسبة لفظ المجتمع [illegible]
[illegible] وأفضل تعبير عنها في لغتنا العربية هو الكومنولث أى المجتمع [illegible]
[illegible] على الأرجح ذلك المجتمع المؤلف من البشر، والذى لا تعنيه كلمة (١) [illegible]
Community ، (٢) مدينة (City) حيث توجد جماعات (لا تنتمى الى ذلك المجتمع) [illegible]
[illegible] للحكومة .. حتى يتجنب الغموض أرجو السماح لى باستخدام لفظ الكومنولث.
وهو اللفظ الذى استخدمه (الملك جيمس الأول) حيث إنه بالنسبة لى المعنى الحقيقى

Locke, *The Second Treatise* [illegible], Indianapolis, The Bobbs-Merrill, 1952, p. 74 [illegible]

[illegible]

و [illegible] أن هذا [illegible]
عن مفهوم السلطة . [illegible]
على نظرية التي [illegible] ( [illegible] )
[illegible] على أساليب السلطة ومعتقداتها [illegible]
[illegible] الأخلاقية حيث أنها [illegible]
تقويم سلوك من لا يرغب في [illegible]
[illegible] من هذه الصفحات في [illegible]
[illegible] قانون إسعاف الفقراء . [illegible]
[illegible] أساسيات لتحليل أخلاقي ما . [illegible]
[illegible] الحكومية التي أعدت من أجل [illegible]
[illegible] أيضا أهمية تناول لوك [illegible]
[illegible] اجتماعي لا يقتصر عمله [illegible]
تشكيل أفكارهم ورغباتهم . وفي [illegible]
[illegible] التحكم الممتد والمبكر تمثل جوهر [illegible]
تصور يتعلق بفكرة الهيمنة لجرامشي [illegible]
السلطة في النظرية النقدية الحديثة ، وبالفعل [illegible]
مختلفين للكيان البشري لعبا دورا مهما في [illegible] أولهما [illegible]

و يرى لوك أن مفاهيمنا الأخلاقية تنتج عن شعورنا بالقبول و الرفض من تلقى احتراما أو تحقيرا تجاه أفعالنا. و يقترح أن قانون الشهرة أي قانون الرأي يتحكم في الجزء الأكبر من السلوك الإنساني على مر التاريخ، ويعمل هذا القانون من خلال تعبير الناس عن موافقتهم أو عدم موافقتهم على أفعال هؤلاء الذين يعيشون بينهم و يتحدثون إليهم ( مقال، جـ ٢، باب ٢٨، فقرة ١٠، ١٩٥٧، ص٣٥٣ : ٣٥٤) و بذلك، لا يعتمد هذا القانون على سلطة مركزية في إصداره أو تنفيذه ، حيث إن ما أوجده و أبقى عليه هو الضغط الاجتماعي في الحياة اليومية. و هذا ما أطلق عليه الكتاب فيما بعد : المجتمع المدني ( أو : مجتمع الحالة الطبيعية (١)). و تعد فكرة القانون – و خاصة قانون الأخلاق – الذي ينبع من داخل المجتمع ذاته دافعا مهما للفعل السياسي في التاريخ الأوروبي الحديث. وقد تجلى ذلك في الثورة الفرنسية و ما تلاها من ثورات.

و بالرغم من أن هذا التأكيد اللوكي للأخلاق يبدو كما لو كان يبعد عن تقنين عن مفهوم السلطة ، فإن أهميته هنا ترجع إلى سببين، يرتبط أحدهما بتركيز فوكو على الطريقة التي تتبنى عنها آثار السلطة (و السلطة الحكومية على وجه التحديد ) ، أي على أساليب السلطة ومعتقداتها. ولهذا السبب ترجع أهمية مناقشة لوك للمبادئ الأخلاقية حيث أنها تقدم عرضا لعدد من الخطط الحكومية ، الغرض منها تقويم سلوك من لا يرغب في طريقة تفكير وسلوك الآخرين. و يصف لوك نفسه عددا من هذه الصفات في كتاباته عن التربية و في مقترحاته التعسفية بشأن إصلاح إدارة قانون إسعاف الفقراء. فما يمكن رؤيته من أفكار في أحد السياقات كأفكار تضع أساسيات لتحليل أخلاقي ما ، يمكن أيضا رؤيته في سياق آخر يبرز ممارسة السلطات الحكومية التي أعدت من أجل تحسين حالة رعاياها .أما السبب الآخر الذي يفسر أيضا أهمية تناول لوك للمبادئ الأخلاقية أنه يصف شكلا مستقلا عن نظام اجتماعي لا يقتصر عمله بشكل مباشر على سلوك رعاياه بل إنه يقوم بتشكيل أفكارهم ورغباتهم. وفي الجزء الأخير من العصر الرابع؛ إذ إن فكرة مثل هذا التحكم الممتد والماكر تمثل جوهر البعد الذي للسلطة لدى ليوكس. وهو تصور يتعلق بفكرة الهيمنة لجرامشي، كما تتعلق أيضا بجزء أساسي لتحليل السلطة في النظرية النقدية الحديثة، وبالفعل يقدم لوك تعبيرين بارزين لنموذجين مختلفين للكيان البشري لعبا دورا مهما في الفكر السياسي العربي : أولهما النموذج

الفصل الرابع منظور هابرماس. أما النموذج الآخر فلعله أكثر طموحا منه ينبثق عن الفكر ومصادر العلم السياسي من حالات الفاعل الثوري، وفي إطار ما يسمى بالمجتمع المدني. ومعظم النظريات النقدية المعاصرة بين هذه الرؤية السلبية ... وبين الفهم الماركسي الواسع للمجتمع المدني باعتباره ساحة للصراع الطبقي. وعلى هذا الأساس فإن المقاومة الأيديولوجية التي تنشأ عن حياة المجتمع المدني تعتبر ضرورية لإدراك ... الطبقات. والشخص الذي تتشكل أفكاره ورغباته في ظل الحياة اليومية للمجتمع المدني قد يصبح [illegible] الضحية لشكل ماكر للسلطة الطبقية. وهذه الفكرة يقوم عليها الكثير من تحليلات النظرية النقدية للمجتمع الحديث، كما أنها تقدم النموذج لرؤية لوكس الراديكالية عن السلطة. وأخيرا فليس من بين تقييمات الأشكال المختلفة لفكرة سلطة الفاعل ما يمكن به تجاهل دعوى فوكو التي طالما يرددها بأن الطرق المعروفة لبحث السلطة ليست طرقا مقبولة.

وبوجه عام، يرى فوكو السلطة على أنها محاولات للتفكير في أفعال هؤلاء ممن يتمتعون بالحرية، أي الذين لا يتحدد سلوكهم بشكل كلي بواسطة قيود طبيعية.

وتتضح نتائج هذه النقطة البسيطة في تحليل السلطة، ولعل أوضح نتائجها أنها تضعف من أي فهم ذي صفة كمية، وهذا ما أتعرض لمناقشته في الجزء الأول من الفصل الخامس.

وقد اقترحت بالفعل أن جزءا مهما من الخلاف الآن على تنوع تصورات السلطة يرتبط بجوانب رئيسية في التكوين السياسي للمجتمع، وكذلك ترتبط بالعلاقات السليمة بين الحاكم والمحكومين. إن إدراك أن التصورات التقليدية للسلطة ليست مرضية يعني سوء فهم تلك الجوانب الرئيسية.

ثم يمضي الفصل الخامس في بحث تناول فوكو للسلطة مشيرا في ذلك إلى تصوره للحكومة، مثالا لها تلك التي ظهرت في مجتمعات الغرب الحديث، وفي الواقع يبدو أن مفهوم فوكو للسلطة قد تغير عقب الانتهاء مباشرة من دراساته عن نظم الانضباط disciplines ( ١٩٧٩ أ )، وكذلك المجلد الأول من كتابه " تاريخ الجنسانية" The History of Sexuality ( ١٩٧٩ ب )

و[illegible] محاضرات فوكو الأولى لا تبدى أى تمييز واضح بين السلطة والحكومة [illegible] التى [illegible] قدمت رؤية أكثر تعقيدا حيث أدرجت الأشكال الحكومية ضمن [illegible] السلطة وحالات السيطرة " ( فوكو ١٩٨٨ ، ص ١٩ ) ويمثل [illegible] فوكو الموسع للحكومة إلى هذه الفترة الثانية. وبذلك يحتل المفهوم الأكثر تعقيدا للسلطة الأهمية الأولى فى مناقشات فوكو. أما التحليلات المعاصرة للحكومة فقد غلب بالتركيز على ما يطلق عليه فوكو نموذج المواطن [illegible] التى يعتبر فيه الرعايا مواطنون، ويعتقد أن الحكومات تقيد بعضها من خلال مواقفهم العقلانية.

و تبين السبب فى عدم قبول فوكو لنموذج المواطن - المدينة أنه فقط يخلط بين السلطة كحق وقدرة ( كما ذكرنا من قبل ). بل إن هناك نقطتين غاية فى الأهمية أبرزهما فى مناقشتى ، تتعلق الأولى منهما باعتراض فوكو على أن نموذج المواطن المدينة يقدم تصورا مشتبها سببيا للعلاقات بين الحاكم والمحكومين - على الأقل فيما يخص المحكومين كمواطنين. أما النقطة الثانية فهى أن نموذج الحكم على أساس القبول يقدم تفسيرا لشرعية السلطة؛ حيث نجد فوكو أكثر اهتماما بالتوصل إلى السبل التى تنتج عنها آثار السلطة. و بعبارة أخرى، فإنه يهتم بأساليب و حيل السلطة و خاصة السلطة الحكومية. و من هذه الناحية، يجمع فوكو حكومة الدولة فى إطار أوسع يشمل أيضا حكومة المرء لنفسه و لبيته.

و ينظر فوكو إلى الحكومة بأكثر المعانى شمولا أنها تمثل نموذجا لممارسة السلطة يعتنى بتوجيه السلوك - و فى حالة البيت أو المجتمع فإنه يعتنى بتوجيه سلوك الآخرين.

و للأسف ، فبالرغم من أن فوكو فى محاضراته بالكلية الفرنسية فى عامى ١٩٧٨،١٩٧٩ يبحث تفصيلا أمورا تتعلق بحكومة الآخرين ، فإن الجزء الأكبر من عمله ظل دون نشر. و يعد هذا سببا حزينا فى أن يتلقى تحليله للحكومة نقدا أقل من جوانب أخرى فى تناوله للسلطة. و نظرا لأن هذا المفهوم الأكثر اتساعا ليس مألوفا لدى العديد من القراء، فقد قمت بتخصيص القدر الأكبر من الفصل الخامس لتحديد السمات الرئيسية لتقييم فوكو.

و بالإضافة إلى فهمه العام للحكومة، يبحث هذا الفصل أيضا طرق تناول فوكو معتقدات محددة للحكومة ترتبط بقواعد الانضباط و نموذج قطيع راعى الغنم و كذلك مبدأ الليبرالية و بالنسبة للنظام ونموذج القطيع فإنهما يقدمان نموذجا للعلاقة بين الحاكم و المحكومين تعتبر أكثر عمقا وتميزا واستمرارا مما يقدمه نموذج المواطن - المدينة.أما بالنسبة لمبدأ الليبرالية ، فعادة ما يعد مذهبا سياسيا معياريا يهتم بالدفاع عن حرية (٥).

الفرد ضد الدولة ، كما أننا سنرى أن تقييم فوكو لليبرالية ... معتقدات الحكومة يعد توجها مخالفا للاستخدام المعيارى، ومع ذلك فهناك ... يستحق ملاحظتها هنا، وهى أن فوكو يقدم المعتقدات الثلاثة باعتبارها ... عدد من المستويات تتراوح بين الإشراف الخارجى والتنظيم ثم ... العملية بالذات وتعديل الشخصية. ومن إحدى النتائج المهمة لتناوله ... باعتبار أنها تتأثر بعمل الحكومة هى إضعاف التصور القائم على أن ... وعن أخلاقى مستقل يلعب مثل هذا الدور المهم فى نموذج الحكومة ... القبول العقلانى . فقد يكون مفهوم سلطة العاهل( السيد الحاكم) مفيدا ... بالنسبة إلى الخطاب السياسى فى الغرب الحديث، أما بالنسبة لفوكو على الأقل ... تقييم غير تام للعقلانية السياسية للحكومة الحديثة.

أما الفصل الأخير فيقوم بتقييم مدى راديكالية التصور ... لفوكو ... قود فى هذا الفصل بدراسة : أولا ــ أهمية نقده للنظرية السياسية. ثانيا ــ ... الاتفاق والخلاف بين مناقشات فوكو ومناقشات النظرية السياسية . وكذا ... فوكو قد وفق إلى حد كبير فى عدم تناوله الظروف والمشكلات المحيطة ... لسلطة كدالة للقبول، وذلك لأن قدرا كبيرا من تحليله يحول دون أى ... معيارى أو مثالى للتحرر الإنسانى كما هو الحال فى النظرية النقدية.

ومع ذلك فهناك عناصر فى تناوله للسيطرة تعمل على إحياء الاهتمامات النقدية للنظرية العامة. وختاما، فإننى أتفق مع دعوى فوكو بأن النظرية ... كثيرا ما تهتم بشخص العاهل " ( فوكو ١٩٨٠ صـ ١٢١ ) وبالطبع فإن للنظرية السياسية اهتماماتها التى تركز العديد منها بالفعل على العلاقات بين العاهل و الرعايا. ومع ذلك فكما اتضح فى مناقشة الفصول السابقة فإن شخص العاهل ليس محل العدل بل على العكس، فإن الاهتمام الأساسى للنظرية السياسية الحديثة هو

مجتمع الأفراد المستقلين الذين يوفر قوامهم نوع من الحق وقدرة للتعاقد (أو حكومتهم) على الحكم لقاء ما يوفرونه. ولكن مثل هذا المجتمع على نطاق واسع (ومختلف عموماً إلى حد ما)، كما أنها إحدى قديما وحديثا نقطة مرجعية مصرية. ليس هذا في النموذج الإنتاجي السياسي فحسب بل في الحداثة السياسية بوجه عام و بالضبط فهذا الجانبين يشتركان في كونهما شيء يعني وأن القيم [illegible] أن النموذج العربي الحديث للمجتمع السياسي المكون من أشخاص مستقلين مصريا حصيلة نوع من الخلط و الخلاف.

# هوامش

[illegible]

# هوامش

١ - [illegible] ١٩٦٩ [illegible]

٢ - [illegible]

٣ - [illegible] والمواطنين فى باليبار ١٩٩١.

٤ - [illegible] ١٩٨٨.

[illegible] مسميات اللغة الإنجليزية. انظر بارتشل [illegible]

# الفصل الثانى

# ذلك الإله الفانى

## آراء هوبز حول السلطة والفاعل

يستهل هوبز كتابه "اللفياثان" أو "الدولة" بتعريف بسيط- وإن كان مضللا- عن السلطة؛ حيث يرى أن " قوة الإنسان تكمن فيما يملكه من وسائل تمكنه من تحقيق نفع مستقبلى واضح ". و القوة إما أن تكون أصلية original أو اصطناعية Instrumental (الفصل العاشر، ١٩٦٨ ص.١٥٠)[٦] و يسمى هذا النوع الأول من القوة بالقوة "الطبيعية" ، و يشير إلى القدرات الجسمانية أو العقلية مثل" القوة الخارقة و المظهر العام و الفطنة والقدرات الفنية و اللباقة و الحرية وكذلك أصل المرء وانتماءه إلى طبقة النبلاء"(المرجع نفسه).أما التعريف الثانى ، فيشير إلى " تلك القوى التى يتم اكتسابها عن طريق هذه القدرات السابقة أو عن طريق الحظ باعتبارها وسائل لاكتساب المزيد من: الثروات و المكانة المرموقة والأصدقاء وكذلك فعل الله الخفى الذى نطلق عليه الحظ السعيد " (المرجع نفسه).

وإذن، فالسلطة بهذه الرؤية تشير إلى أى مجموعة غير متجانسة من السمات التى تبدو مشتركة فيما بينها فى أنها تفيد من يمتلكها على الأقل فى تحقيق بعض الأغراض. و هو نفس الفهم الذى يوضح زعم مان أن " السلطة فى أكثر معانيها شمولا، هى القدرة على السعى وراء الأهداف وإحرازها من خلال سيطرة المرء على بيئته " (مان١٩٨٦، صـ٦). و بالمثل يتمسك جيدنز بأن الفعل يعتمد على قدرة الفرد على "إحداث تغيير" على حالة قائمة من قبل أو فى مجريات الأحداث و لا يستمر الفاعل هكذا إذا فقد القدرة على " إحداث تغيير " ؛ أى ممارسة نوع من السلطة. (جيدنز ١٩٨٤، صـ١٤ )

و بعبارة أخرى ، نعتبر السلطة حالة من الفاعلية الإنسانية human agency وفى الواقع، فإن محاولة تفسير هذه الرؤية للسلطة ضمن أكثر المعانى وضوحا ،لا تبرز الكثير مما يمكن أن يفيد ذكره عن السلطة بوجه عام؛ إذ إن السلطة تشير إلى مجموعة من السمات و الممتلكات التى لا تشترك بالضرورة فيما بينها - فيما عدا نفعها فى تحقيق أى من الأغراض الإنسانية أو غيرها. وبدلا من القيام بالبحث فى خصائص السلطة هكذا ، فإن أى استفسار جاد من شأنه التركيز على السلطات المتميزة ذات الصلة بالسلطة الخارقة ، أو النبالة أو الثروات أو بفعل الله الخفى و غير ذلك من السمات ، إضافة إلى الاستخدامات المتنوعة التى يمكن أن نوظف فيها السلطة. و مع ذلك فإن معظم هؤلاء الذين اختاروا الكتابة عن السلطة عن عمد اتباع شريعة ابتكار الذات وهو ما يتطلبه مثل هذا التفسير؛ حيث نجد بدلا

منه تعبيرا ثابتا لا تشير فيه السلطة إلى سلطة حاذقة أو بارعة أو [illegible] ذلك، وإنما تشير إلى شيء آخر يعتقد أن تشترك فيه هذه السمات المحددة.

وكما سنرى، فيما يتعلق بتقدير سلطة العاقل، تمضي هوبز [illegible] في الكتابة كما لو كان من الممكن توحيد السلطة المنفردة للعديد من [illegible] عن طريق العقود(*) (الليفيثان، الفصل ١٥، ١٩٦٨ ص١٥٠)، وذلك من أجل تكوين سلطة تفوق أي منها. وفي سياق آخر، يخبرنا هوبز [illegible] سلطة [illegible] الأشخاص معدومة وإعاقة آثار سلطة أخرى، تصبح مفهوم السلطة [illegible] سلطة أحد الأشخاص على الآخر (هوبز ١٩٢٨، ص ٢٦). تقدم هوبز [illegible] المعتقدات رؤيته للسلطة تخلو من بساطة تعريفه الأولى وذلك في عدد من الجوانب: أولا أنه تعترض أنه ينبغي رؤية السلطة على أنها ظاهرة كمية تراكمية، [illegible] أخرى ينبغي مراعاة عدم الخلط بين السلطة وبين الخصائص المتعلقة [illegible] السمات كما لا ينبغي فهم السلطة على أنها شيء من الملكية المشتركة أو [illegible] قدرة الشخصية أو أساسا للفعالية التي تمتلكها كل من هذه السمات بمقدار [illegible] أيضا ما يميز القدرة منها في نيل "بعض النفع الواضح" في المستقبل. وبالتحديد [illegible] نفسه يشير جيدنر إلى "القدرة التحويلية" وكونها أكثر معاني السلطة عموما (جيدنر ١٩٨٤: صـ ١٩)؛ حيث تهتم الفاعليات بموارد متعددة وتحقيق الإنجاز [illegible] من خلال ما نقوم به من أعمال. غير أن جيدنر يتمسك بأن "السلطة ليست موردا في حد ذاتها. حيث أن الموارد هي الوسائل التي يتم ممارسة السلطة من خلالها" (المرجع نفسه ١٠ صـ ١٦). وبعبارة أخرى ينبغي عدم الخلط بين الطرق التي يتم من خلالها ممارسة السلطة في أية حالة، فالسلطة قدرة تحويلية تشترك فيها عدة موارد. وهنا أيضا، تقدم السلطة كما لو كانت أساسا تعميميا للفعالية.

وهناك جانب آخر أيضا يكتب فيه هوبز وهو قدرة السلطة على التجميع. فسلطات الأشخاص المختلفين لا تمثل قدرة أساسية مشتركة فحسب، بل بها تجمع وتشكل سلطة أعظم تفوق سلطة أي منها. فيخبرنا أن "أعظم سلطة بشرية هي تلك التي تتألف من سلطة الأغلبية من الناس، حينما تتخذ بفعل القبول في شخص واحد [illegible] له صلاحية ممارسة سلطتهم جميعا." (الليفيثان، الفصل العاشر، ١٩٦١، ص ١٥٠). وبالطبع فالأمر الذي يدعو للتدليل هو "السلطة التجميعية" التي تذكرها في الفصل الأول، فعن طريقها يمكن للأشخاص إذا ما تعاونوا تعزيز السلطة المشتركة بينهم، وذلك في مواجهة أطراف أخرى أو مواجهة الطبيعة (مان ١٩٨٦ صـ ٦).

---

(*) حاول هوبز أن يوجد من خلال التعاقد سلطة موحدة (Leviathan) [illegible] الأفراد في إرادة مشتركة [illegible] من أجل تحقيق [illegible] في إرادة الشعب أو الدولة ممثلة في الحاكم أو الحكومة [illegible] الآداب العرفية (المفترض احترامها [illegible]) [illegible] عن طريق التعاقد [illegible]

- انظر ناصر قصوه، القدرات [illegible]، [illegible] للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٤م.

وفي الواقع، يطرح هوبز امكانية وجود هذه السلطة من طرف أحد الأفراد المعينين، غير أن هذا يعني وجود النظم المختلفة والمؤسسات الموزعة بين أفعال أشخاص متعددين ومختلفين. أما ما يترتب عن ذلك من هذه النقاط فسأشير إليه في الجزء التالي.

وأخيرا، فإن فهم السلطة كقدرة كمية يتضمن مذهب الحتمية(*) التي لا تتضمنه رؤية السلطة كقدرة فرد على إحداث اختلاف بما يرغبها صاحبها (جيدنز ١٩٨٤، ص١٤) فإذا كان إحداث السلطة يعني إحداث اختلاف للناس بشكل محدد ومعروف. إذن، فإن هؤلاء ممن يمتلكون مقدارا أكبر من هذا الأمر سيترايد تأثيرهم عمن هم أقل منهم في مقدار السلطة فيتمكن بذلك من إحداث الاختلاف ونوع المنافع المستقبلة الظاهرة التي يحدث السعي إليها ومن هم أصحاب الحق في الاستفادة منها. والأرجح أن يتمكن من يمتلكون سلطة أكبر تسود على من هم أقل سلطة. وبدلا من رؤية السلطة على أنها القدرة على إحداث اختلاف، فلدينا الآن رؤية السلطة كقدرة كمية لتحقيق ما يطمح إليه المرء من نتائج.

لقد سادت بشكل كبير في الفترة الحديثة رؤية السلطة كظاهرة كمية ميكانيكية تحدد قدرة الفاعلين على تحقيق غاياتهم، وتأمين مصالحهم. ويعتقد أن يكون قد تعرض أي طالب جامعة ممن يدرسون السياسة منذ الستينيات إلى تعريف فيبر للسلطة أنها "فرصة فرد أو عدد من الأفراد في تحقيق غاياتهم حتى إذا وجد هذا معارضة من الآخرين ممن يشاركون في الفعل" (فيبر ١٩٧٨، ص٩٢٦). كما تعرض الكثيرون بالتأكيد إلى مناظرات مجتمع السلطة الأمريكي في الخمسينيات سواء كان بذلك بطريق مباشر أو غير مباشر أو عن طريق تعرض ليوكس لهذه المناظرات في كتابه السلطة: رؤية راديكالية(١٩٧٤) الذي حقق نجاحا بارزا. ولقد قمت بالفعل برسم صورة ملخصة لتلك المناظرات في الفصل الأول. وأود أن أؤكد هنا (كما فعل ليوكس) أنه رغم الاختلافات بين جانبي هذه المناظرة إلا أن عملهما جاء وفقا لتصور كمي للسلطة (وهذا ما قام به ليوكس نفسه). فمن ناحية، ذكر ليوكس على سبيل المثال أننا "بالطبع نعني بالأقوياء أولئك القادرون على تحقيق رغباتهم حتى ولو عارضهم الآخرون" (ميلز ١٩٥٩، ص٩) ومن ناحية أخرى يتمسك [illegible] يستطيع أ ممارسة سلطته على ب طالما أن أ يستطيع أن يجعل ب يقوم بعمل ما لم يكن يرغبه (دال ١٩٥٦، ص٢٠٤).

---

(*) يعني مذهب الحتمية Determinism فلسفيا ذلك المذهب الذي يرى أن جميع حوادث العالم، وبخاصة أفعال الانسان، مرتبطة بعضها ببعض ارتباطا محكما فإذا كانت الأشياء على حالة ما في لحظة معينة من الزمان، لم يكن لها في اللحظات السابقة، أو اللاحقة إلا حالة واحدة بالذات حالتها في تلك اللحظة المعينة.

انظر د. حميز صند [illegible] المعجم [illegible]
اللبناني، ١٩٧١، ص ٤٤٢ - ٤٤٤ [illegible]

ويرجع السبب في الاهتمام [illegible] كظاهرة كمية إلى أنه يشير بطرق [illegible] بمكونها. فإذا أمكن حصر السلطة [illegible] أمرا تجريبيا يسيرا. [illegible] يزيد عن مجرد تحديد أولئك من [illegible] وهذا الواقع أساس منهج "[illegible]" [illegible] كما استعان بها هانتر في كتابه [illegible] ( [illegible] ) [illegible] "صفوة السلطة"، فيستعير [illegible]

لا يمكن أن يتصف أحد بصفوة [illegible] مؤسسات كبرى؛ حيث يستمد [illegible] الوسائل المؤسسية للسلطة. فكبار [illegible] يتمتعون بمثل هذه السلطة المؤسسية، [illegible] والجنرالات وكذلك كبار [illegible] الطرق كلها لا تعتمد على مثل هذه المؤسسات أو [illegible] عن طريقها أن تزيد أهمية السلطة ومدى [illegible] ( [illegible] )

وكذلك، فإن امتلاك [illegible] تعرض كلا من هنتر وميلز [illegible] تكون خادعة، [illegible] هذه السمات [illegible] أقوياء [illegible] الأشخاص [illegible]

[illegible]

- انظر د.جميل صليبا : المعجم الفلسفي (المجلد [illegible]) [illegible] اللبناني، ١٩٧١، ص٤٤٢ -٤٤٥ (المراجع)

ويرجع السبب في الاهتمام الكبير الذي [illegible] كفترة كمية إلى أنه يشير بطرق ميسرة [illegible] بمتكونيها. فإذا أمكن حصر السلطة، فإن البحث [illegible] أمرا تجريبيا يسيرا. ببساطة ، يرى البعض أن [illegible] يزيد عن مجرد تحديد أولئك ممن يملكون [illegible] و هذا الواقع أساس منهج " المكانة المرموقة أو السمعة [illegible] كما استعان بها هانتر في كتابه" بنية مجتمع السلطة" ( ١٩٥٣) [illegible] صفوة السلطة ". فيستعين بالموضع المؤسسي كمؤشر أساسي لامتلاك السلطة

لا يمكن أن يتصف أحد بالقوة بشكل فعلي، إلا [illegible] مؤسسات كبرى؛ حيث يستمد الأقوياء قوتهم في [illegible] الوسائل المؤسسية للسلطة. فكبار السياسيين و المسئولين [illegible] يتمتعون بمثل هذه السلطة المؤسسية، وكذلك الحال [illegible] والجنرالات و كذلك كبار الملاك و الموظفين بالمؤسسات [illegible] الطرق كافة لا تعتمد على مثل هذه المؤسسات أو تمارس من [illegible] عن طريقها أن تزيد أهمية السلطة و مدى استمراريتها (ميلز ١٩٥٩، ص٩)

وكذلك، فإن امتلاك السمة المناسبة يعد دليلا [illegible] على امتلاك السلطة [illegible] تعرض كلا من هنتر و ميلز للنقد، إذ [illegible] يكون خادعه ، [illegible] يصبح من الخطأ اعتبار أن هؤلاء [illegible] هذه [illegible] أقوياء، حيث [illegible] كبار الموظفين [illegible] [illegible] في [illegible] العامة

[illegible]

إنني لا أدرك كيف يمكن لأي شخص افتراض أنه قد أرسى الهيمنة أو السيطرة لمجموعة ما في المجتمع أو أمة دون أن يبني تحليله على الفحص الدقيق لسلسلة من القرارات الملموسة، وهذه القرارات يجب أن تمثل إما عالم القرارات السياسية الجوهرية أو عينة مناسبة منها تم اتخاذها في ظل النظام السياسي (دال ١٩٥١، ص٢٦٩)

ونهاية هذا الفصل سأعود لأهمية الجملة الثانية لدال. والحديث بالسابق هذا ما يتضح من أن كل من هانتر وميلز من ناحية وبقادهم التعدديين من ناحية أخرى ينظرون إلى توزيع السلطة على أنه أمر يتوقف على التحقق العملي. ومع ذلك، فبالرغم من التحقق المنهجي المتزايد لهذا التصور كقدرة كمية، إلا أنه لم تظهر له مقدمات في هذا الجانب. ولعل أحد أسباب أن هذا التصور ينقصه الكثير فيما يتعلق بسمات ووسائل الفعل التي تتدخل في سلوك الأفراد.

و لاشك أن هناك سمات و موارد يمكن نشرها في مواقف كثيرة و متنوعة و في سعي البشر نحو تحقيق الأهداف. و من أشهر الأمثلة على ذلك الذكاء والمال، إلا أنه من غير المعقول ادعاء أن كل الموارد التي تتدخل في سلوك الأفراد يمكن أن تتمتع بمثل هذه المرونة، فإذا تخيلنا وجود مواقفة ينطوي من ناحية على قدرة السلطة غير العادية و يعتمد من ناحية أخرى على سلطة الثروات، أو أن هناك نزاعا دوليا استخدمت فيه الدبابات في مواجهة الغواصات، فليس هناك إلا مجالا بسيطا لدراسة هذه الحالات فيما يتعلق بقدرات السلطة التي يملكها الجانبان. فالأهم إذن هو توافر أو غياب الظروف التي يمكن في ظلها نشر وسائل الفعل المتاحة لدى الأطراف المتنازعة. فالسلطة غير العادية قد تسود أيضا في ظل بعض الظروف ، غير أنه في ظل ظروف أخرى يمكن للثروات توفير ما يلزم للقضاء على السلطة.

إن فكرة السلطة كقدرة على تأمين ما يطمح إليه المرء من نتائج تبهم أثار سمات ووسائل الفعل المتاحة لدى الأفراد أو الجماعات. ووسائل الفعل على اختلاف نوعها يكون لها فعاليتها في ظل ظروف مختلفة، وفي هذا الشأن يتضح أن فكرة وجود مادة أو أساس جوهري مشترك للسلطة تعد فكرة غير مقبولة. و تحسبا لهذه المشكلة، يقدم دال (١٩٥٧) فكرة مجال السلطة . فيقترح أنه بدلا من أن نفترض وجود شكل مؤثر للسلطة، يجب علينا البحث في أشكال محدودة يمكن أن

تنتشر، حين يتعلق الأمر ببعض النتائج و ليس جميعها. و بالمثل، فكما ذكرنا في الفصل الأول، فقد اصطلح الكثير من المفكرين على التمييز بين السلطات الاقتصادية و السياسية و أنواع أخرى من السلطات لها عملها في نواح محددة من الحياة الاجتماعية، أو كما يذكر رونج أن الكثير من العلاقات الاجتماعية تتطلب تمييز السلطة و تقسيم المجالات بين الأطراف المعنية.

و من ثم يكون للزوجة أن تحكم داخل مطبخها، بينما يتولى زوجها تحديد دخل الأسرة، و كذلك الحال أيضا في نقابات العمال، كنقابات النجارين و المشتغلين بالملاحة، حيث تحكم سيطرتها على أعضائها. بينما يقوم صاحب العمل بتحديد زمن العمل و مكانه.(رونج ١٩٧٩وص١٠، ١١)

ولعل مثالي رونج لا يتماشيان مع الوقت الحالي. إذ يشكلان صعوبة أخرى عند تناول مفهوم السلطة كقدرة كمية. و الجدير بالملاحظة هنا أنه بالرغم من أن ممارسة السلطة تبرز جانب السياق في هذه الأمثلة، إلا أن هذا يبتعد تماما عن النموذج الأساسي للسلطة كظاهرة كمية. أما الصراع بين هذه السلطات المتميزة التي يتم وضع سياق لها لا يتم إلا إذا كان هناك درجة من التداخل في المجالات التي تقننها؛ فعلى سبيل المثال من المعلوم أن مجال سيطرة المرأة يتداخل مع تصرف الزوج في دخل الأسرة، و عندما ينشأ الصراع بينهما، تظل هناك السمة المميزة الكمية للسلطة، إذ يسود من هو أكثر سلطة على الأقل سلطة. و كذلك يصبح بوسعنا التنبؤ بنتيجة أي صراع إذا اكتملت لدينا المعلومات وذلك عن طريق إضافة الموارد المتاحة لدى كل جانب و طرح أحد المجموعين من الآخر. و هذا تحديدا ما يجعل دال يبرز أنه في حالة غياب المعلومات الكاملة، فإن تعيين من الغالب في حالة الصراع يوفر أفضل دليل ممكن لتوزيع السلطة.

أما الإشارات الضمنية بأنه يمكن التنبؤ التام بنتيجة الصراع بين الأطراف المتنازعة بمجرد معرفة القدرة المتوافرة يأخذنا إلى المشكلة الثانية المتعلقة بتصور السلطة في صالح أحد الأطراف، وبالطبع فهناك حالات يعمل فيها عدم توازن بين السلطات لصالح أحد الأطراف، و ذلك إذا ما توافر ما يحسم النتيجة.

ومع ذلك، فسأتناول مثل هذه الحالات كنموذج مثالي لنحلل ما يحدث في كافة حالات المصالح أو الأهداف المتعارضة.يؤدي إلى التحليل وذلك في حسبن

مهمين[1] أولهما: إن الموارد المتاحة لدى أطراف نزاع معين تعتمد بشكل طبيعى على الظروف التى تقع تحت سيطرة الأطراف المتنازعة. ولقد أشرت بالفعل إلى مناقشة بان و زوننه أن تتعدد من أنواع المطلقة محالات معروفة وغير محددة؛ حيث يمكن أن تستثمر فى مجالات دون غيرها، وذلك بحسب من اجل تحقيق عدد معين من الأغراض.

فالعديد من السلطات المتوفرة لدى الاتحادات أو اصحاب العمل، كما أوضح رونح، تعتمد على علاقاتها بالشرطة والكثير من أجهزة الحكومة باختلاف درجه انفسال فيها، كما تعتمد بالطبع أيضا على التشريع المنوط لتلك الأجهزة أن تنفذه. وقد تتغير مثل هذه العلاقات كما يمكن أن يتغير التشريع المرتبط بها. وغالبا ما يكون التغيير لأسباب لا تتعلق كثيرا بأفعال النقابات أو أصحاب العمل المعنيين. ويعنى هذا أنه لا يمكن دائما تصور سلطة الأطراف المتنازعة وحدود تلك السلطه فى صورة قدرات ثابتة مثلما يتطلب النموذج الميكانيكي[2].

وفى الواقع، يفيد مثال رونح فى توضيح نقطة مماثلة بالنظر الى السلطة التى تهم تنظيم ما، بمعنى أن مدى و طبيعة هذه السلطة يعتمد على الظروف، التى تتحدد جزئيا من قبل التنظيم المختص دون غيره. وتستفيد النقابات و أصحاب العمل من حقوقهم القانونية فى العمل على التنسيق بين أفعال أعضائها وموظفيها. وبالتالى فانهم يستفيدون أيضا من الهيئات المختصة بفرض القانون. وكذلك من أساليب التحكم التى تعمل من خلال مجموعة المعلومات والتراتب الهرمى للأوامر.. إلخ.

وتعتمد فعالية مثل هذه الأدوات على العلاقات مع التنظيمات الأخرى، بالشكل الذى تمت الإشارة إليه سابقا، وكذلك أوضاع سوق أصحاب العمل والعمال.

و أخيرا، فإن كل محاولات التنسيق ستتعرض إلى معوقات ذات أنواع مختلفة تتراوح بين المقاومة المنظمة باختلاف درجاتها و التعصب غير المنظم. وكذلك تقترح هذه النقاط أن السلطات المنظمة لا تبدو كقدرات كمية بالصورة

المطلوبة، إلا بصورة بالغة و بواسطة الإدراك الكمى للسلطة. أما الجانب الأكثر أهمية، والذى يجعل تصور السلطة تصورا مضللا، فينبع من الفرض بأن المقادير الكمية للسلطة ينبغى رؤيتها قدرات فعلية. و هذا الافتراض يعنى أن النموذج لا يأخذ فى الاعتبار أن الأساليب المتبعة فى مراحل الصراع قد تؤثر على نتائجه، سواء كان ذلك بشكل مباشر أو من خلال أثرها على سلوك الأطراف الأخرى، وحتى إذا أمكن إغفال الأمور التى تمت الإشارة إليه.

و مع ذلك، فينبغى إيضاح أن امتلاك السلطة بحد ذاته لا يضمن فقط الاستخدام الأمثل لمثل هذه السلطة، بل انه لا يضمن استخدامها إطلاقا. و قد تصبح السلطة غير الفاعلية إذا كان من يستخدمها ينقصه التركيز أو فاقد الوعى وقت حدوث الفعل. وتكمن المشكلة الأساسية لتصور السلطة كمقدرة كمية فى عدم قدرتها على السماح بلا حتمية الصراع؛ فهى فى الواقع لا تتناول نتيجة الصراع باعتبار أنها تنتج عن الصراع ذاته، وإنما تعتبرها النتاج الطبيعى للظروف الأولية - كما لو كانت كل حالات الصراع تعد نتاجا لما هو مقدر حدوثه و لا مفر منه. إنها مجرد القدرة على تأمين الأهداف المفضلة للمرء. و على العكس من ذلك، ففى الواقع إذا انطوت ممارسة السلطة على استخدام موارد محددة تحت ظروف لا دخل للأشخاص المعنيين فيها، فإنها تفقد خاصيتها كمقدرة الفرد على تأمين أهدافه المرجوة، بل إنها على العكس من ذلك تصبح القدرة على السعى لتحقيق تلك الأهداف.

وبالنظر إلى أبرز عيوب التصور الكمى للسلطة، فإن أهم الأسئلة التى تم طرحها تدور عن السبب الذى جعل عددا من الدارسين يتبنون هذا التصور بحدة ويتمسكون بالتخلى عنه. يأخذنا السؤال إلى سبب آخر لقبول هذا التصور للسلطة. أى (كم السلطة)؟ إذ أن أغلب المناظرات حول السلطة فى الفترة الحديثة قد تميزت بنشاطها لأنها شهدت اهتمامات أوسع نطاقا لمفهومها فى المجتمعات الحديثة التى ...... مناظرات السلطة ذاتها. وهذه الاهتمامات ترتبط بإطار فكرة ...... على فهم النظام السياسى للمجتمع كما ترتبط بأسئلة حول شرعية السلطة والعلاقات بين السلطة والرعية.

وقد تم [illegible] عن هذه الاهتمامات فى نقد بارسونز لتأثر [illegible] [illegible] السلطة بمفهوم "محصلة الصفر" مصطلح [illegible] (*) او النظرية (Theory of Games) التى وضع منطقها [illegible] (١٩٤٤) وانتقلت النظرية إلى صفة مميزة [illegible] على كمية ثابتة من الأشياء الثمينة، [illegible] أنها تقوم بإعادة توزيع الأشياء الثمينة فيما بين [illegible] السلطة، فإن اتجاه "محصلة الصفر" للسلطة يرجح أن أى [illegible] من الأفراد يجب أن تنطوى على خسارة معينة [illegible] القدرة الشخصية أو المعرفة الخاصة، ومن [illegible] الأشياء المطروحة فى أى بحث عن السلطة يرتبط بتوزيعها [illegible]، أما مناقشة بارسونز فليس عن عدم شرعية [illegible] أن اتجاه محصلة الصفر يأخذ الأنظار بعيدا عن أسئلة [illegible] مفهوم السلطة ذاتها والظروف الاجتماعية الأخرى التى [illegible]

[illegible] هذا مشابهة بين السلطة والثروة، وهذا لا يعنى أهمية الأسئلة [illegible] الثروة، غير أنه لا يعنى الخلط بينها وبين إنتاج وإعادة إنتاج [illegible] السلطة على أنها شيء من الممكن إنتاجه ويعتمد على [illegible] إلى تحليل فعاليتها على أنها دالة لتفاصيل تلك [illegible]

و[illegible] هذا تصور السلطة على أنها أكثر جوهرية مما قد تسمح به فكرة [illegible] والتى تقوم عليها سمات مختلفة ومتنوعة وكذلك وسائل [illegible].

وفى [illegible] بارسونز فى الباب الأول تعريفا للسلطة على أنها :

قدرة [illegible] أداء التعهدات الملزمة، وذلك من قبل مجموعات فى [illegible] الأفراد بشرعية الالتزامات بالنظر إلى كونها تعتمد على [illegible] تسليم يفرض عقوبات سلبية مؤقتة فى حالة التمرد. (بارسونز ١٩٦٩ أ، ص ٣٦١)

---

(*) نظرية اللعب (المباراة): هى طريقة لفهم طبيعة أو بنية نزاع ما حيث [illegible] فيه مكاسب طرف من أطراف النزاع مع خسائر طرف آخر. (المراجع)

وقد تم استعراض كثير من هذه الاهتمامات فى نقد بارسونز البارز لما يسميه تصور "محصلة الصفر" لسلطة. يعد مصطلح "محصلة الصفر" مصطلحا فنيا. اتخذ من نظرية اللعب(*) او المباراة) Theory of games التى وضع مبادئها كل من فون نيومان ومورجنسشترن (١٩٤٤) وتشير النظرية إلى صفة مميزة لهذه الحيل المتنافسة، حيث يكون الرهان على كمية ثابتة من الأشياء الثمينة، وينظر للنتائج المختلفة للعبة على أنها تقوم بإعادة توزيع الأشياء الثمينة فيما بين اللاعبين. أما فيما يخص السلطة، فإن اتجاه "محصلة الصفر" للسلطة يرجح أن أى زيادة فى سلطة فرد أو مجموعة من الأفراد يجب أن تنطوى على خسارة معينة للأطراف الأخرى، وذلك حينما تزداد القدرة الشخصية أو المعرفة الخاصة. ومن هذا المنظور فإن أهم الأسئلة المطروحة فى أى بحث عن السلطة يرتبط بتوزيعها أى من يمتلك السلطة ومن لا يمتلكها. أما مناقشة بارسونز فليس عن عدم شرعية أسئلة توزيع السلطة، وإنما أن اتجاه محصلة الصفر يأخذ الأنظار بعيدا عن أسئلة مهمة أخرى تتعلق بكيفية ظهور السلطة ذاتها والظروف الاجتماعية الأخرى التى يعتمد عليها وجود السلطة.

ويعقد بارسونز هنا مشابهة بين السلطة والثروة، وهذا لا ينفى أهمية الأسئلة التى تتعلق بتوزيع الثروة، غير انه لا ينبغى الخلط بينها وبين إنتاج وإعادة إنتاج الثروة. فإذا نظرنا إلى السلطة على أنها شيء من الممكن إنتاجه ويعتمد على ظروف إنتاجية محددة، فيجب إذن تحليل فعاليتها على أنها دالة لتفاصيل تلك الظروف.

ويتضمن هذا تصور السلطة على أنها أكثر جوهرية مما قد تسمح به فكرة ماهية الفعالية بوجه عام والتى تقوم عليها سمات مختلفة ومتنوعة وكذلك وسائل الفعل.

وفى كتابه يذكر بارسونز فى الباب الأول تعريفا للسلطة على أنها :

القدرة التعميمية لضمان أداء التعهدات الملزمة، وذلك من قبل مجموعات فى نظام فعل جمعى عند الإقرار بشرعية الالتزامات بالنظر إلى كونها تعتمد على أهداف جمعية بينما يكون هناك تسليم يفرض عقوبات سلبية مؤقتة فى حالة التمرد. (بارسونز ١٩٦٩ أ، ص٣٦١)

---

(*) نظرية اللعب (المباراة): هى طريقة نفهم طبيعة أو بنية نزاع من حيث تتساوى فيه مكاسب طرف من أطراف النزاع مع خسائر طرف آخر. (المراجع)

"... Game theory and Human conflict" in E. B. McNeil, the nature ... Prentice Hall

السلطة لدى بارسونز عبارة عن القدرة التي يتم تعميمها [illegible] استخدامها في أغراض كثيرة متنوعة، وكذلك فهي وظيفة لها [illegible]. وهذه الخصوصية تسمح لبارسونز بالتمييز بين السلطة power من جانب، و القوة force و الإقناع ومثال أخرى من جانب آخر، فقد تستخدم عند تحديد [illegible] على الآخرين للقيام ببعض الأفعال المرغوب فيها، كما تسمح أيضا [illegible] الأمر الذي يجعلنا نعتبر أن كم السلطة في مجتمع ما يعد كما نسبيا. فالسلطة المتاحة لأي مجتمع في أي وقت تعتمد على قدرة ذلك المجتمع على إيجاد ثقة بين أفراده بشرعية أفعال من يمتلكون السلطة، و كذلك الإبقاء على هذا الاعتقاد. ويوجد هنا مشابهة وظيفية بين المال و السلطة:

فحينما يؤدي فقدان الثقة في حالة ما إلى اللجوء المتزايد إلى المقايضة بدلا من [illegible] فإنها في حالة أخرى يؤدي إلى اللجوء المتزايد إلى الإكراه. و نستطيع بعد [illegible] التأكد من قول بارسونز في السلطة على المنهج الوظيفي functionalism (*) وهو الأكثر عمومية من الناحية الاجتماعية. ومع ذلك، فإن مفتاح فهم السلطة لديه يكمن في فكرة أن قبول الرعايا توفر سلطة لها القدرة على الاستفادة من فعاليتها. ولعل أكثر ترجمات هذه الفكرة تأثيرا هي الفكرة العربية الحديثة للسيادة. ومن هذه الزاوية، فإن تناول بارسونز للسلطة يتضمن العديد من نقاط القوة والضعف الخاصة في الفكر السياسي. و تأخذنا هذه الفكرة مرة أخرى إلى مناقشة هوبز للسلطة

## سلطة الكومنولث

نزعم أن تصور هوبز يشجع على اعتبار أنه يساهم بشكل رئيسي في حقل السلطة، فإن ذلك من الخطأ حيث إن الجزء الأكثر من مناقشته يستمد من رؤية أخرى للسلطة تتميز بأنها أكثر اختلافا و تعقيدا.

---

(*) المنهج الوظيفي Functionalism منهج أو أسلوب اشتهر في [illegible] نسجده على يد مالينوفسكي وميرتن وبارسونز، وهو يطبق مبادئ علم الاجتماع الكلاسيكية على الظواهر الاجتماعية. منطلقا من زاوية شبه واحدة هي وظيفة كل عنصر من العناصر في توازن النظام الاجتماعي العام القائم في المجتمع.

فردريك معتوق، معجم العلوم الاجتماعية، بيروت اكاديميا، ١٩٩٣، ص ١٦٤. (المراجع)

إن أعظم السلطات الإنسانية هي التي تتألف من سلطة الأغلبية و تتحد فيما بينها بفعل القبول، و تتمثل في شخص واحد يعتمد على إرادته في الإفادة من قواهم سواء كانت قوى طبيعية أو غير طبيعية. ومن بين هذه القوى سلطة الكومونث، أو التي تعتمد على مجموع الرغبات الفردية ، ومثلها سلطة الحزب أو الأحزاب المختلفة التي يتم توحيدها. و لذلك فإن الخدم يمثلون سلطة وكذلك الأصدقاء، فهم يعدون أيضا سلطة، حيث أنهم قوى مصغرة يتم توحيدها (الليفاثان، الفصل العاشر، ١٩٦٨، ص ١٥٠).

وفي تفسير هوبز ، فإن سلطة رغبة واحدة مسيطرة تتشكل من تعددية أفعال التفويض الفردية، و فيها يقبل كل شخص تابع على أن تكون قرارات أفعاله في يد غيره. و في مثل هذه الحالات ، يجب علينا التمييز بين شخص الفاعل و شخص المتحكم في الأفعال author أي " ذلك الذي بيده أقوال و أفعال الآخرين " (المرجع نفسه، فصل ١٦ ، ١٩٦٨، ص٢١٨).

و بالنسبة للحديث عن الخيرات و الممتلكات ، فهذا يعني المالك... ، أما بالنسبة للأفعال، فإننا نصبح بصدد المتحكم في الأفعال، بوصفها حق الامتلاك، وهذا هو السلطان ، وبالتالي، فإن حق القيام بأي فعل هو إذن السلطة.

وعندما يجعل الإنسان شخصا آخر متحكما في أفعاله ، فذلك يعني أنه يخوله كل ما يتعلق به من حقوق و مسئوليات. و من أهم الأمثلة على هذا النموذج للسلطة سلطة الكومونث، والتي يصفها هوبز بأنها سلطة قائمة على عقد.

كما لو كان على كل إنسان أن يقول لغيره أنني أتنازل عن الحق في حكم نفسي لكي أفوض هذا الشخص أو مجموعة من الأشخاص، وعليكم أيضا أن تسلموا له أمركم، وأن تتركوا له التصرف في جميع أفعالكم كما أفعل (المرجع نفسه، الفصل السابع عشر، ١٩٦٨، ص٢٢٧).

وعن ماهية الأسباب التي تدعو الناس إلى ابرام مثل هذا العقد، يعد خطر الغزو الخارجي أحد هذه الأسباب، وهناك سبب آخر يكشف عنه هوبز هو أن البشر جميعا تتملكهم فيما يبدو رغبة لا نهائية في أن تكون لديهم السلطة تلو

الأخرى. وهذه الرغبة لا تتوقف إلا بالموت. (المرجع نفسه، الفصل ...، ١٩٦٨، ص١٦١). أما الطمع الذى يدفع الأفراد نحو السلطة فليس السبب ... وراء ذلك، بل إنه الحرص الطبيعي؛ فالشخص "لا يستطيع ضمان السلطة ... العيش الطيب التى يملكها فى حاضره دون اكتساب المزيد" (المرجع نفسه). ... يؤكد هوبز أن السبيل الوحيد لمنع حرب الجميع ضد الجميع أن يقوم الناس ... سلطة مشتركة أقوى من سلطة أى منهم : إذن، فالغرض الرئيسى من العقد هو الحفاظ على الأمن والسلام.

والكومنولث الذى ينشأ عن مثل هذه الأفعال المتعددة للعقد يتمثل فى كيان واحد هو الدولة أو اللبفاثان، أما الذى يتولى مسئولية هذا الكيان فهو العاهل (المرجع نفسه -الباب السابع عشر،١٩٦٨، ص٢٢٨). والسلطة التى يستخدمها العاهل تتكون من قدرات وإمكانيات كافة رعاياه، والرعايا هم أصحاب سلطة عاهلهم. ويفوض هذا العقد للعاهل استخدام هذه السلطة كما يتراءى له من أجل توفير السلام والدفاع المشترك" لرعاياه ( المرجع نفسه).

ولا فرق بالنسبة لهوبز إذا كانت موافقة الرعايا طواعية أو باستخدام السلطة حيث إن الدافع للعقد فى كلتا الحالتين هو :الخوف. أما الفارق بين الحالتين فهو محدد أن: اختيار الأشخاص لعاهلهم يأتى نتيجة خوفهم من بعضهم بعضا. أما فى الحالة الأخرى فهم يخضعون له خشية منه. ( المرجع نفسه - الفصل العشرون، ١٩٦٨، ص٢٥٢). و هكذا يرى هوبز أن سيادة الدولة راسخة بفعل التفويض ذاته، بغض النظر عن الدافع وراء الفعل.

و بالرغم من أن تقدير هوبز لسلطة العاهل يظهر كما لو كان امتدادا مباشرا لتناوله السلطة بوجه عام، فإن ذلك لا يفضى بنا إلى الطريق الصحيح، حيث لا تعمل فكرة العاهل بالطريقة التى أوضحها تصور السلطة كقدرة صرفة. إن أبرز الصعوبات فى هذه الناحية تتعلق بأن السلطات المختلفة للأفراد قد تم تجميعها بشكل تام لإنتاج سلطة ذات قدرات ساحقة، تمثل " وسيلتها لنيل نفع مستقبلى واضح" تساويا مع مجموع الأجزاء المكونة لها.

حيث إن السلطة التى يمنحها كل شخص فى الكومنولث للعاهل(الدولة) تخول له استخدام الكثير من السلطة power و القدرة strength التى منحت إياه

بدافع الرعب منه. ومن ثم فإنه يتمكن من تشكيل رغباتهم جميعا ضد أعدائهم الخارجيين (اللبفاثان،الفصل السابع عشر ،١٩٦٨،ص ٢٢٦ ــ ٢٢٨).

و تظهر هنا مشكلة واضحة تتعلق بعدم تجانس السلطات المذكورة سابقا. فمن الواضح أن بلاغة شخص و قدرة آخر و سمعة ثالث يمكن أن تضاف إلى بعضها بعضا لتكوين سلطة أكبر من سلطة أي منهم. و ثمة مشكلة أخرى تنطوي على الآلية التي يمكن في الواقع أن يتحقق بها مثل هذا التجميع ، فقبول الأفراد المعنيين قد تكون شرطا أساسيا لتوحيد قواهم المتناظرة ، إلا أنه لا يمكن الاكتفاء بالقبول فحسب؛ إذ إنه وحده لا يوفر التنظيم و التنسيق المطلوب كي يصبح هؤلاء الأفراد قادرين على الفعل وفقا لإرادة واحدة آمرة. و لهذا السبب ، فإن السلطة التي يصفها هوبز بسلطة العاهل هي دون شك تطلع غير محقق ليس من السهل إدراكه. لقد كان هوبز أول من أقر بأن أحدا من الحكام لم يستطع – خاصة في أوروبا القرن السابع عشر – الإفادة الفعالة من سلطات كافة رعاياه أو رعاياها بالشكل الذي يتطلبه نموذجه. و بذلك ، فإن سلطة العاهل التي تلعب مثل هذا الدور المهم في مناظرة هوبز لا تصف " السبل التي تقع تحت تصرف أي عاهل حقيقي من أجل تحقيق أي نفع واضح ". و بعبارة أخرى ، فإنها تختلف عن السلطة الحقيقية الفعالة طبقا للمعنى الدقيق في تعريفه الأولى على الأقل.

و في الواقع ، فإن مناقشة هوبز حول سلطة العاهل ، ليست عن السلطة كما يعنيها في تعريفه، و إنما تدور حول بنية المجتمع السياسية والسمة المميزة للحكومة؛ فالحكومة هي العاهل و الفاعلية الحكومية ما هي إلا ممارسة لسلطة العاهل. أما ما يضيفه هوبز من أن وجود العاهل يجيء بتفويض من رعاياه جعله قادرا على صياغة نموذج أكثر عمومية للعاهل أو للسلطة الحكومية بأن كليهما يصدران عن تفكير أساسي واحد ، و أن عملهما يقوم على قرارات يقبلها الرعايا بشكل طبيعي بوصفها قرارات ملزمة. و لا تكمن أهمية نموذج هوبز لسلطة العاهل بشكل كبير في تفاصيل مناقشته ، بل إن هذا النموذج يتخلل العديد من الرؤى الحالية للسلطة وهي الأكثر فعالية و كذلك تتخلل عمل الحكومة أيضا. إن الفجوة بين مسائل السلطة باعتبارها مقدرة كمية وسلطة العاهل أو الحكومة حالت دون تناول واضعي النظريات الحديثة السلطة من حيث الكم، مما أعاق المعتمة التجريبية الظاهرة للفكرة.

إن نموذج هوبز لسلطة العاهل يقدم لنا ثلاثة افتراضات رئيسية،أولها: أن العاهل، سواء كان هذا الشخص أو مجموعة أشخاص سلطة متمركزة و موحدة، يكون أيضا أهم سلطة منفردة تعمل في المجتمع. ثانيا: إن صنع القرار في جهاز الحكومة ، خاصة التشريع ، يعتبر أهم أنشطة الحكومة. ثالثا: إن الرعايا الذين يشكلون باتحادهم سلطة العاهل هم شخصيات تشكلت دون أن تكون لها علاقة بفاعليات الحكومة، غير أن هناك جزءا كبيرا من تحليل هوبز أثار جدلا كبيرا.

و مع ذلك ، باستثناء الافتراض الثالث ، فإن هذه الافتراضات حول وضع سلطة الحكم أو ما ينبغي أن يكون عليه تقليد النظرية السياسية الحديثة. ويمكننا أن نبحث هذه النقطة الأخيرة عن طريق الإشارة إلى اثنين من أهم معتقدات الفكر السياسي الغربي أي : نظريتا العقد و الحكم الجمهوري.فبالرغم من وجود اتجاهات معينة ترى أنه ينبغي فهم السلطة السياسية بلغة العقد ، فإنه يمكن وصف الشكل الحديث لنظرية العقد على أنها تطرح دراسة شرعية أو لاشرعية مؤسسات المجتمع السياسي في ضوء فكرة العقد الحر بين الأفراد المتكافئين أو المستقلين[4] والمؤسسات التي يمكن اعتبار أنها نتجت عن مثل هذه العقود تعد مؤسسات شرعية أما ما دون ذلك يعد غير شرعي.

وبالنسبة لأصحاب نظرية العقد، فإن ما يتفق عليه الأفراد المستقلين يعد بالضرورة جديرة بالاهتمام، بينما يؤكد مؤيدو نظرية العقد أن أي شيء يزيد عما هو مطلوب لتشكيل الحكومة يعد شكلا من أشكال الاضطهاد. وهناك خروق ممن يناقشون مدونة الرفاهية وما ينبغي أن تتخذه الحكومة من أجل إعادة توزيع الدخل والثروة[5]

ومع ذلك فهناك مساحة بين مؤيدي نظرية العقد فيما يتعلق بوجود مجتمع سياسي لن تكون هناك بدونه أي مؤسسات يمكن الاعتراف بها.ويتم تخيل هذا المجتمع السياسي، كما لو كان عقده قد تم إبرامه بواسطة أفراد مستقلين أحرار. وتختلف الأغراض التي ينسبها أصحاب النظرية لمثل هذه العقود، إلا أنه من المعتقد هو أن أهم هذه الأغراض هو الحماية المتبادلة. فالعقد الاجتماعي يحمي المشاركون فيه من بعضهم بعضا، كما يحميهم من الخارجين عليهم. وبهذه الرؤية فإن ضمان السلام و الأمن الداخلي يتم من خلال سن القوانين، وخلق الآليات اللازمة لفرض تلك القوانين يعد مهمة أساسية من مهام الحكومة. كما أن الأفكار

[illegible]

[illegible] الجمهوري [illegible] الفكر الجمهوري [illegible]

وبينما تهتم نظرية العقد [illegible] مجموعة الأفراد المتعاقدين في الفكر الجمهوري [illegible] حرية كل من المواطنين والمجتمع [illegible] بين الفكر الجمهوري والأفكار [illegible] نظرية العقد [illegible] مثل روسو "العقد الاجتماعي" (١٧٦٢) [illegible] ١٩٦٨).

ومن أهم سمات الفكر الجمهوري [illegible] حرية الجمهورية لا تهددها فحسب أهواء [illegible] والجماعات الذين يتمتعون بالسلطة داخل المجتمع [illegible] هذه النقطة الأولى إلى أن الحفاظ على حرية الأفراد [illegible] مسئولية حرية الجمهورية التي [illegible] سلطة جمعية تفوق سلطة أي فرد أو حزب و [illegible] على هذه [illegible]

أما فيما يتعلق بالافتراضات الثالثة التي [illegible] الأول في مناقشة هوبز [illegible] سلطة الحكومة [illegible]

الأساسية للفكر الجمهورى لها تاريخها، فهى على الأقل تعود إلى عهد الجمهورية الرومانية، والحكم الجمهورى بشكله الحديث نشأ مع قيام ولايات المدينة فى إيطاليا الشمالية قرابة نهاية العصور الوسطى، وقد لعبت دوراً هاماً فى الفكر السياسى الإنجليزى فى منتصف القرن السابع عشر من الثورة وبعدها، وبعدها فى عهد الثورتين الأمريكية والفرنسية(١) ومنذ ذلك الحين واصلت الأفكار الجمهورية تأثيرها القوى فى الفكر السياسى الديمقراطى والاشتراكى.

ولا ينبغى النظر للفكر الجمهورى كبديل يظهر بوضوح شخص لنظرية العقد، بل إنه تقليد يخاطب مجموعة من الاهتمامات المختلفة. وبينما تفترض نظرية العقد أن وجود الأفراد يكون مستقلاً عن المجتمع السياسى الذى يوافقون على تشكيله. فإن الفكر الجمهورى يتناول أفراده كمواطنين، أى أنهم أعضاء فى مجتمع سياسى يحكم نفسه ذاتيا. ولذلك فإن الفكر الجمهورى يفترض أن العلاقة بين المواطنين وبين المجتمع السياسى أو الجمهورية التى ينتمون إليها أكثر سلطة مما تفترض نظرية العقد.

وبينما تهتم نظرية العقد بتحديد مجموعة المبادئ التى يتوقع أن يجمعها مجموعة الأفراد المتعاقدين فإن الفكر الجمهورى يهتم بالشروط اللازمة لحفظ حرية كل من المواطنين والمجتمع. ومع ذلك، فليس من الضرورى وجود توافق بين الفكر الجمهورى والافتراضات الأساسية لنظرية العقد. وعلى سبيل المثال فإن مقال روسو "العقد الاجتماعي" (١٧٦٢) يصلح لكلا الاعتقادين(انظر روسو ١٩٦٨).

ومن أهم سمات التقليد الجمهورى التى ينبغى ملاحظتها هنا افتراض أن حرية الجمهورية لا تهددها فحسب أفعال الخارجين، إنما أيضاً أفعال الأفراد والجماعات الذين يتمتعون بالسلطة داخل المجتمع ذاته. ومن الطبيعى أن تفضى هذه النقطة الأولى إلى أن الحفاظ على حرية الأفراد يعتمد على تحملهم جميعاً مسئولية حرية الجمهورية التى ينتمون إليها؛ إذ ينبغى عليهم تشكيل سلطة جمعية تفوق سلطة أى فرد أو حزب وكذلك يتعين حفاظهم على هذه السلطة .

أما فيما يتعلق بالافتراضات الثلاثة التى ذكرناها من قبل، فإن الافتراض الأول فى مناقشة هوبز ينبع مباشرة من دعوى أن سلطة الحكومة عبارة عن

مجموع سلطات رعاياها عندما يتحكم فيها جميعا فكر مدبر واحد [illegible]
العديد من أشكال نظرية العقد و مذهب الجمهورية تخلو من هذا [illegible]
لسلطة العاهل ، فإن المبدأ القائل بتصدرها سلطات أخرى يعد [illegible]
من تحليل نظرية العقد والتحليل الجمهوري للحكومة. و [illegible]
الجمعية أنها بوسعها أن تحمى رعاياها من بعضهم بعضا [illegible]
تفوق أى منهم.

أما بالنسبة للافتراض الثاني ، فإن سلطة العاهل التى افترضها هوبز [illegible] عن العديد من أعمال التفويض المميزة وفيه يعطى كل فرد للحاكم "حقى فى حكم نفسى" (الليفياثان ، الفصل السابع عشر، ١٩٦٨، ص ٢٢٧ ) . ويعمل [illegible] العاهل على أساس من هذا الحق ، أى توجيه الطاعة لدى رعاياها وضبط [illegible] سلطاتهم. كما تتعامل كل من نظرية العقد والحكم الجمهورى مع سلطة الحكومة على أنها تعمل بشكل واسع من خلال موافقة كل فرد فى المجتمع التعامل مع قرارات الحكومة باعتبارها قرارات ملزمة ، وأنها تعمل عن طريق استخدام القوة أو أشكال أخرى للإكراه فى حالة التمرد فقط. أما بالنسبة للأمور الداخلية فإن فاعلية الحكومة تقوم فى الأساس على إصدار القوانين وتطبيقها. و يرجح هذا رؤية للحكومة تكمن فى تفرقة قديمة بين هيئة التشريع والجهة التنفيذية للحكومة والتى أوضحنا ذكرها فى أبحاث فيدرالية:إن أساس السلطة التشريعية هى سن القوانين، أى بعبارة أخرى وضع قواعد لتنظيم المجتمع؛ هذا فى الوقت الذى يبدو فيه تنفيذ القوانين واستخدام السلطة المشتركة سواء كان لهذا الغرض أو من أجل الدفاع المشترك "متضمنا كافة مهام الحاكم التنفيذية" (ماديسون واخرون ١٩٨٧ (١٧٨٨ ) ص٤٢٥ ).

أما الافتراض الثالث فهو أكثر الإشكاليات جدلا. وفى أعمال كل من هوبز وأصحاب نظرية العقد فإن الرأى القائل إن قبول الأفراد مستقلين لإقامة سلطة العاهل من أجل الحماية المتبادلة، وإن كان قبولا ضمنيا ، يعنى بوضوح أن هؤلاء الأفراد نشأوا مستقلين عن السلطة الحاكمة التى يقبلون على تأسيسها.

أما بالنسبة للمذهب الجمهورى فتقع المسئولية على عاتق المجتمع سواء بشكل فردى أو جماعى فى حفظ حريته ، ويصبح للجمهورية ومواطنيها إذن

لمصلحة المزرعة في تكيف ما للمواطنين من [illegible]
ومن هذه الناحية فإن الفكر الجمهوري [illegible] المواطنين [illegible]
والاستقلال التام الذي تعتقده نظرية [illegible]
في الفصل الرابع.

ويتضح فيما بعد أن النظر إلى الحكومة على أنها [illegible] مشترك حضير نظرة غير كاملة ليس ذلك فحسب لأن الحكومة [illegible] عدد من الهيئات المستقلة، والتي تقع تحت إدارة مباشرة من [illegible] بل إن الأمر يتعلق بمعقولية الحكومة أكثر من كونه [illegible] ووضع القوانين وإصدار الأوامر.

والواقع أن أغلب حكومات العالم اليوم تبذل جهودا من أجل تطوير بعض السمات والصفات الشخصية بصورة ما في مواطنيها [illegible] النظام [illegible] الذي ينتشر في كافة أنحاء العالم.

إن الحكومات ليست وحدها التي تحدد ما يحدث في مجتمعاتها وبوجه عام، فمن المعروف أنها كثيرا ما تفشل في فرض إراداتها، إلا أن هذه الحقائق الواضحة ، لم تمنع صورة الحكومة كمركر متحكم تنصب أهم فعالياته في إصدار القرارات على رعاياه غير المستقلين. وهناك مثالان يفيدان في توضيح هذه النقطة. يرتبط أولهما بتحليل "دال" للديمقراطية كما هو موضح في كتابه الديمقراطية ونقادها (١٩٨٩) والذي يذكر فيه كافة ملاحظاته عن الرعية. ويقدم دال مناقشته الأساسية في الفصل الثالث وهي " نظرية في العملية الديمقراطية". وهنا يتم تعريف النظام السياسي على أنه افتراض قبول عدد من الأشخاص على تشكيل اتحاد أو تهيئة اتحاد قائم بالفعل من اجل السعي وراء تحقيق غايات بعينها.

و من أجل تحقيق تلك الغايات ، يحتاج الاتحاد إلى تطبيق سياسات تلزم الأعضاء بالتصرف على نحو متساوق. و من الطبيعي أن يتم التعبير عن التزامهم بالفعل المتساوق طبقا لسياسات الاتحاد في إطار قاعدة أو قانون يتضمن الجزاءات في حالة عدم الإذعان (أو المطاوعة ). لذلك ، تعرف القرارات في هذه الحالة بأنها قرارات ملزمة ، حيث يضطر الأعضاء إلى الالتزام بالقواعد و القوانين.. و توجه

عام ، إن صانعي القرار الذين يجعلون القرار ملزما هم أنفسهم الذين يشكلون حكومة الاتحاد. (دال ١٩٨٩، ص١٠٧، ١٠٦)

و تعتمد مناقشة دال هنا على الافتراض الثاني ، الثالث في نموذج هوبز للحكومة، حيث يطرح دال أن الفعالية المحددة للحكومة هي صنع القرارات ، وخاصة سن القوانين. كما أنه يتناول الأشخاص الحاكمين للاتحاد على أنهم مضفيا الشرعية على الحكومة التي يقومون بتشكيلها.

أما بالنسبة للافتراض الأول، يتمسك هوبزبأنه لا يمكن وصف الاتحاد بأنه اتحادا ديمقراطيا تحكمه الشرعية إلا إذا ما تمكن هؤلاء الذين تحكمهم القوانين من المشاركة بشكل متكافئ، سواء كانت مشاركة في صنع القرارات الملزمة أو في تعيين من يصنعون هذه القرارات. و الثابت أنه لا ينبغي وضع أى فرد أو عصبة في موقع يتمكن من خلاله فرض القرارات المرغوب فيها على الاتحاد.

و يعود بنا الافتراض الثاني إلى قضايا قد أثيرت في الجزء الأول من هذا الفصل، حيث دارت مناظرات مجتمع السلطة في الخمسينيات عن وضع سلطة النخبة و عن مسئوليته في صنع القرارات الكبرى في المجتمع الأمريكي. فمثله شأن آخرين من مؤيدي التحليل النخبوى أو الصفوى في المجتمع الأمريكي، يذكر ميلز أن اللغة الطنانة للديمقراطية في أمريكا لغة مصطنعة، وأن الشعب وممثليه لا يقومون بصنع القرارات الأكثر أهمية ، بل يصنعها هؤلاء " القريبون من قمة المؤسسات الرئيسية " (ميلز ١٩٥٩ ، ص٩). و بخلاف القادة السياسيين و رجال الدولة البارزين ، و منهم أصحاب الرتب من الأميرالات و الجنرالات و غيرهم و كبار الملاك و مديرى الشركات الكبرى " (المرجع نفسه )، فهؤلاء جميعا يشكلون صفوة تتكون من " رجال تمكنهم مواقعهم من تجاوز البيئات العادية لعامة الناس من الرجال و النساء. حيث أن وجودهم في موقف صنع القرار يتوقف عليه يترتب عليه الكثير. (المرجع نفسه، ص٣-٤). و حيث إن هذه السلطة للصفوة لصنع القرارات الحاسمة ، فإن ميلز يعتبرها الحكومة الحقيقية في أمريكا. و بالمثل ، فبالرغم من عدم اتفاق دال مع ميلز على وجود صفوة موحدة في أمريكا المعاصرة ، إلا أنه يتفق معه في أنه يمكن حسم الخلاف عن طريق دراسة سلسلة من القرارات الملموسة و أن هذه القرارات إما أن تشكل العالم المحيط بها أو أن تمثل عينة واضحة من القرارات السياسية الأساسية التي تم اتخاذها في النظم

[illegible] ([illegible] ١٩٦٩، ص ٢٤٤) [illegible] المدرسة الألمانية هنا
هي [illegible] الأخرى ليس
[illegible] البحث في توزيع السلطة
[illegible] (وهو [illegible] عن سلطة المجتمع
محلي) [illegible] السؤال عن
[illegible] عن أسئلة تتعلق
بتوزيع السلطة [illegible] هنا من [illegible]
[illegible]

[illegible]

# الهوامش

١. نظرا لوجود العديد من الطبعات لهذا الدرس [illegible] أورنتها تذكر أرقام الأبواب المشتركة فى [illegible] الصفحات فى طبعة ماكيبير ص ١٩٦٨.

و قد أثبت بعنوان الباب من الباب السابع عشر ، ١٩٦٨ [illegible] ٢٢١)

٢. انظر فارتيبرح ١٩٩٠ و تحليله الدقيق لنقاط [illegible] الكمى للسلطة .

٣. فارتيبرح و نقده للتركيز الثنائى لهذا النموذج [illegible] أن السلطة تقوم على حقيقة معنوية بأن علاقات السلطة [illegible] لأفعال العوامل الذين يبرزون هم أنفسهم فى السلطة [illegible] " (فارتيبرح ١٩٩٢، ص ٨٠) .

٤. أنظر ليسنوف ١٩٨٦ و حصر موجز للأشكال المختلفة [illegible]

٥. يمثل نوزيك ١٩٧٤الوضع الأول ، بينما غالبا ما يأتى [illegible] ١٩٧٢تدعيما للوضع الثانى .

٦. انظر مكينر ١٩٩٠،١٩٨٤، بوكوك ١٩٧٥و ما يحمل [illegible] مناقشات معاصرة أولدفيلد ١٩٩٠و بريث وبنت و [illegible] ١٩٩٢.

# الفصل الثالث

# الحق في سن القوانين

# آراء لوك حول السلطة السياسية والمبادئ الأخلاقية

إن أكثر ما يثير الجدل لدى القراء المعاصرين حول تصور هوبز لسلطة العاهل، أن العاهل ليس طرفا في الاتفاق الذي نشأ عنه سلطته؛ حيث إن سلطة العاهل تقوم بموجب الاتفاق بين هؤلاء ممن يفترض فيهم أن يصبحوا رعايا لها، وليس بين هؤلاء الرعايا و عاهلهم:

إن على كل فرد أن يقول لغيره: إنني أفوض هذا الشخص أو مجموعة من الأشخاص، و أتنازل له عن حقي في حكم نفسي، شريطة أن تسلموا له أمركم أيضا، و تقرون جميع أفعاله تماما كما أفعل أنا. ( اللفياثان، الفصل السابع عشر، ١٩٦٨، ص٢٢٧).

و ثمة نتائج عديدة مهمة تترتب على رأى هوبز أن سلطة العاهل تتشكل من مثل هذا الاتفاق .

أولا: كما رأينا يؤكد هوبز أن العاهل هو أقوى سلطة في المجتمع ، وبالتالي، فإن العلاقة بين العاهل و الرعايا تمثل حالة من اللاتماثل الحاد في السلطة. ثانيا: أن هذا الشكل من الاتفاق يقيم نوعا آخر من اللاتناسق؛ حيث تقوم سلطة العاهل بواسطة تعهد بينه و بين من يرتضون أن يصبحوا رعايا له دون أن يكون طرفا في الاتفاق . و بينما يوجب التعهد التزامات على الرعايا تجاه العاهل، لا يصبح للعاهل أية التزامات تجاه رعاياه . و بالتالي، فإن رغبات الرعايا و أمورهم الأخلاقية لا تمثل التزاما على العاهل . و قد لا يستحسن الرعايا أفعال العاهل بدافع أخلاقي أو دوافع أخرى ، إلا أن هذا لا يمنحهم الحق في عدم الولاء له أو استبداله بآخر. و طبقا لرؤية هوبز حول تكوين السلطة، فلا مجال أن يتساءل أحد عن شرعية الحكم الذي يخضعون له .

[illegible] الوعي الناس في الحكومة [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] في هذا [illegible]

## السلطة وأعراف العرب والاستبداد

[illegible] الوعي الناس في الحكومة [illegible] أولا مفهومه [illegible]

[illegible]

[illegible] هو [illegible]

[illegible] مثل هذه [illegible]

[illegible] من أجل [illegible]

([illegible] ١٩٦١ [illegible])

[illegible] على [illegible]

[illegible] هذه [illegible]

[illegible] على الحاكم أو [illegible] على [illegible] أو [illegible] على [illegible]

([illegible] ١٩٨١ [illegible] ٢٦١)

وأهم [illegible] في السلطة [illegible] من [illegible] المهمة. أولا: [illegible]

[illegible] من [illegible] السلطة المطلقة [illegible] أنه [illegible]

السلطة [illegible] المجتمع [illegible]

[illegible] على [illegible] على [illegible] سلطة [illegible] على [illegible]

والتي [illegible] الاجتماع، وفيما [illegible] السلطة [illegible]

[illegible] السلطة التي [illegible] أو ( [illegible] ) على الأفراد الآخرين

في [illegible] السلطة [illegible] على [illegible]

ويختلف لوك مع هذا الرأي في كتابه البحث الثاني في الحكومة Second Treatise on Government (1). فقدم لنا منظورا حول السلطة السياسية ... أن من يمتلك السلطة تكون لديه التزامات محددة تتعلق بحدود ... المناقشات الموجزة حول: أولا مفهوم لوك حول شرعية ... الاستبداد. ثانيا: تناول لوك للمسائل الأخلاقية. وفي الواقع ... رؤية لوك المتسعة عن السلطة السياسية وما صاحبها من ... تطور الرأي في الفكر السياسي الغربي.

## السلطة وانتزاع العرش والاستبداد

في مستهل كتابه البحث الثاني في الحكومة يوضح لوك مفهومه للسلطة السياسية باعتبارها:

الحق في سن قوانين تقضي بعقوبات الموت أو ما هو أدنى من ذلك من أجل تنظيم الملكية وحفظها واستخدام قوة المجتمع في تنفيذ مثل هذه القوانين والدفاع عن الكومنولث من أي ضرر خارجي ويكون هذا كله من أجل الصالح العام (فقرة ٣، ١٩١١، ص٢٦١)(٢).

وبهذا المعنى تصبح السلطة السياسية سلطة الحاكم على رعاياه، ويتمسك لوك بضرورة عدم الخلط بين هذه السلطة والسلطات الأخرى كسلطة الأب على أبنائه، أو رب البيت على الخادم أو الزوج على زوجته أو السيد على العبد (فقرة ٣، ١٩١١، ص٢٦٨).

ولهذه الرؤية في السلطة السياسية عدد من السمات المهمة. أولا: أنها تضعف من أهمية زعم امتلاك الملوك للسلطة المطلقة، فيؤكد لوك أنه يسعى لفهم السلطة السياسية في إطار السمة المميزة لحكومة المجتمع السياسي، خاصة أنه لا يمكن تبريرها قياسا على حق رب البيت على أهله أو نمط سلطة السيد على العبد والتي يمكن الحصول عليها عن طريق الإخضاع. وفيما يخص السلطة الأولى، يذكر لوك أنه حتى السلطة التي يمارسها السيد أو (السيدة) على الأفراد الآخرين في بيتهم هي سلطة محدودة للغاية في حد ذاتها. فالسلطة الأبوية على سبيل

[illegible] سلطة الأب التي يمارسها على ابنه ، بل انه من الأفضل [illegible] السلطة الأبوية" (فقرة ٦٢، ١٩٨٨، ص٣٠٣)

و [illegible] أنه [illegible] كل الناس في حقهم في الحرية الطبيعية، [illegible] السلطة الأبوية [illegible] الى أن الأبناء يولدون جهلاء ليست لديهم إرادة أو قدرة على [illegible] (فقرة ٦١، ١٩٨٨، ص٣٠٥) وطبقا لهذه الرؤية ، فإنه [illegible] الحقوق التي يجب على الآباء ممارستها على الأبناء بأن الأبناء [illegible] حكم أنفسهم . و في الأحوال الطبيعية ، يكون للأبناء حقوق مؤقتة ، [illegible] على منع الآباء من الإدراك . و لذلك ، فمن الصعب استدعاء [illegible] الأبوية لتدعيم المطالبة بممارسة السلطة على من ليست لديهم القدرة على [illegible]

و رغم ذلك ، فإن الحجة لتبرير ممارسة سلطة الأبوين ، حتى الافتراض بوجود [illegible] فمن يعتقد في أنهم أقل من الإدراك ، و أنهم قد يستطيعون [illegible] من [illegible] حكم الآخرين .

و قد يستخدم أيضا دفاع لوك عن سلطة الأبوين في تأييد أنواع أخرى من [illegible] الأبوية[3] parentalism . ومع ذلك ، فإن الطابع المحدد و المؤقت للسلطة الأبوية يؤكد أنه حتى إذا كان هناك تشابه بين سلطة الأب و سلطة الملك . [illegible] هذا التشابه لا ينطبق على حيازة الملك للسلطة المطلقة.

أما بالنسبة للسلطة التي قد يتم الحصول عليها بالإخضاع ، فيصف لوك هذه العبودية بأنها علاقة بين فاتح منتصر معترف به و أسير" (فقرة ٢٤، ١٩٨٨، ص٢٨٤) . و تعتبر فكرة **الفاتح المنتصر** المعترف به فكرة مهمة في فهم لوك لنوع السلطة التي تنطوي عليها العبودية .

و في رأيه ، إن للجميع الحق في الحرية الطبيعية في ظل قانون الطبيعة. و في الواقع ، فإنه لا يمكن حرمانهم بصورة قانونية من تلك الحرية ما لم يكونوا قد خسروا حقوقهم في ظل هذا القانون. ويحدث هذا ، كما يذكر لوك عندما يحاول شخص حرمان الآخرين من حريتهم الطبيعية أو ممتلكاتهم؛ إذ إن المعتدي الذي يحاول انتزاع حريتي " يضع نفسه في حالة حرب معي ( فقرة ١٧، ١٩٨٨، ص٢٧٩) . و لذلك ، فإنه يخسر حماية حياته و حريته في ظل قانون الطبيعة .

و ينطوى قانون الطبيعة على معنيين مهمين فى رؤيته للعلاقة بين الحكام و الرعايا. أولهما : أن أى حاكم يدعى حق السلطة المطلقة يهدد الحرية الطبيعية لرعاياه، و بالتالى يضع نفسه فى حالة حرب معهم ، فيصبح لهم الحق فى مقاومته أو قتله عندما يستدعى الأمر.

أما المعنى الثانى هو أن حالة العدوانية لا يمكن أن تنطبق إلا على هؤلاء الأشخاص الذين – بخسرانهم لحريتهم الطبيعية – يجدون أنفسهم فى حالة حرب

إن الإخضاع المعترف به لا يمنح المعتدى إلا حقوقهم على المعتدى عليهم. و على وجه التحديد ، إنه لا يمنح أية سلطة معترف بها يمكن ممارستها على أبناء المعتدى عليهم . و من ثم ، فإن الإخضاع لا يقوم على أساس شرعى للسلطة السياسية.

و الآن ، و فيما يخص تعريف لوك للسلطة السياسية باعتبارها حق ، فإن هذا لا يتفق مع تعريف هوبز و الذى يقدم السلطة السياسية على أنها قدرة المرء على تحقيق أهدافه ، و ذلك بالرغم من أن رؤية السلطة كحق ، كما رأينا، تعتبر جزءا مكملا لفهم هوبز، للسلطة أو سلطة العاهل الحاكمة. وكذلك، فإن فكرة السلطة السياسية باعتبارها حق لا تبدو متفقة مع تناول لوك للتصور العام للسلطة فى كتابه: **مقال فى الفهم الإنسانى** " An Essay Concerning Human Understanding" و السلطة كحق تعتبر أحد سمات العلاقات بين الأشخاص. و على النقيض يقدم المقال ترجمة للنظرة الأفلاطونية المختلفة للسلطة أو القوة. وطبقا لهذه الرؤية الأخيرة، ينبغى النظر للقوة على أنها إحدى سمات المادة، فهى تحدث مقدرة المادة على التغير أو التغيير ." فالنار لها القدرة على صهر الذهب و الذهب أيضا له القدرة على أن ينصهر " ( المقال ، الكتاب الثانى ، الفصل الحادى و العشرون ، فقرة ١، ١٩٥٧، ص٢٣٣) . كما تشبه أيضا قوة المطهر أو المخدر الحيوى [1]، و بالطبع ، فلدى الناس سلطة مماثلة( يعطى لوك أمثلة كالإرادة و الحرية ) ، إلا أنه لا ينبغى الخلط بين السلطة السياسية كحق و سلطة الأبوين و السلطات الأخرى من ناحية و السلطة السياسية التى لا تدخل ضمنهم . و تعتبر هنا هذه السلطة السياسية مثل بقية السلطات الأخرى .

و[illegible] البحث الثانى فى الحكومة
[illegible] و[illegible] فسنبدأ بالتعريف
[illegible] وهنا السلطة السياسية شيئا
[illegible] الى حالات يمارس فيها
[illegible] لهم فيها . وهنا [illegible] أن السلطة موضع
[illegible] الصالح العام ، بل أنها القدرة الفعالة فى
[illegible] هذه الأشياء إذا انتزعت
[illegible] ، فإن السلطة السياسية تعمل
[illegible] و الدفاع عن الكومنولث ضد أى
[illegible] إذا اجتمع كل من الحق و
السلطة فى [illegible] السلطة السياسية بالإشارة إلى كل من
الحق و القدرة [illegible] طرح أسئلة تتعلق بشرعية مثل هذه
السلطة .

أولاً : قد يمارس السلطة السياسية هؤلاء ممن ليس لهم الحق فيها .

ثانيا : أن تلك السلطة قد تستخدم فى أغراض أخرى دون تحقيق الصالح العام .

وبما أن انتزاع العرش يعتبر ممارسة للسلطة من حق الآخرين ، فإن الاستبداد بالتالى هو ممارسة السلطة عندما تتجاوز نطاق الحق ، حيث لا يكون لأحد الحق فيها . وهو أيضا استخدام السلطة التى يمتلكها أى شخص ، ليس ذلك من أجل صالح هؤلاء ممن تمارس عليهم ، بل لامتياز مستقل للمنفعة الخاصة بمن يمارسها . و عندما يقوم الحاكم بتعبير عناته، دون القانون ، فإن الحكم و الأوامر و الأحكام فى هذه الحالة لا توجه إلى حماية ملكيات شعبه، و إنما إلى إشباع طموحه الشخصى أو الانتقام أو رغبة الامتلاك أو غيرها من الرغبات الشاذة (البحث الثانى ، فقرة ١٩٩، ١٩٨٨، ص٣٩٨ ٣٩٩) .

وهذه الفكرة ؛ فكرة السلطة كحق لا يمكن ممارسته إلا من أجل الصالح العام، تسمح للوك بتحديد حالات قد يرفض فيها الشعب الولاء لحكمه .

وفى الواقع ، إن الفحص الدقيق لكتب لوك **البحث الثانى فى الحكومة** يرجح أن وصفه المدنى للسلطة كحق يعد وصفا خادعا . فبينما يبدأ بالتعريف الدقيق للسلطة، فإنه يمضى فى دراسة حالات تبدو فيها السلطة السياسية شيئا مختلفا. فكلمة انتزاع تستخدم على سبيل المثال فى الإشارة إلى حالات يمارس فيها السلطة السياسية أولئك ممن لا حق لهم فيها . وهذا يرجح أن السلطة موضع النقاش ليست الحق فى سن القوانين لأجل الصالح العام ، بل أنها القدرة الفعالة فى فرض القوانين واستخدام سلطة المجتمع . و تتراجع قيمة هذه الأشياء إذا انتزعت القدرة اللازمة بواسطة أخرى . و طبقا لمفهوم لوك ، فإن السلطة السياسية تعمل بشكل أساسى من خلال سن القوانين و فرضها و الدفاع عن الكومنولث ضد أى اعتداء . و توصف تلك السلطة بأنها سلطة شرعية إذا اجتمع كل من الحق و السلطة فى آن واحد. إن استخدام لوك لفكرة السلطة السياسية بالإشارة إلى كل من الحق و القدرة يوحى بطريقتين يتم من خلالهما طرح أسئلة تتعلق بشرعية مثل هذه السلطة .

أولا : قد يمارس السلطة السياسية هؤلاء ممن ليس لهم الحق فيها .

ثانيا : أن تلك السلطة قد تستخدم فى أغراض أخرى دون تحقيق الصالح العام .

وبما أن انتزاع العرش يعتبر ممارسة للسلطة من حق الآخرين ، فإن الاستبداد بالتالى هو ممارسة السلطة فيما يتجاوز نطاق الحق ، حيث لا يكون لأحد الحق فيها . وهو أيضا استخدام السلطة التى يمتلكها أى شخص ، ليس ذلك من أجل صالح هؤلاء ممن تمارس عليهم ، بل لامتياز مستقل للمنفعة الخاصة بمن يمارسها . و عندما يقوم الحاكم بتنفيذ رغباته، دون القانون ، فإن الحكم و الأوامر و الأحكام فى هذه الحالة لا توجه إلى حماية ملكيات شعبه، و إنما إلى إشباع طموحه الشخصى أو الانتقام أو رغبة الامتلاك أو غيرها من الرغبات الشاذة (البحث الثانى ، فقرة ١٩٩، ١٩٨٨، ص٣٩٨-٣٩٩) .

وهذه الفكرة ؛ فكرة السلطة كحق لا يمكن ممارسته إلا من أجل الصالح العام، تسمح للوك بتحديد حالات قد يرفض فيها الشعب الولاء لحكمه .

[illegible] لوك على [illegible]
[illegible] عن [illegible]

[illegible] شرعية أو عدم شرعية [illegible]
[illegible] السلطة [illegible] أو أن [illegible] على [illegible]
[illegible] و [illegible] لوك [illegible] عن [illegible]
[illegible] و ليست الحكومة [illegible]
[illegible] في الفقرة [illegible]
[illegible]

[illegible] هذه الحكومات بين الشعب [illegible]
[illegible] و بالتالي [illegible]
[illegible] تلك [illegible] ، [illegible] للشعب الحق في [illegible]
[illegible] ( [illegible] ) .

[illegible] أن هذا [illegible] قد يسمح [illegible]
[illegible] إلى النظر إلى خطورته ، يجيب لوك أن :

[illegible] من الناس غير [illegible] ، و كذلك كل [illegible]
[illegible] إبداء أي اعتراض . أما عندما تتضح [illegible]
[illegible] من الإساءات و المراوغات و الحيل التي [illegible]
[illegible] الواقع الذي يعيشونه ، فيقررون ما يمكن [illegible] ،
[illegible] عليهم أن ينهضوا و يسعوا إلى وضع الحكم في [illegible]
[illegible] الغايات التي قامت من أجلها الحكومة . ( [illegible]
[illegible] ٢٢٦ ، ١٩٨٨ ، ص ٥١٤ ) . و في الواقع يرى لوك في [illegible]
[illegible] حكومة تخالف الثقة التي منحت لها بعد [illegible]
[illegible] في مواجهة [illegible] و أنه أكثر الطرق [illegible] في [illegible]
( المرجع نفسه ، ٢٢٦ ، ١٩٨٨ ، ص ٥١٤ ) .

و قد لاحظنا في بداية هذا الفصل و في [illegible] هوبز [illegible] عند [illegible]
[illegible] شرعية سلطة العاهل ، حيث يرى هوبز أن [illegible]
الأفراد الحق في المقاومة إذا قام العاهل بتهديد حياتهم ، و في حالة عدم [illegible]

و على العكس من هوبز يبدو لوك على [illegible]
حيث إنه بإمكان المجتمع الإطاحة بأية حكومة عن طريق [illegible]

و تتضح فلسفة الحسم هنا عبر إقرار شرعية [illegible]
أي عما إذا كانت الحكومة تمتلك السلطة كحق أو [illegible]
قد انتزعت أو أنها سلطة مستبدة . و يجيب لوك بوضوح [illegible]
يرى أن القرار ينبغي أن ينبع من الشعب [illegible] و نيست الحكومة [illegible]
أيضا النظرة إلى الحكومة، و التي تم عرضها في الفقرة [illegible]
الاستقلال الأمريكي:

من أجل ضمان هذه الحقوق يتم تشكيل هذه الحكومات [illegible]
التي تستمد سلطاتها المحددة من موافقة المحكومين . و [illegible]
من أشكال الحكومة محطمة لتلك الغايات ، يصير للشعب الحق في [illegible]
و تشكيل حكومة أخرى. (مع إضافة التأكيد) .

أما بالنسبة للرأي الذي يوحي أن هذا المذهب قد يسمح [illegible]
و العصيان المتكرر مما يدعو إلى النظر إلى خطورته ، يجيب لوك أن

الشعب يتحمل العديد من القوانين غير المناسبة ، و كذلك كل [illegible]
عن الضعف الإنساني دون إبداء أدنى اعتراض . أما عندما تتضح الخطة و [illegible]
الشعب سلسلة من طويلة من الإساءات و المراوغات و الحيل التي [illegible]
نفسه [٥]، فإن أفراده يدركون الواقع الذي يعيشونه ، فيقررون ما يمكن [illegible]
ليس من المدهش أنه ينبغي عليهم أن ينهضوا و يسعوا إلى وضع الحكم في [illegible]
من يستطيعون تأمين الغايات التي قامت من أجلها الحكومة . ( البحث [illegible]
فقرة ٢٢٥، ١٩٨٨، ص٤١٥). و في الواقع يرى لوك في المذهب [illegible]
ينبغي على الشعب الإطاحة بأية حكومة تخلف الثقة التي منحت لها [illegible]
حصن منيع في مواجهة العصيان و أنه أكثر الطرق المفيدة في منع حدوثه
(المرجع نفسه ، ٢٢٦ ، ١٩٨٨، ص٤١٥) .

و قد لاحظت في بداية هذا الفصل و في مثال هوبز للسيادة عدم طرح [illegible]
سؤال يتعلق بشرعية سلطة الحاكم، حيث يرى هوبز أن القانون الطبيعي يمنح
الأفراد الحق في المقاومة إذا قام الحاكم بتهديد حياتهم، و في حالة عدم حدوث ذلك

ومن يجب أن يتعاملوا مع تعليماته على أنها صادرة عنهم ... [illegible]
بيد حق في الإطاحة بحكم وتنصيب آخر محله ... [illegible]
ويعني حدوث هذه النقطة ليس فقط على الحق في ... [illegible]
الكومنولث بعد أن الشعب يعطي بتشكيل سلطة تشريعية ... [illegible]
الكومنولث عن طريق إنحلال الشعب مرة أخرى ... [illegible]
جديد. وهو ما يفسر السبب في وجود الشعب.

**انحلال المجتمع وانهيار نظام الحكم** : إن ما يعمل على ... [illegible]
وخروج ... من حالة الانفلات ... في حالة ... إلى مجتمع سياسي هو
الاتفاق الذي يبرمه الفرد هو وأقرانه للتعاون فيما بينهم والعمل ... [illegible]
بعمل على وجود كومنولث واحد متميز.

(البحث الثاني، فقرة ٢١١، ١٩٨٨، ص ٤٠٦)

وإذا توقفت استمرارية وجود المجتمع، لن يستطيع نظام الحكم ... [illegible]
والعكس ليس صحيحا؛ إذ يأتي انهيار نظام الحكم من ... [illegible]
المجتمع (المرجع نفسه، ٢١٢، ١٩٨٨، ص ٤٠٧)

وفي الواقع يتضمن بيان لوك للسلطة السياسية كحق نوعين من العقد،
يختص أحدهما بتأسيس الكومنولث بينما يقوم الآخر بتشكيل ... [illegible]
وحكومته. ويبدي لوك ثقته بالعقد الثاني. ومن ثم فإن الحكومات ... [illegible]
تخفق في أدائها عن الثقة التي منحت لها. وفي هذه الحالة، فإنها ... السلطة
التي كان الشعب قد منحها إياها من أجل أهداف مختلفة تماما ... السلطة
إلى الشعب ..." (المرجع نفسه، فقرة ٢٢٢، ١٩٨٨، ص ٤١٢) وفي الواقع،
في هذا التصور للوك الذي يتعلق بالسلطة السياسية كحق ينطوي على ... [illegible]
تتعلق بحقوق هؤلاء الذين يخضعون لممارسة مثل هذه السلطة.

## السلطة حق وقدرة

لقد ذكرت في الباب الثاني أن تصور سلطة العاهل ينطوي على ... [illegible]
فكرة السلطة كقدرة على الفعل **وكحق**. فبالرغم من أن تعريفه الرسمي للسلطة

لوك، إلا تصوره للفكرة الأولى، إلا أن رأيه في قيام سلطة العاهل من خلال الأحكام المعهودة للمواطنين ينطوي بوضوح على الفكرة الثانية . ونرى الآن ظهور فجوة مماثلة ( في الاتجاه المعاكس ) في تصور لوك للسلطة السياسية . وقبل أن نستكمل مناقشتنا لتصور لوك، ينبغي ملاحظة أن مثل هذه الفجوات بين فكرتي السلطة كبيرة، والتي قد كانت سمة واسعة الانتشار في الفكر السياسي الغربي في الفترة الحديثة، وينشأ كلاهما من مفهوم السلطة السياسية ( أو سلطة العاهل ) باعتبارها نوعا مميزا من القدرة على الفعل من المفترض أن ينشأ تلقائيا عند تحديد الالتزامات القائمة من قبل .

ولعل أبرز أمثال هذا التصور للسلطة السياسية في الفترة الحديثة، ذلك الذي يقوم على فكرة أن الدولة ذات السيادة العليا ذاتها قد نشأت من خلال عقد اجتماعي.

أما مؤيدو نظرية العقد ، فإنهم لا ينظرون إلى مثل هذا العقد على أنه حدث تاريخي معترف به، والأهم في مناقشتهم أن تكون فكرة العقد ذات فائدة حيث تعمل كأساس لشرعية سلطة العاهل – وبالتالي فهي تعمل في بعض الأحيان أيضا كأساس تصبح أفعال العاهل وفقا له موضعا للجدل ، و كذلك مفتاحا لعواقبه مثل هذه الأفعال . وبالتالي فإن العقد يمنح العاهل من ناحية الحق في الحكم ومن ناحية أخرى فهو يعطيه الحق في الحكم إلى الحد الذي يمكن به الثقة بأن الرعايا سيقومون بتنفيذ التعليمات الشرعية للعاهل . و هناك اعتقاد أن السلطة التي تعرف بأنها تقوم على عقد يتحقق عملها في الأساس عن طريق مطالبة أخرين بتنفيذ التزاماتها ويمكن القيام بذلك إما عن طريق القواعد العامة ( القوانين ) وإما من خلال إصدار أوامر تخصيصية – ذلك بالرغم أنه دائما ما قد توجد طرق أخرى للفعل .

إن تصور أن السلطة تجمع بين الحق وما يتعلق به من وسائل للفعل يلعب دورا أساسيا في المناقشات الحديثة حول الحكومة، إلا أنه قد يستخدم أيضا في سياقات أخرى . فعلى سبيل المثال ، دائما ما يفهم العقد الحقيقي أو الضمني للعمل على أنه يعطي صاحب العمل الحق في إصدار تعليماته من خلال نطاق معين من المعاملات وما يقابل ذلك من التزامات تقع على العامل . في هذه الحالات سواء كان الأمر حكوميا أو غير ذلك ، ينطوي هذا على رؤية العلاقة بين الحاكم

ويحكمون [illegible] على أنها مسألة حق و موافقة والزام [illegible] السلطة ممارسة الحكام من جانب و بهؤلاء ممن يحكمون [illegible] في حالة التمرد من الجانب الآخر. وستعني رؤية المحكومين على أنهم لديهم القدرة على أولا : منح أو منع قبولهم [illegible]

[illegible] والذي يأتي كنتيجة لقبولهم الفعلي أو [illegible].

أما عندما [illegible] الحكومة الحكم فهذا يعكس رؤية التكوين السياسي للمجتمع وعلاقة [illegible] بين الحكومة والمواطن وما يناظرها من فهم للقدرة القانونية والأخلاقية لمواطنيها أو رعاياها ، كما أن هذا يرجع أيضا أن أهم فعاليات الحكومة وضع الأحكام وتطبيقها، على الأقل فيما يخص الشئون الداخلية للمجتمع. وكما سنرى فإن مثل هذه الرؤية للحكومة تطرح أيضا شروطا قوية للتعامل مع الصفات والسمات الشخصية للأفراد من المواطنين كما لو كانت أمور ذات أهمية عامة، وأنها تستدعي تدخل عام إذا لزم الأمر .

وسنرى في الفصل الخامس أن هذه النظرة للحكومة تتعارض بشكل ملحوظ مع تفسير فوكو. فكما يوضح فوكو فإن أغلب المشاكل العامة التي تواجه الحكومة هي كيفية ضبط سلوك الآخرين ويشير إلى أن نظرية العقد تتيح وجود العقد الأساسي، والضمان المتبادل بين كل من الحاكم والرعايا والذي يعمل كقالب نظري لاستخلاص المبادئ العامة لفن الحكم ( فوكو ١٩٩١، ص ٩٨ ) . وكذلك يشير فوكو إلى أن فكرة السلطة التي تقوم وتعمل على أساس من قبول رعاياها يجب رؤيتها على أنها تقدم حلا قاصرا . بالرغم من وجودها البارز في النظرية السياسية الحديثة .

ويرجع قصور هذا الحل إلى أن القبول يقدم في المقام الأول الإجابة على سؤال آخر عن الأسس الشرعية للسلطة الحاكمة . إن الفجوة القائمة بين فكرة السلطة كحق وقدرة تسمح بظهور إجابة للسؤال عن الشرعية كما ظهرت أيضا كحل لمشكلة الحكومة .

والمحكوم كما لو كان ينظر إليها بشكل طبيعى على أنها مسألة حق و موافقة والتزام و بالتالى تبدو علاقات السلطة متعلقة بالحكام من جانب و بهؤلاء ممن يوافقون على طاعتهم و إجبارهم على ذلك فى حالة التمرد من الجانب الآخر. وتتطلب رؤية المحكومين على أنهم لديهم القدرة على أولا : منح أو منع قبولهم الطوعى بصورة شرعية.

ثانيا: العمل وفقا لتلك الالتزامات، و التى تأتى كنتيجة لقبولهم الفعلى أو الضمنى.

أما عندما تمارس الحكومة الحكم فهذا يعكس رؤية التكوين السياسى للمجتمع والعلاقة السليمة بين الحكومة والمواطن وما يناظرها من فهم للقدرة القانونية والأخلاقية لمواطنيها أو رعاياها ، كما أن هذا يرجع أيضا أن أهم فعاليات الحكومة وضع الأحكام وتطبيقها، على الأقل فيما يخص الشئون الداخلية للمجتمع. وكما سنرى فى مثل هذه الرؤية للحكومة تقترح أيضا شروطا قوية للتعامل مع الصفات والسمات الشخصية للأفراد من المواطنين كما لو كانت أمور ذات أهمية عامة، وأنها تستدعى تدخل عام إذا لزم الأمر .

وسنرى فى الفصل الخامس أن هذه النظرة للحكومة تتعارض بشكل ملحوظ مع تفسير فوكو. فكما يوضح فوكو فإن أغلب المشاكل العامة التى تواجه الحكومة هى كيفية ضبط سلوك الاخرين ويشير إلى أن نظرية العقد تتيح وجود العقد الأساسي، والضمان المتبادل بين كل من الحاكم والرعايا والذى يعمل كقالب نظرى لاستخلاص المبادئ العامة لفن الحكم ( فوكو ١٩٩١، ص ٩٨ ) . وكذلك يشير فوكو إلى أن فكرة السلطة التى تقوم وتعمل على أساس من قبول رعاياها يجب رؤيتها على أنها تقدم حلا قاصرا - بالرغم من وجودها البارز فى النظرية السياسية الحديثة .

ويرجع قصور هذا الحل إلى أن القبول يقدم فى المقام الأول الإجابة على سؤال آخر عن الأسس الشرعية للسلطة الحاكمة . إن الفجوة القائمة بين فكرة السلطة كحق وقدرة تسمح بظهور إجابة للسؤال عن الشرعية كما ظهرت أيضا كحل لمشكلة الحكومة .

[illegible] من تطبيق للثقة من شأنها [illegible] التي ذاع صيته بشكل ملحوظ في [illegible] في مجتمع ما شأن اهتمامه بقضايا تتعلق [illegible] أو [illegible] حق امتلاك السلطة لمن يمارسونها [illegible] أو لا [illegible]

[illegible] الخير أو الشر ما هذا إلا [illegible] الخير الأخلاقي والشر الأخلاقي [illegible] الخير أو الشر لنا [illegible] ( [illegible] ٢٨، فقرة ٥، ١٩٥١، ص ٣١٥ ).

[illegible] أنواع من القوانين على اختلاف [illegible] كل منها على [illegible] : القانون الإلهي، القانون المدني، قانون الرأي والسمعة، والذي يطلق عليه لوك أيضا "القانون الفلسفي" ( المرجع نفسه، فقرة [illegible]، ص ٣٥٣ ). والأخلاق نوع من الامتثال لواحد أو أكثر من هذه [illegible] إلا أنها من أهم الأشياء التي تعنينا هنا. أما القانون المدني فهو القانون [illegible] تعريف لوك للسلطة السياسية، وقد رأينا الدور المهم الذي يلعبه في [illegible] "رسالتان في الحكم المدني". و بالنسبة للسلطة السياسية فهي حق وضع القانون المدني، بينما يمثل القانون المدني الوسائل الرئيسية للفعل في السلطة [illegible] أو الحكومة.

و [illegible] فإن السلطة السياسية هي أيضا مصدر النظام القضائي و العقاب، ومن ناحية أخرى فليس لقانون الرأي و السمعة أي دور يلعبه في [illegible] هذا القانون في مقاله فهو يؤكد أن [illegible] الناس

إن رؤية لوك للسلطة السياسية وما ينطوى عليه من تصور [illegible] أن نضع الأسس للنقد الراديكالى للسلطة السياسية التى [illegible] الدولة الديمقراطية، والنظرية السياسية فى الغرب الحديث [illegible] بالقضية التحررية عمن يمتلك السلطة فى مجتمع ما [illegible] شرعية تلك السلطة فى ظل توفر أو انعدام حق امتلاك السلطة [illegible] وسواء جاء توظيفها فى أغراض شرعية أو لا شرعية. ومع ذلك فيبقى [illegible] آخر فى فكر لوك السياسى يتعلق بالأهمية السياسية للأخلاق [illegible] الاعتبار فى تقدير الأهمية الكاملة للنقد الحديث.

ويمكننا تحقيق أفضل فهم لهذه القضية بدراسة تناول لوك للأخلاق فى [illegible] الشر [illegible] فى الفهم الإنسانى [illegible] بعد أن عرض لوك أن ما نعرفه من الخير أو الشر ما هما إلا ما يجلب [illegible] أو الألم. و يستطرد لوك فيصف الخير الأخلاقى والشر الأخلاقى [illegible] أو عدم امتثالها لقانون ما، يجلب الخير أو الشر لنا بإرادة وسلطة واضع القانون" (الجزء الثانى، باب ٢٨، فقرة ٥، ١٩٥٧، ص ٣١٥).

ويتحدث لوك عن ثلاثة أنواع من القوانين على اختلاف طريقة [illegible] على أساس الثواب والعقاب: القانون الإلهى، القانون المدنى، قانون الرأى والسمعة، والذى يطلق عليه لوك أيضا "القانون الفلسفى" (المرجع نفسه، فقرة ١٠، ١٩٥١، ص ٣٥٣). والأخلاق نوع من الامتثال لواحد أو أكثر من هذه [illegible] إلا أنها من أهم الأشياء التى تعنينا هنا. أما القانون المدنى فهو القانون الذى نذكره بتعريف لوك للسلطة السياسية، وقد رأينا الدور المهم الذى يلعبه فى [illegible] لوك "**رسالتان فى الحكم المدنى**". وبالنسبة للسلطة السياسية فهى حق وضع القانون المدنى، بينما يمثل القانون المدنى الوسائل الرئيسية للفعل فى السلطة السياسية: أى الحكومة.

وكذلك فإن السلطة السياسية هى أيضا مصدر النظام العقابى و العقاب، ومن ناحية أخرى فليس لقانون الرأى و السمعة أى دور يلعبه فى [illegible]، فعندما يصف لوك هذا القانون فى مقالة فهو يؤكد أن [illegible]

[illegible] لا يستطيع [illegible] من [illegible] [illegible] [illegible] إنه على أنه [illegible] (المقال، فقرة ٨، ١٩٥٧، ص ٣٥٣). [illegible] تشير إلى الأفعال التي تستحق [illegible] أو [illegible] [illegible] في محتوى هذا القانون [illegible] [illegible] [illegible]

وبالرغم من أن أعضاء المجتمعات السرية قد فقدوا الأهلية [illegible] إلا أنهم حتى لو استخدموها ضد أي من إخوانهم المواطنين [illegible] ما ينص عليه قانون الدولة إلا أنهم يحافظون على تقديرهم الخلقي أو [illegible] واستحسان أو استهجان أفعال هؤلاء ممن يعيشون بينهم ويتعاملون معهم (المقال، فقرة ١٠، ١٩٥٧، ص ٣٥٣)

وعن السبب الذي يدعو لوك إلى كتابة قانون الرأي والسمعة حين يجعله قانونا ذا سلطة لتنفيذه، بحسب رأي المدح والذم ليس ثمة أمر أقوى على الناس، مما يجعله [illegible] وكأنه عبر مدرك لنفسه [illegible] التقصير السري (المرجع نفسه، فقرة ١٢، ١٩٥٧، ص ٣٥٦، ٣٥٧) [illegible] أن قانون الرأي يتخذ فرصة سلطة وفعالية. وفي الواقع يؤكد لوك أن معظم المجتمعات يحكمها قانون الرأي الذي يظهر تأثيره في تنظيم السلوك **regulation of behavior** وليس قوانين الله أو الكومنولث، حيث يعتبر الناس [illegible] القوانين الأولى وعندما يعتبرون أنفسهم في حصانة من الثاني. في الواقع لا يوجد أحد ممن يعترضون على أسلوب أداء الجماعة من عقليهم، والذي [illegible] في [illegible] توبيخ أو نقص. وليس هناك واحد من عشرة آلاف يستطيع [illegible] التي يمكنه أن يصمد أمام النقص والإدانة الدائمين من قبل الجماعة التي ينتمي إليها (المقال، فقرة ١٢، ١٩٥٧، ص ٣٥٧).

ولا يقصد لوك هنا الإشارة إلى وجود صراع بين هذه الأشكال المختلفة للقانون، حيث يتضح ذلك حين يذكر أن كلا من القانون الإلهي وقانون الرأي يمكن أن يجتمعا وفي رأيه، يرجع ذلك إلى وجود مصدر [illegible] وتصححه [illegible] على ذلك. وتتضمن مناقشة لوك للقوانين الثلاثة وأشكال تعزيزها نقاط مهمة تستهدف تنظيم أو ضبط السلوك الإنساني، والذي أتحدث عنه في الفصل الرابع، وبعد هذا اعتبارات شرعية السلطة السياسية التي تستند إليها الأخلاق، وثمة سبق أن ذكرنا

يرى هوبز أن الاهتمامات الأخلاقية للرعايا لا تقوم على ما تحتمه من الـ... تجاه العاهل .

ومن ناحية أخرى يذكر لوك أن للأخلاق صيغة اجتماعية . ويقترح حيث "أن المعايير الأخلاقية التي تظهر في التعامل الاجتماعي اليومي لها صيغة ... وعلى عكس القوانين التي وضعتها الحكومة فإنها تنشأ عن الموافقة الضمنية والسرية "( المقال، فقرة ١٠، ١٩٥٧، ص ٣٥٣ )، وقبول أفراد المجتمع أي إن مثل هذه المعايير الأخلاقية لا تستلزم إبداء الحكام لموافقتهم عليها أو إجازتها . ... أهمية هذه النقطة ودلالتها فسأعود إليهما فيما بعد .

وعما يعنيه تصور المبادئ الأخلاقية بالنسبة للعلاقة فيما بين الحكومة والمبادئ الأخلاقية؛ فكما رأينا أن السلطة السياسية وسلطة الحكومة عبارة عن القدرة على سن القوانين وفرضها، وكذلك توظيف سلطة المجتمع بحيث تكون الحكومة موضع الثقة والائتمان . ومن هذا المنطلق فإن السلطة السياسية تلبي احتياجات الشعب بشكل أساسي، وفي مثل هذه الحالة وعندما تصبح السلطة السياسية سلطة شرعية يمكن اعتبار أن كل من القانون المدني وقانون الرأي والسمعة ينبعان من الشعب؛ حيث تقر الحكومة أحدهما تطبيقا للثقة الموكولة إليها . أما الثاني فينشأ عن "الموافقة الضمنية والسرية من الشعب ذاته". ولم يقم لوك مباشرة بتوجيه السؤال عن كيفية ارتباط هذين النوعين للسلطة كلاهما بالآخر؛ ومع ذلك؛ ففي ضوء تعليقاته ( التي سبق ذكرها ) عن القانون الإلهي وقانون الرأي والسمعة يصبح من المعقول إلى حد كبير اجتماعهما .

أما عن السؤال عما إذا كانت هناك ظروف قد لا يلتقي في ظلها القانون المدني وقانون الرأي فحينئذ نتذكر أنه أينما انتزعت السلطة السياسية و... استخدامها بصورة استبدادية فإن حس الأخلاق الذي حدده القانون ... من المحتمل أن يعكس ما يعرف بـ ( الميزة الخصوصية المفوضة للحكام لا لمصالح الشعب . ( فقرة ١٩٩، ١٩٨٨، ص ٣٩٩ ) . و في ظل هذه الظروف ، فإن أحكام القانون المدني قد تختلف عن أحكام قانون الرأي و السمعة . و في مثل هذه الحالات لا يمكن الثقة بأن القانون المدني يوفر الأسس المستقلة لتعزيز مرجعية الحكومة أو القرارات المحددة الصادرة عنها . و تسعى تعزيز هذه الأمور بالرجوع إلى قواعد ذات أنواع أخرى . و بينما يؤكد لوك أن القانون الأول هو " وسيلة

الاختبار الحقيقية الوحيدة لأنظمة المدنى الأخلاقية" (المقال الثاني، الجزء الثاني، فصل ٢٨، فقرة ٨، ١٩٨٨، ص ٣٥٢)، وفيه يتمسك بأن القانون الثاني له قوته عند الشعب، ومن هنا نستطيع أن نسمى اعتبار قانون الرأى والسمعة مصدرا مهما للأسس الأخلاقية التى قد يحكم الناس بناء عليها على شرعية أو عدم شرعية السلطة السياسية.

ويجدر الإشارة هنا أيضا إلى أنه لا يمكن اعتبار وجود سلطة مركزية قامت بصياغة وفرض الأسس الأخلاقية لهذا النوع من القوانين، أو أنها تقوم على أخلاق نابعة من الحياة العادية للمجتمع، تلك التى تنبع وتستمر فى المعاملات والمناقشات مثلما يحدث فى التجمعات والنوادى والمقاهى وكذلك الحانات ومجالات أخرى من الحياة العامة. وبعبارة أخرى فإن هذه الأخلاق تنشأ من عرف بعد ذلك **بالمجتمع المدنى**.

وسنتناول فكرة المجتمع المدنى باستفاضة فى الفصل الرابع. أما الآن فسنكتفى بالتوضيح أن الكلمة فى هذا الاستخدام الأخير لها تشير إلى نواحى الحياة الاجتماعية التى تعد خارج نطاق الوضع المباشر أو نشاط الحكومة؛ فإذا كان لدى المجتمع المدنى القدرة على توفير الأسس الأخلاقية والتى يقوم الشعب على أساسها بتقييم شرعية حكومته، إذن فعلى الحكومة أن ترفع الرقابة عنه.

وتحتل فكرة السلطة السياسية للوك وكذلك وآراؤه حول الحكومة مكانا مماثلا لسلطة العاهل، وذلك لعدة أسباب. أولها: أن هوبز يقدم السلطة السياسية على أنها أهم سلطة فى المجتمع، كما يحمل من يمتلكونها مسئولية الدفاع الخارجي. ثانيها: بخلاف الدفاع، يفترض هوبز أن سن القوانين وكذا فرضها من أهم ممارسات السلطة السياسية. ثالثها: يتناول لوك الرعايا على الأقل فى كتابه "رسالتين" كما لو كانوا شخصيات مستقلة (بالتحديد على أنهم شخصيات اعتبارية) بعيدا عن أنشطة الحكومة.

ومع ذلك فهناك أيضا اختلافات أساسية بين هاتين الرؤيتين للسلطة السياسية أو سلطة العاهل؛ فكما عرفنا ينكر هوبز حق العصيان فى تقديره، فلا يصح للرعايا أية حقوق عقدية فيما يتعلق بسلطة العاهل. وكذلك يذكر أن العاهل ليس بحاجة إلى اهتمامات الرعايا الأخلاقية، والتى تحمله معينا، وعلى ذلك، فإن

سلطة الحاكم [illegible]
حيث [illegible] حق في العصيان، و رغم الاعتقاد
[illegible] الحرية و المصلحة للشعب توفر
الأسس [illegible] شرعية الحكومة من خلالها . و بالنسبة
للوك . [illegible]
[illegible] للسلطة [illegible] افتراضا أساسيا في الفكر
الديمقراطي الحديث.

## إعادة النظر في مخاطر سلطة المجتمع المحلي

في الفترة ما قبل عام [illegible]
[illegible]
[illegible] في موضعها [illegible]
[illegible]
[illegible] الأوروبية خلال القرن الثامن عشر و [illegible] القرن التاسع
عشر في كثير من الحالات . و في عام (١٩٨٨)، [illegible]
الاستجابة [illegible] الظروف التي تسمح بالاستقرار [illegible]
[illegible] على [illegible]
بين الرعايا و [illegible]
[illegible] من جانب و السياسة العامة للحكومة من جانب آخر . [illegible]
[illegible] في ظل هذه الظروف [illegible] الحكومة [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] القرن الثامن عشر .

و في عام (١٩٨٩) [illegible]
نمط فعال من التفكير في [illegible] و [illegible] على بعض الظروف التي يمكن أن
[illegible] و ما [illegible] هنا هو أن [illegible]
السلطة [illegible] في القرن [illegible]

سلطة العاهل كحق تفهم بمعنى مطلق . غير أن لوك تحدى [illegible] حيث يتضح أن نظرية الحكومة تخول الشعب الحق في [illegible] بل رأى لوك في الأخلاق يقترح أن الموافقة [illegible] الأسس الأخلاقية، و التي يمكن الحكم على شرعية الحكومة [illegible] للوك ، لا تعد السلطة السياسية سلطة شرعية إلا إذا [illegible] سحب موافقته . و تعد هذه الرؤية للسلطة السياسية [illegible] الديمقراطي الحديث .

## إعادة النظر في مناظرة سلطة المجتمع المحلي

في الفترة ما قبل عام ١٦٨٩، في كل من بريطانيا و الولايات [illegible] الأمريكية، تمكن مؤيدو مبادئ لوك فيما يتعلق بالحكومة [illegible] الدستورية بالتي بالفعل في موضعها المناسب ، أينما أمكن خضوع الحكومة [illegible] الشعب أو حين يتم استبدالها إذا لزم الأمر. غير أن الوضع لم يكن هكذا في الجزء الأكبر من القارة الأوروبية خلال القرن الثامن عشر و كذلك القرن التاسع عشر في كثير من الحالات . و في عام (١٩٨٨)، ذكر كوسينيك أن [illegible] الاستبدادية قد هيأت الظروف التي تسمح بالاستقرار السياسي، و التي ازدهر من خلاله النموذج المثالي للتدبير الذي يقوم على العقل، إلا أنها قد قامت أيضا بالفصل بين الرعايا و العاهل كما فعلت أيضا مع المبادئ الأخلاقية الخاصة [illegible] الفلسفي من جانب و السياسة العامة للحكومة من جانب آخر. كما يقترح كوسينيك أيضا أنه في ظل هذه الظروف فإن أفكار لوك فيما يخص الحكومة [illegible] قدمت الأساس للنقد الأخلاقي للسلطة السياسية التي [illegible] في كل من [illegible] فلاسفة التنوير و الفعاليات التي تمارسها مجموعات [illegible] مثل [illegible] و [illegible] و جمهور الأدباء خلال القرن الثامن عشر .

و في عام (١٩٨٨) استهدف كوسينيك في كتابه النقد و الأزمة [illegible] نمط فعال من التفكير في السياسة و التعرف على بعض الظروف التي يمكن أن ينشأ عنها . و ما ينبغي ملاحظته هنا هو أن أصداء هذه [illegible] عن السلطة السياسية في القرن العشرين يمكن أن توجد في أماكن أخرى من

[illegible] في أوروبا الشرقية، [illegible] (١٩٨٩ [illegible] ١٩٩٠)، [illegible] لعدة أسباب [illegible][1] [illegible]

و [illegible] مختلفة [illegible] العلاقة بين [illegible] المحكومين و هي العلاقة التي [illegible] أيضا أن [illegible] في [illegible] في الخمسينات و الستينات من القرن العشرين [illegible] هؤلاء [illegible] أن المجتمع الأمريكي [illegible] على كل من المستويين المحلي و القومي [illegible] للسلطة السياسية. فعلى سبيل المثال [illegible] أن العلاقات بين الحكام و المحكومين لا تتفق مع [illegible] الديمقراطية التي نعتقد أن توفره (هنتر ١٩٥٣، ص١)، كما يذكر [illegible] **صفوة السلطة** و التي تتوزع على المجتمع الأمريكي ككل

فوق قمة نظام السلطة الأمريكي في وحدتها و قوتها [illegible] تكون أكثر تفرقا، بل إنه في الواقع يبدو هذا التنظيم [illegible] السلطة التي تأخذ موقعها في وسط النظام التي لا [illegible] التي توجد في قاعدة النظام و لا تقود [illegible] القرارات كما [illegible] (ميلز ١٩٥٩، ص٢٩).

وهذه الوحدات الوسطى للسلطة تقوم [illegible] المجموعات التي [illegible] في الأحزاب السياسية، و كذلك [illegible] أنها تتوسط العلاقة بين الحكام و المحكومين [illegible] و بهذه الطريقة، فهي تؤكد أن السلطة السياسية لا تقود [illegible] الواقع على مواقف المحكومين.

و يرى ميلز أنه نظرا لأن هذه الوحدات المتوسطة لا تقوم بأى دور في تلك الدور ، فقد خلص إلى أن أصحاب السلطة هم رجال لم تقم الأحزاب المسئولة بتشكيلهم وضبطا ، تلك الأحزاب التى تقوم الآن بعقد مناظرات مفتوحة وواضحة حول الأمور التى تواجهها هذه الأمة بقليل من التدبر ، وهؤلاء الرجال لم يوضعوا يوما محل اختبار للمسئولية عن طريق حشد للجمعيات التطوعية التى تقوم بالربط بين العامة ممن يشتركون في المناظرات و بين هؤلاء الذين يصعدون إلى القمة و يقومون باتخاذ القرارات . و بالرغم من اختلاف من يمثلون السلطة على هذا الشريح الإنسانى ، فإن نجاحهم جاء في إطار النظام الأمريكى البعيد عن انعدام المسئولية المنظمة .

(ميلز ١٩٥٩، ص٣٦١) .

و طبقا لهذه الرؤية تعتبر السلطة السياسية بأمريكا غير مسئولة ، و هى غير شرعية بالفعل؛ حيث إنها لا تقوم على موافقة الشعب .

ونجد رغم بارسونز في نقده الحاد لكتاب " صفوة السلطة " ( بارسونز ١٩٦٩ب) ينكر أن ميلز يعمد إلى التعامل مع السلطة على افتراض من شرعيتها ، حيث إن تحليل ميلز لشرعية السلطة ذاتها لا يزيد أو يقل عن افتراض ثوابت لشرعية السلطة المنسوبة في كتابه " رستان في الحكم الصفوى " إن اعتراض هذا ليس عن السلطة من هذا المنظور ، بل إنه في الواقع يرى أن السلطة تمثل في رأى الشعب . و إضافة إلى ذلك ، فكما يدعونا تصور لوك للتعاقد الاجتماعى ، فهناك سند قوى لدى ميلز بأن السلطة الشرعية تعد أيضا سلطة لا أخلاقية .

أما مناقشات السلطة التى توالت ، فقد هدفت إلى التركيز على نقد دال المنهجى للمراعد التجريبية حول نموذج الصفوة الحاكمة . (دال ، ١٩٦٥)، و شك حول ما إذا فعل منظرى الصفوة ، كما أن هذه المناقشات تغفل الانقسام المتصل بالسلطة السياسية باعتبارها حق ومن ثم ، فإنها تعطى انطباعا خاطئا أن نقد ... نظرية الصفوة يعتبر بمثابة موافقة على النظام السياسى الأمريكى . و فى الواقع ، فبالرغم من أن دراسة دال " من يحكم؟: الديمقراطية و السلطة فى المدينة الأمريكية " التى أجراها على مناسبات نيوهافن تؤكد أنها لم تعد يحكمها الصفوة ، إلا أنها تسلم بأن النظام السياسى فى نيوهافن : يعد قاصرا عن تحقيق هدف

المساواة السياسية الذى نادى به فلاسفة الديمقراطية، و هو الهدف الذى تجسد فى عقيدة الديمقراطية و المساواة - التى يعر كل مواطن أمريكى أنه يمتلكها- بصورة عملية. و مع ذلك؛ فعكس أصحاب نظرية الصفوة، لا يتعامل داهل مع الحقيقة على أنها دليلا كافيا لإثبات شرعية (أو للأخلاقية)هؤلاء الذين يمتلكون السلطة. وبخلاف ذلك فقد أكد كرد فعل لذلك أن نموذج العلاقات بين الحاكمين والمحكومين يجب أن يتم تعديله حتى يأخذ فى الاعتبار تعقيد الحياة العامة فى أمريكا و غيرها من المجتمعات" الديمقراطية ". ومع ذلك، فإنه انتهى إلى أن نيوهافن عبارة عن جمهورية تتألف من مواطنين غير متكافئين، إلا أنه بالرغم من ذلك تبعد عن كونها تصنيفا حاسما على النظام الأمريكى للسلطة السياسية. (داهل ١٩٦١، ص٢٢٠).

كما تقترح الدراسة أن الشعب يقوم بالحكم، غير أن حكمه لا يأتى على النحو الديمقراطى السليم . وفى هذه المناظرة، يسلم كلا الجانبين أنه ينبغى الالتزام بحدود السلطة السياسية، كما ينبغى توافر شرط أن يكون للشعب الحق فى سحب موافقته. إن موضوع النقاش بين منظرى الصفوة و معارضيهم،على عكس ما يبدو ليس السؤال عن الوضع التجريبى للسلطة السياسية، بل إنه سؤالا عن الشرعية؛ عما إذا كان امتلاك السلطة صحيحا أو غير ذلك.

# الهوامش

١- انظر: توجد طبعات متعددة لهذا النص، فإن المراجع التي أوردناها هي الفقرات المرقمة المشتركة بين كل هذه الطبعات بالإضافة إلى ... طبعة لاسليت ١٩٨٨، وقد استعنت بالفقرة الثالثة في عنوان الباب. أما المراجع التي تشير إلى مقال لوك "مقال في الفهم الإنساني" ... بينما ١٩٧٥ ... حيث تذكر اسم الكتاب، ورقم الباب ثم الفقرة.

٢- لا يعني تعبير الإشارة إلى الملكية بمعنى واحد، حيث يؤكد لوك أيضا على أن لكل إنسان حق في ملكية ذاته" (فقرة ٢٧).

٣- انظر مناقشة هذه النقطة في مرجع سيمانز، الفصل الرابع.

٤- انظر مناقشة في ولدرون ١٩٩٠، الفصل الثاني.

٥- تذكر طبعة لاسليت أن "الرسالتان" (لوك ١٩٨٨)، ... إعلان الاستقلال الأمريكي: "عندما نعرض مجموعة من المساوئ والانتهاكات على تحقيق نفس الهدف ...".

٦- لقد رأت رؤية أخرى ليبرتر و ... كانط حول هذه النقطة ... تظهر كتابات كانط على أهمية فكرة العقد الأصلي ... الرعايا ... السلطة العليا في كل الأحوال ... يخضعون أصليا". وبعبارة أخرى لا ينبغي لنا علنا أن ... عن أصلها، الأخذ بوجهة النظر التي تنص على أن حق الطاعة ... موضع تشكك" (كانط ١٩٧٠ {١١٩١} ص ١٤٣).

٧- انظر المحاضرات في طبعة كيلي ١٩٨٨، ومناقشة للقضايا الواردة في شيمونز ١٩٩١.

# الفصل الرابع

# الممارسة العليا للسلطة

# لوكس و النظرية النقدية

في [illegible] السلطة : رؤية راديكالية (١٩٧٤) [illegible] لوكس [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] السلطة لا يمكن التعرف
[illegible] في حالات الصراع [illegible]
[illegible]
[illegible]
تخص مصالح معينة على الساحة السياسية.

[illegible] السلطة [illegible]
[illegible]
[illegible] واضحة يتعرفون فيها على مصالحهم المتناظرة.

[illegible]
[illegible]
[illegible] على ان هؤلاء [illegible]
[illegible] عن الموضوع الذي تتواجد فيه مصالحهم الحقيقية [illegible]
[illegible] السلطة من خلال [illegible]

[illegible] على [illegible] ممارسة السلطة [illegible]
[illegible]
(لوكس ، ١٩١ : ص٢٣).

[illegible] على مستوى العالم يسعون الى [illegible]
[illegible] الآخرين ، ويعتبرون ذلك [illegible] ومع ذلك [illegible] في هذه [illegible]
[illegible] على السلطة التي [illegible] لوكس [illegible]

# الفصل الرابع
# الممارسة العليا للسلطة
# لبوكس و النظرية النقدية

في كتابه السلطة : رؤية راديكالية (١٩٧٤) . يقوم لوكس بالمقارنة بين رؤيته الراديكالية و بين التفسير التعددي للسلطة التي قدمها داهل و غيره من العلماء الأمريكيين ، و كذلك الرؤية الإصلاحية التي قدمها كثير من نقاد [illegible] التعدديين ، و يستخلص أن ممارسة السلطة لا يمكن التعرف عليها إلا في حالات الصراع الملحوظ ، [illegible] أن [illegible] من الإصلاحيين [illegible] أن ممارسة السلطة [illegible] تخص مصالح معينة على الساحة السياسية.

[illegible] أن [illegible] من [illegible] يشير إلى السلطة على أنها [illegible] الأفراد و المجموعات من الانتصار على غيرهم في المواقف التي [illegible] و [illegible] يتعرفون فيها على مصالحهم [illegible].

[illegible] لوكس عند ذلك ، [illegible] أوضح الرؤية الراديكالية [illegible] السلطة [illegible] أن تعمل على منع [illegible] من خلال التأكيد على أن هؤلاء [illegible] عن الوضع الذي تتواجد فيه مصالحهم الحقيقية . [illegible] من خلال التأثير في أفكار [illegible].

[illegible] على درجات ممارسة السلطة أن تجعل الآخرين [illegible] أن [illegible] بعمل طاعتهم عن طريق التحكم في أفكارهم و رغباتهم " ([illegible] ، ١٩٧٤ : ، ص٢٣) .

[illegible] الآباء و المعلمين على مستوى العالم يسعون إلى التأثير في [illegible] و [illegible] الآخرين ، و يعتبرون ذلك أمرا طبيعيا . و مع ذلك ، فإن هذه [illegible] لا [illegible] أمثلة على السلطة التي يعنيها لوكس [illegible]

لا تعني معرفته [illegible] ذلك إلا اعتبارا [illegible]
سوى مصالح من تمارس عليهم [illegible]
بيوكي التي لا تعطي سوى [illegible]
سلطات من تمارس عليهم، و تعني [illegible]
التي تستخدم فيه سلطة [illegible] على أول [illegible]
ويمكن اعتبار [illegible] مثالا على [illegible]
الأفراد وحدهم أو المجموعات [illegible]
نفسيه. ولا شك أن المصحات دائما ما تمارس [illegible]
نمو [illegible] - و هي بالتالي الأكثر [illegible]
الأفراد، و [illegible] توجيهها نحو السلوك [illegible]
[illegible] ص٢٢). و في هذه الحالات [illegible]
ممارستها؛ حيث إنها تؤثر بشكل أساسي على [illegible]
[illegible] و [illegible] الاجتماعية (المرجع نفسه)

و هذه الرؤية [illegible] تعلق [illegible]
فترة [illegible]. فعلى سبيل المثال، يمكن أن [illegible]
الماركسيين و آخرين من الاجتماعيين و ما [illegible] المجتمع [illegible]
[illegible] الطبقة العاملة، وفي تلك [illegible]
و التي تفترض أن السلطة "الأبوية" لا تعمل بنفسها في [illegible]
و[illegible] تعمل من أجل مصالح الفرد، بل [illegible]
و[illegible]. كما توجد إشارات أخرى أو [illegible]
[illegible] في إطار تحليلات نقدية تستخدم [illegible]
[illegible] هذه الفكرة [illegible] الرؤية [illegible]
[illegible] في الفصل الأول، [illegible]
[illegible] في الفصل الثاني [illegible]
[illegible] على أنها [illegible] في أفكار الآخرين، و إنما [illegible]
[illegible] أحد العوامل أو أكثر على [illegible]
[illegible] مقاومة الآخرين التي [illegible] في الفعل" ([illegible] ١٩٩١، ص٢٢٦).

[illegible]

هرتبها، و ليس بوصفها أهم تأثيرات هذه السلطة .

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] رستلنان [illegible]

[illegible] السلطة السياسية و سلطة الأب( أو سلطة الأبوين) [illegible]

[illegible]

[illegible] الذهم .

[illegible] النموذج أو المثال [illegible]

[illegible] ممارستها بشكل طبيعى إلا على هؤلاء ممن لم [illegible] شكل من أشكال السلطة لا يتطلب النزول [illegible] للعقل [illegible] حسما يتأكد استخدام العقل ، فإن الاستخدام [illegible] من جانب الرعايا – إلا فى حالة [illegible] فى الحرية عن طريق [illegible] سلطة الوالد أو سلطة السيد التى [illegible]

[illegible] و تحليله للظروف التى [illegible] موقف على رؤية الفرد [illegible] و منفعة [illegible] العام و المصلح [illegible] العقل . [illegible] و [illegible] كل [illegible] هو [illegible] العقل و [illegible]

[illegible]

... التي ... في محاولات ... [illegible] ... حصل أو فسح ... [illegible] ... العكير ... [illegible] ... شيء ... [illegible] ... على أساس من ... الفكر ... [illegible] ... حيث لا يمكن الاسترشاد ... [illegible]

... من ... تلك الأشياء ، إذ ... [illegible] ... التي استقرت في عقولهم ، و أضفوا الطابع الإلهي على ما هو عقلي ... [illegible] ... و الحمير...إلخ. (المقتطف ، الكتاب الثاني ... [illegible] ... العدد ٢٦ ، ١٩١٥ ، ص٨٣)

أما الأفراد ... [illegible] ... من هؤلاء ... [illegible] ... في الحرية ... [illegible] ... رسالتان في الحكومة ... هذا الشكل الأخير ... [illegible] ... على إرادة ... [illegible] ... على منح ... العقلانية للحكومة و ... [illegible] ... و على العكس ، فإن الأفراد الذين قدمهم لنا ... [illegible] ... التي قد تكونت أثناء تعليمهم و تفاعلهم ... [illegible] ... و في المقام الأول ، تقترح الاستخدام الأمثل للعقل و ما يرجع إلى

القدرة فحسب على الدخول في مرحلة النضج في ظل رعاية سلطة الأبوين الأساسية و المعتدلة .

و كما يبدو فيما تقترحه للوهلة الأولى مناقشة "**الرسالتان**" فإن ذلك يرجع أيضا إلى أنهم احتازوا تدريب دقيق على عادات الفكر السليمة ، و أنهم قد تعلموا نتيجة لذلك القدرة على " التوقف عن مواصلة هذه أو تلك الرغبة. ... ( حتى) تتوافر لديهم الفرصة في دراسة ورؤية الخير و الشر و كذلك الحكم عليهما فيما بعد فعله . " ( مقال ، الجزء الثاني ، فصل ٢١، فقرة ٤٧، ١٩٥٧، ص٢٦٣). ثانيا : إنه بمجرد توصل الأفراد إلى أنهم يستخدمون العقل ، ليس من المتوقع أن يظلوا على استخدامهم له إلا إذا ساندت عادات الفكر المنطقي تأثيرات قانون الرأي و السمعة . و لا يحدث هذا إلا إذا شاركهم عادات الفكر هؤلاء الذين يتفاعلون معهم . و لا ينبغي النظر الى العقلانية على أنها سمة طبيعية لهؤلاء المخلوقات إلا في أضيق الحدود .

و هنا ينبغي ملاحظة أن تناول العقل مع فيمنا إلى ما هو خير أو شر أو ما هو صحيح أو خاطئ يزيد عن كونه ممارسة لنظرية المعرفة . و كذلك ، فإن مناقشة لوك لها أيضا دلالات سياسية . وقد تمت دراسة إحداها في مناقشة كوسبيلك، و التي تم تقديمها في الفصل الثالث: حيث يقترح كوسبيلك أنه في ظل ظروف الحكم الاستبدادي ، فإن هؤلاء ممن يعتقدون في أنفسهم إنهم عوامل عقلانية من النوع الذي نص عليه كتاب لوك " **الرسالة الثانية**" يمكن أن يفسر مناقشة لوك لقانون الرأي و السمعة على أنه يشير إلى أن معتقداتهم المشتركة توفر أساسا أخلاقيا عاما يمكن أن يستخدم في الحكم على أفعال الحكام . و تعد هذه الرؤية للوضع العام للمبادئ الأخلاقية متوافقة مع رؤية لوك لشرعية الحكومة من خلال إمداد المثقفين البرجوازيين بأسس النقد الأخلاقي الفعال للسلطة السياسية.

كما تقوم المقالة بتوفير الأسس التي يستطيع بناء عليها أصحاب الفكر البرجوازي نقد حكامهم ، فإنه أيضا يقدم لهم وسائل تقييم حالة هؤلاء الأشخاص جميعا في مجتمعهم او مجتمعات أخرى ، ممن تبدو عادات الفكر و السلوك لديهم بعيدة عن معاييرهم المفضلة للسلوك المتحضر . ومن هذه الناحية، تكمن أهم سمات المقال في الصورة التي يرسمها للرعايا البشر كنتاج لعاداتهم و ليس لطبيعة بشرية جوهرية. كما يخبرنا أيضا أن افراد البشر يفكرون و يتصرفون طبقا

... التى اكتسبوها و ليس امتثالا لميل طبيعى نحو السلوك العقلانى أو
... الطبيعى للسعى وراء ما هو فاضل أو جميل. أما ... فى حد ذاتها،
... مجرد فعل لتجارب الاستمتاع و الألم ... التى يحدث شىء منه
عن طريق تفاعل أحد الأفراد مع الآخرين. و طبقا لهذه ... يسعى أن
... مع إدراكنا الأخلاقى و الجمالى وفقا للنماذج التى ... السلوك ...
... الفكر و السلوك التى تعتبر فى حد ذاتها نتاجا للتشكيل الاجتماعى ...
... تحدد بعض الآلية الأساسية التى تقوم من خلالها المؤسسات الاجتماعية.
... نتيجة التفاعل الاجتماعى التى يتم فى إطارها تشكيل فكر الأفراد
و رغباتهم.

كما تتم مناقشة لوك أيضا ما يمكن فعله من أجل تشكيل عادات الفكر و السلوك المناسبة لدى الآخرين و فى الفرد نفسه. أو من أجل تغيير مثل هذه العادات التى قد تكونت بالفعل. و بعبارة أخرى، فإنها تعد وصفا لمجموعة متنوعة من الآليات التى تعمل بشكل مباشر أو غير مباشر، و التى قد تستخدم ضمن برامج تنظيم السلوك. وعلى أكثر المستويات بساطة و مباشرة، ينبغى ترتيب الأشياء بشكل يكافئ على بعض السلوكيات و يعاقب على بعضها الآخر.

إن الأشخاص بمحاولتهم تجنب الألم و السعى وراء المتعة سيقومون باختيار السلوك المناسب باعتباره شيئا طبيعيا طبقا للأحداث. وبوصف لوك القانون بأنه ... طريقة يؤثر تماما على السلوك. غير أن مناقشة لوك تقترح أيضا أن المكافآت و العقوبات تعمل من خلال مستوى ثان غير مباشر. ترتب أهميته جوانب عدة. فبالإضافة إلى ما للمكافآت و العقوبات من تأثيرات مباشرة على السلوك، فإنهم يمكن أن يعملا على تشكيل العادات الفكرية التى تحكم ما يتم الإجماع عليه بأنه صحيحا أو خاطئا، خيرا أو شرا؛ أى أنهم يقومون بتعريف المعايير الداخلية التى نحكم جميعا من خلالها تنظيم الأحكام و التصرفات. ولعل أهمية مثل هذه المعايير ترجع إلى توقع أنها تعمل فى مواقف تغيب أو تبتعد عن الظروف التى تحدث فى إطارها، وهى على وجه التحديد مواقف تغيب فيها آليات العقوبة أو تعقبها. و قد ينتظم السلوك من العادات التى يغرسها التعليم و التدريب اللذان ينظم الثواب و العقاب إضافة إلى الأوامر أو المنع القمعى. و بهذا، فإن التعليم و التطبيق الاختيارى للثواب و العقاب يمكن رؤيتهما كوسيلة للحد من

... هذا الفصل . ثانيا : اقتراح أن لوك يعد مسئولا بصورة جزئية عن وضع ... حدد لسلوك الحكم الذي عرفته أوروبا بعد الإصلاح - فبالرغم من أنه من ... قد تم تطوير الأفكار ذات الصلة الوثيقة ببعضها ؛ فيما يتعلق ... عبر العشر لسلوك في اتجاهات أخرى [١]، إلا أن هذه الترتيبات و غيرها ... في الفصل القادم ، تعمل على تشكيل أفراد يقومون بالتنظيم الذاتي ... وتعد عناصر أساسية للسلطات الحكومية و التنظيمية، و هي ما تعكسها ... سمة للمجتمعات الغربية الحديثة .

## المجتمع المدني

... كثيرا من المذهب الجمهوري أو نموذج لوك عن الفرد بوصفه نتاجا ... متسمة لا يتقبل تشجيع الرؤية " الراديكالية " للسلطة باعتبارها سلطة ... تنمو بشكل خطير. وبالطبع فإن لوك يقترح مجموعة متنوعة من الآليات ... حكومات أو السلطات الأخرى من خلالها أن تحاول التأثير على فكر ... الأفراد إلا أنه يمكن إيجاد وجها للشبه بين تلك الآليات وبين تصورات السلطة التي قمنا بدراستها في الفصول الأولى . فعلى سبيل المثال ليس من ... تفسير استخدامات التعليم والتدريب وكذلك الأنظمة المعقدة للثواب والعقاب ... تشكيل قدرات وسمات الأفراد، سواء كان هذا في هيئة تصور جمهوري ... citizenship أو باعتبار أن ذلك يتضمن تعميقا واضحا لأسس العقلانية ... في ممارسة السلطة أو حتى إساءة استخدام مثل تلك الآليات . ففي ظل ... لوك، يمكن النظر إلى ذلك على أنه شيء من الطغيان و انتزاع الحريات ... الحل بالنسبة لفكرة الشكل الخطير للسلطة والمطلوب تقييد حدوث معضلة ... حيث استخدام نظم التدريب و كذلك نظم الثواب والعقاب بشكل منتظم في ... السلوك مثلما يحدث في السجون والمشروعات الاقتصادية . وسيصبح من ... إلى تتبع أصول ووجود السلطة إذا تمت صياغة مذهبية لهذه الحالات من ... تعايشه السلطة.

... أن تصور لوك وجود سلطة نامية على نحو خطر تمارس عملها على أفكار ... الأفراد من خلال الاستعدادات الاجتماعية وأنماط السلوك يضم عنصرا

آخر لم يتطرق الدراسة هنا إلى الآن حيث يتطلب ذلك وجود قدرة للسلطة حتى [illegible] بوسعنا أن نعتبر سبيلها إرجاعها إلى أفعال منفصلة تحدث عن أي فرد أو جماعة يمكن التعرف عليها [illegible] كيف يمكن أن تعمل هذه السلطة في الضرورة أن ترجع إلى أولا : فكرة المجتمع المدني . وقد أسهب [illegible] في [illegible] في ظل ظروف أزمة الاستبداد في كثير من أنحاء أوروبا [illegible] [illegible] الفكر [illegible] أفكار لوك عن الحكومة والأخلاق [illegible] [illegible] سلطة سياسية ( [illegible] ١٩٧١ ) .

[illegible] تصور للحياة الأخلاقية على أنها منظمة [illegible] [illegible] بتعريفه بأنه المجتمع المدني الذي [illegible] [illegible] على أنه محور [illegible] المصادرة للسلطة [illegible] [illegible] في المجتمع المدني على أنه يقوم [illegible] يمثل كثير من [illegible] [illegible] والتبعية . أما الأخلاق العامة التي تنبع من [illegible] حيث [illegible] الأسس الأخلاقية التي [illegible] سيادة الحكومة . ويخضع فيها الأسس التي [illegible] [illegible] للسلطة السياسية . ومع ذلك فإن مفهوم [illegible] للمجتمع يتعلق [illegible] أن تصور كونه [illegible] في مجتمع [illegible] [illegible] أنه لا [illegible] المجتمع المدني على أنه أساس للأخلاق العامة [illegible] [illegible] معتقداتنا ورغبات [illegible] [illegible] [illegible] الأخير الذي [illegible] [illegible] [illegible] للسلطة . [illegible] روس في [illegible] [illegible] المعاصرة [illegible] بين السلطة والضبط الاجتماعي . حيث يمارس [illegible] [illegible] مثالا لسلوك الآخر في التفاعلات الاجتماعية كلها . وفي الواقع [illegible] ذلك ما يعنيه بالتفاعل الاجتماعي [illegible] الضروري [illegible] ممارسة السلطة والرقابة الاجتماعية بوجه عام – وإلا فلن تكون هناك ضرورة لاستخدام السلطة [illegible] أو [illegible] علاقات السلطة كنوع متميز من العلاقات الاجتماعية (روس ١٩١٩، ص ٣) . إن دعوى [illegible] وجود شكل [illegible] السلطة يعمل من خلال السلوك ذي سمة اجتماعية وهيكل ثقافي " ( [illegible] ١٩٧٤ [illegible]

تعيينه. و بالرغم من أن مثل هذه الرؤية للسلطة باعتبارها تعمل من خلال المجتمع المدني وفيه ، وبالرغم مما يتضح أنها نشأت في الفكر الماركسي ، خصوصا فيما يتعلق بفكرة جرامشي عن السيطرة ، إلا أنها لا تتقيد بتحليل المجتمع إلى فئات متصارعة؛ فقد تم تحليل المجتمع إلى جماعات متصارعة من حيث النوع ، مما يؤدي إلى فكرة السلطة الأبوية التي تخدم مصالح الرجال عن طريق تشكيل أفكار و رغبات الأشخاص الذين يتم تصنيفهم حسب النوع من خلال المؤسسات السياسية و الاقتصادية و كذلك نماذج الحياة اليومية .

وفي الوقت الذي ينظر إلى المجتمع المدني بهذه الطريقة ، باعتبار أن مصالح الأغلبية تسود فيه - يعرف أفراده حينئذ أنهم ليس لديهم الاستقلال التام - وكذلك عدم صلاحيتهم للأداء كمواطنين في مجتمع حكم ذاتي كما أوضح كتاب لوك "رسالتان في الحكم المدني".

ولذا، فلا يمكن أن تكفي أي من موافقة مثل هؤلاء الأشخاص أو المبادئ الأخلاقية التي تنشأ عن تفاعلهم الاجتماعي لإقامة سلطة سياسية شرعية .

## النظرية النقدية والرؤية "الراديكالية" للسلطة

لقد لاحظنا فيما سبق أنه يمكن الاعتقاد أن لوك يعبر بوضوح وبقوة يختلفان فيما بينهما اختلافا كبيرا؛ أحدهما عن الفرد و الآخر عن المجتمع الذي ينتمي إليه ، وهما تصوران لعبا دورا مهما في المفاهيم الغربية للسلطة السياسية .فهناك من ناحية، فكرة الفرد من حيث كونه يملك حقوقا غير قابلة للنقل أو التحويل (تحويل الملكية الخاصة إلى شخص آخر )، و كذلك امتلاكه العقل الذي يتمتع به . إن منطق مناقشة لوك في كتابه "رسالتان" يقوم على افتراض أن المجتمع يتألف من مثل هؤلاء الأفراد ، و هو ما يضفي على تلك المناقشة كثير من قوتها البلاغية . ومن ناحية أخرى يوجد الفرد الأكثر طاعة، و الذي يظهر على صفحات مقالة ولا يمكن لمجتمع يتألف من هؤلاء الأفراد أن يكون مجتمعا سياسيا ذاتي الحكم بالشكل الذي أوضحته مناقشة "الرسالتان" إلا إذا اكتسب الأفراد عادات الفكر و العادات الفكرية و السلوكية المناسبة . و لا مجال هنا لدراسة التغيرات في هذه

[illegible] الاختلافات الموجودة بينهما [illegible]
[illegible] الاختلاف فيما بينهما.

[illegible] الأسس لتحديث الإدراك [illegible]
[illegible] الناس [illegible] مع [illegible]
[illegible] في الوقت ذاته بهذا النموذج [illegible]
[illegible] أحد الأشخاص [illegible]
[illegible].

[illegible] هذه الاستراتيجية تتناول [illegible]
[illegible] حقيقة مبهمة عن المجتمع [illegible]

[illegible] على عدم التعامل مع [illegible]
[illegible] على أنه يمثل حقيقة عن المجتمع [illegible]
[illegible] معينة للمتكلمات [illegible]
[illegible] هذه الأسس [illegible]. [illegible] تتطلب البحث [illegible]
[illegible] هذه الأفكار، وكذلك النتائج [illegible]
[illegible].

[illegible] السلطة، والتي [illegible] على [illegible]
[illegible] وجودها في النظرية [illegible]
[illegible] في بعض من أعمال فوكو [illegible]. وفي [illegible]
[illegible] على نظرية [illegible] إلى فوكو في [illegible]
[illegible].

[illegible] من النموذج المعياري لمجتمع [illegible]
[illegible] السلطة. يعتبر [illegible]
[illegible] للسلطة [illegible]
[illegible] الشخص [illegible] السلطة على
[illegible] على عكس رغبته [illegible]
[illegible] مصلحته الحقيقية

ويعتمد لوكس على أن تحديد هذه المصالح ليس مسئولية من يرجع إلى أن لممارسة الاختيار تحت ظروف الاستقلال النسبي، خاصة حين تكون مستقلا عن سلطة أ، أي من خلال المشاركة الديمقراطية (لوكس ١٩٧٤، ص٣٣).

وهنا يتم الكشف عن آثار السلطة عن طريق استدعاء صور النماذج المثالية أولا: استقلال الفرد. ثانيا: نوع المجتمع العقلي الذي يمكن أن يوجد فيه مثل هذا الاستقلال.

إن حقيقة أن الرؤية "الراديكالية" للوكس تسمح له بأن يفصح عن نفسه ترجع بالضرورة إلى الفرق بين ما هو مثالي وما هو دنيوي. أي بين النموذجين المعارضين للوك عن الفرد البشري، وهؤلاء ممن لا يشاركون بشكل كامل في النموذج. أما الذين يدركون نموذج لوك بديلا باعتبار أنه يمثل الحقيقة – لن يكونوا قادرين على إدراك الحقيقة التي يستطيع أن يظهرها ذلك النموذج. وعلى العكس من ذلك، فهؤلاء الذين لا يستطيعون رؤية الحقيقة من نموذج لوك أن ينظر إليهم الذين يستطيعون ذلك على أنهم معارضون لنموذج الاستقلال أو أنهم ضحايا غير محظوظين لسلطة هؤلاء المعارضين.

ويقدم لنا الكتاب المرجح للوكس تفسيرا للرؤية "الراديكالية" للسلطة، بدءا من عنوانه الفرعي القوي، والذي يوصف أيضا بأنه نسقي. وقد تحدث عن المحاولة النقدية إشارات تكمل توضيح هذه الرؤية: حيث تشتمل على رؤية نظرية معينة للعقل مصحوبة بتفسير تحليل نفسي عن الفرد من ناحية، وتحليل ماركسي للمجتمع من ناحية أخرى.

وفي ختام هذا الباب، أود أن أقوم بالتوضيح لبعض التعقيدات المرتبطة لصياغة مفهوم السلطة لدى ماركيوز في كتابه "الإنسان ذو البعد الواحد" (١٩١٢) وكذلك في العمل الأخير لهابرماس.

ولا تحتوى هنا من محاولة تقديم تفسير كامل لأعمال هؤلاء الكتاب ولا أعني باهتمامي سوى بيان استخدام مناقشاتهم حول رؤية السلطة التي أوردتها من قبل، وخاصة الاستعانة بالاستراتيجية التي تم عرضها في بداية هذا الفصل، والتي تقوم باستدعاء نموذج بديل من أجل الكشف عما يعتقد أنه حقيقة المجتمع الحديث.

التي تكتب الإنسان ذو البعد الواحد [illegible] المجتمعات الصناعية المتقدمة قد [illegible] تحويل الحرية " إلى أداة [illegible] (ماركيوز، ١٩٦٢، ص ٢٠). وبعبارة أخرى أن " الحاجات [illegible] أعضاء [illegible] الجماعات على [illegible] على مجموعة [illegible] هؤلاء ممن لهم [illegible].

[illegible] عن السبب الذي [illegible] هذا [illegible] سيطرة [illegible] لضحاياه مفاهيم مضللة عن [illegible] مركيوز [illegible] من الثابت أن إحلال [illegible] على [illegible] مجتمع [illegible] الأدنى من العقلانية [illegible] (المرجع نفسه ص ١٢)

وقد عرفنا أن الحاجات المفروضة على الأفراد من قبل [illegible] لا [illegible] عنها، أما تطوير هذه الحاجات [illegible] (المرجع نفسه، ص ١٩) .

ونحن نتصرف بحرية تجاه [illegible] على أساس من [illegible] ورغبات التي فرضت علينا من الخارج [illegible] ونشر الإعلام . ومع ذلك يتمسك ماركيوز [illegible] لا [illegible] المساهمة في [illegible] للإعلام [illegible] وسائل الإعلام في [illegible] مستقلة وظاهرة لهذا التلاعب على المدى [illegible] (المرجع نفسه، ص ١٩٢) [illegible] التنشئة الاجتماعية القوية تبدأ من [illegible] ماركيوز يعتقد بأن الأسرة توفر حيزا [illegible] (المرجع نفسه، ص ٢٢) [illegible] عن السلوك والرأي العام [illegible] الأسرة في التنشئة الاجتماعية أصبحت [illegible] لجماعات خارجية [illegible] الإعلام . (انظر ماركيوز ١٩٥٥) . والنتيجة هي [illegible] (المرجع نفسه، وفي ما اعتقده ماركيوز حيزا [illegible] (المرجع نفسه، ص ٢٢ ـ ٢٣)؛ حيث إن الفرد لم يعد [illegible] قادرا على مواجهة متطلبات المجتمع .

اما تحليل ماركيوز [illegible] المستقلة فيجمع بين [illegible] العناصر التى سبق [illegible]
فى الرؤية [illegible] الطبقة [illegible] باعتبارها تعمل على أساس من أفكار [illegible]
[illegible] وما [illegible] الظروف الاجتماعية، وهى أيضا أداة — كما يضيف [illegible]
[illegible] عن [illegible] [illegible] المسلوك [illegible]
[illegible] الطبقة [illegible] فى سطح [illegible]
[illegible] الاعتقاد والمبدأ [illegible]
[illegible]

[illegible]

[illegible] على المجتمعات الصناعية [illegible]
[illegible]
[illegible] المجتمع [illegible] الأخرى [illegible] مجتمع [illegible] لا [illegible]
[illegible] النموذج [illegible]
[illegible] أنواع [illegible] الفكرى [illegible]
[illegible] على معرفة [illegible]
([illegible] نفسه، ص [illegible])

[illegible] المعتقد أن [illegible] الرأى [illegible]
[illegible] حيث أن [illegible]
[illegible] للمجتمع [illegible] القوى [illegible] فى أرى أن هذا [illegible]
[illegible] مستقلا عن مصالح الطبقة الحاكمة . و حتى فى [illegible]
[illegible] أن الأسرة و الحياة الخاصة كانتا [illegible] الفرد [illegible]
[illegible] أن [illegible] عنه [illegible] أخلاقه مستقلة ، و [illegible]
[illegible] ، ففى [illegible] الحديث ، [illegible] القوى الخارجية على المجال [illegible] للاستقلال

... لم يعد المجتمع ...
[illegible] نظرة ماركيوز ، لم يعد المجتمع ... [illegible]
[illegible] مستقل للظروف [illegible] ، و هو الأمر الذى [illegible]
[illegible] في تطور المجتمع [illegible] الأفراد [illegible]
[illegible] عن المجتمع ، أى هؤلاء [illegible]
[illegible] المسيطرة

[illegible] أكثر أعمال [illegible] الإنسان ذو البعد الواحد [illegible] و في الواقع ، [illegible] أصحاب [illegible] تخضع [illegible] . [illegible] مدرسة فرانكفورت [illegible] تحفظاته تجاه عواقب [illegible] إلى فقدان المعنى ، كما [illegible] أنها تقضى على مستوى [illegible] البيروقراطية ، ومن ثم [illegible] مستوى آخر تبعية الفرد لمتطلبات [illegible] إلى صورة [illegible] . هذا الالتزام بالتنوير [illegible] بين الأعمال [illegible] ، [illegible] فوكو و دريدا و آخرين من مفكرى ما بعد الحداثة .

[illegible] هذه النقطة إلى جيل هابرماس في تطويره نقد النظرية النقدية [illegible] ، و الذى يعد أعظمها . وقد تمت ترجمته حديثاً إلى [illegible] ( هابرماس ١٩٨٩ ) [illegible] دراسة نشأة أحد المجالات العامة وتطورها [illegible] المجتمع [illegible] " من القرنين السابع و الثامن عشر . وكذلك فهو دراسة [illegible] و انحلال .

[illegible] هذه الدراسة بمثابة توضيح لبعض الأمور المهمة لدى الأجيال [illegible] أصحاب النظرية النقدية ، إلا أنه كانت لدى هابرماس ملاحظات نقدية [illegible] طريقة تناول الأجيال الأولى " للعقلانية " . و كذلك ، فإن محاولات إمداد [illegible] النقدى بأسس فكرية أكثر أمنا قد مرت بمراحل متعددة ، يعرض لها [illegible] في عمل من جزأين هو " نظرية الفعل التواصلى " ( هابرماس ، ١٩٨٠ ، ١٩٨١ ) .

و يرى هابرماس أن الرموز البارزة في الجيل السابق كان لديهم ميل إلى [illegible] المسائل التى تتعلق بأمور العقل و المعرفة كما لو كانت تدور حول موقف [illegible] . و بالتالى فإنهم لم يولوا الاهتمام الكافى بالظروف التى تتعلق

[illegible] لم يعد المجتمع يوفر مكانا يمكن من خلاله أن [illegible] مستقل للطبقات القديمة . . هو الأمر الذي انتهى به إلى أن [illegible] المجتمع الصناعي لأفراد المستقلين يكمن في [illegible] المجتمع ، أن هؤلاء الذين لم ينالوا من فوائد الإنتاج [illegible] .

[illegible] الإنسان ذو البعد الواحد أكثر أعمال ماركيوز [illegible] بطابع التشاؤم ذاته . وفي الواقع ، تشارك [illegible] نحو عواقب التفكير [illegible] أنها تفضي على مستوى ما إلى فقدان المعنى ، كما [illegible] ديمقراطية ، ومن ثم ، فإن [illegible] هذا الأمر [illegible] الأعمال [illegible] أخرى من [illegible] .

[illegible] هذه الفترة إلى جهد هابرماس في تطويره لنظرية نقدية [illegible] والذي يعد أعظم . وقد تمت ترجمته حديثا إلى [illegible] ( هابرماس ١٩٦٩ ) [illegible] دراسة [illegible] القرنين السابع و الثامن عشر ، وكانت هذه دراسة لم [illegible] .

[illegible] هذه الدراسة [illegible] بعض الأمور المهمة لدى الأجيال الأولى من أصحاب النظرية النقدية . إلا أنه [illegible] لدى هابرماس ملاحظات نقدية [illegible] الأجيال الأولى للعقلانية . وكذلك ، فإن محاولات [illegible] النقدي [illegible] نظرية أكثر [illegible] مراحل متعددة ، نعرض لها [illegible] هابرماس في عمل من جزأين هو " نظرية الفعل التواصلي " ( هابرماس ١٩٨١ ، ١٩٨٤ ) .

[illegible] هابرماس أن الرموز البارزة في الجيل السابق كان لديهم ميل إلى [illegible] المسائل التي تتعلق بأمور العقل و المعرفة كما لو كانت تدور حول موقف [illegible] . ولذلك فإنهم لم يولوا الاهتمام الكافي بالظروف التي تتعلق [illegible]

...ثر غائبا تجاه العقلانية ، وكذلك تجاه تشكيل الفرد في إطار التفاعل مع الآخرين فبينما يرى هابرماس أن السمات السلبية التي أرجعوها إلى العقلانية تنطوي [illegible] التأكيد على أنها نتاج الظروف الاجتماعية التي تمت في إطارها العقلانية.

و بالطبع ، فمقارنة مناقشة ماركيوز الصريحة تجعل هابرماس [illegible] عرضنا له . صحيح أن هذا العمل يقدم تفسيرا عن المجتمع الحديث [illegible] مستواه الرفيع في كثير من النواحي . ومع ذلك ، فإن نظريته للمجتمع الحديث تمثل معلما مشكل كبير على النظرية الكلاسيكية [illegible] . وهناك على وجه التحديد سمتان في مناقشة هابرماس تتضح اهميتهما فى هذا السياق .

أولا : يعتبر هابرماس أن الجيل الأول من أصحاب النظرية النقدية قد ظل أسير فلسفة الذات ( هابرماس ص ١٩٨٧ ، الفصل الرابع ) حيث طرح هابرماس فلسفة [illegible] [illegible] النظرية النقدية [illegible] تصور النظرية التي [illegible] المجتمع عن طريق [illegible] الاجتماعية يمثل تميز النظرية الاجتماعية اللاماركسية المعاصرة.

وتعتمد هابرماس على اللغة تمكنه من طرح نظرية العقلانية التي لا تبتعد في نطاق [illegible] الذي يتعلمه الفرد من [illegible] على قدرة الفرد [illegible] في الحياة، يشاركه فيها أفراد جماعات أخرى.

وطبقا لهذه الرؤية الأخرى ، فإن مجال العقلانية [illegible] والاستدلال الذي يعتمد على التعلم على طبيعة الحياة التي يعيشها الفرد [illegible] في تحليل ذلك ، حيث أن عقلانية الفرد وقدرته تعتمد في المحل الأول على تداول الفكر والمناقشات التي تتمخض عنها [illegible] في الرأي ، [illegible] اللغة والعلاقات [illegible] . فلها أهميتها الرئيسية في تحليل هابرماس في الحداثة المعقدة إن استخدام اللغة في التوجه نحو التوصل إلى [illegible] النموذج الأصلي لاستخدام اللغة ( هابرماس : ١٩٩١ ، ص٢٨٨) . أما استخدام اللغة [illegible] ، تلك الاستخدامات الأخرى لها ، فهي استخدامات تعتمد على الشكل الأصلي .

ويؤكد هابرماس أن إقحام السلطة في علاقات دائمة مقدمة النموذج بين [illegible] من شأنه أن يشوه التوجه الأصلي نحو الفهم، وهذا بدوره يقوض [illegible] العقلاني. وبالرغم من ذلك، فطبقاً لرؤية هابرماس، فإن عقلانية [illegible] التي يجب أن تكون ما هو أكثر من مجرد نتاج المنظرة، وتبنى هابرماس [illegible] فيما يتعلق بالعقلانية التي تتميز بها الغرب في مقابل [illegible] التي يعتقد في أنها تميز مجتمعات أخرى. وهذا ما يرجح [illegible] التي تعمل على التشويه، فإنه لا يمكن التسليم بالعقلانية في الحياة [illegible] بعد ذلك، فقد طرح تفسيراً للعقلانية في الحداثة على أنها عملية تاريخية محددة. ([illegible] ١٩٨٤، ص٤٣). حيث أن ما يميز الخبرة العقلانية عن تلك التي [illegible] تعتقد أن: الحاجة إلى تحقيق الفهم لا تقوم إلا بمجرى قليل من التفسير للعقلانية المعتمدة والمعتمدة على الفهم، بل إنها على الأغلب (تقوم) [illegible] التي تتميز بالمخاطرة لما بها من دافع عقلاني. (المرجع نفسه، ص ٣٠٤).

ويرى هابرماس أنه لا ينبغي أن نتوقع أفراداً عقلانيين ومستقلين إلا في مجتمع [illegible] عقلانية كبيرة. ومع ذلك، فهابرماس شأنه شأن [illegible] في [illegible]، [illegible] هؤلاء الأفراد حتى في المجتمعات العقلانية، كما يعرض فكرة [illegible] لنموذج [illegible] العقلانية [illegible] في هذه المجتمعات [illegible] نفكر [illegible] من [illegible]. لا [illegible] أفراد أحرار ومتساوين [illegible] هابرماس [illegible] في ضوء المحاولة للوصول لاتفاق [illegible] عقلاني. (هابرماس، ١٩٨٣، ص ٢١١، ١٩٩٠، ص ١٨١).

ومع ذلك، فإن اقحام عالم السلطة و [illegible] يؤدي إلى [illegible] على أساس من اهتمامات أخرى، ويحول الاتفاق [illegible] ومثل [illegible] الاتفاق الذي ينشأ عن الخوف، والإذعان وانعدام الأمان ومثل هذه [illegible] اللاعقلانية الأخرى. ومن هذه الناحية، يصبح تأثير السلطة [illegible] التفكير العقلاني حتى لو كان ذلك في مجتمع عقلاني.

ويرى هابرماس وجود جانب مختلف للتفكير العقلاني في العالم وهو ما يؤدي إلى [illegible] مجال عام سياسي لأفراد معنيين، وينتبه إلى شروط شرعية

لسيطرة السلطة تتخذ هذه وسيلة للنقد المستتر (هبرماس ١٩٨٤، ص٣:٤)
و يستدعي هبرماس هنا كثير من صور المجتمع الشمولى ولا سيما ... و التى
تلعب دورا مهما فى منظومة القوة.

فى رسالته الثانية و كذلك فكرة أن تفاعلية اليومى تقوم على الأسس الأخلاقية
لنقد سلطة المجتمع و فى الواقع ، فإن فكرة المجال العام لدى هبرماس تقع
مع فكرة المجتمع المدنى التى ذكرناه من قبل. أما عن أن كل المجال
العام المدنى سواء كان له وظيفة أم لا ، فيعتمد ذلك عملنا على النحو الذى تظل فيه
منظمة [illegible] السلطة.

أما عن نقد هبرماس للنظرية الاجتماعية الماركسية فى نظرتها لعملية
بناء المجتمع ذاته فقد نلاحظ [illegible] أنه ينتج فيبرى فى العقلانية كما يأتى
بعده [illegible] و يكتشف لوكاش فى المرحلة شيئا من الأهمية
فى توقع يرى هبرماس أن تفكك المجتمع من عناصر الحياة المعيشة
[illegible] و لعل هذا ما يجعل [illegible] تصحيح [illegible] مقولة نظرية وكذلك فقد
[illegible] عملية التفكير العقلانى من فقدان للمعنى ، و كذلك تطوير يؤدى إلى
فقدان الحرية فى تجربة [illegible] ما يرى فيبر و أصحاب النظريات الأوائل فى مدرسة
فرانكفورت هذه [illegible] و غيرهم من [illegible] تفرقت [illegible]
[illegible] العقلانى [illegible]. فيؤكد هبرماس أنها تعبر عن الفصل بين [illegible]
[illegible] (هبرماس ١٩٨١، ص٣١٨) وحيث يرى هبرماس أن التفكير
العقلانى يؤثر [illegible] التى يمكن أن تظهر فيها و [illegible] الإعلام الاجتماعى[5]
[illegible] السلطة ، المال ، وأن هذه الوسائل الإعلامية التى عملها [illegible] فى سياق
[illegible] كما أن [illegible] أسسها فى اتجاه يخالف الحياة المعيشية المهيمنة.
(المرجع نفسه) . و لا نهتم تفاصيل تلك العملية هنا ، فما يعنينا فى المناقشة
الحالية ما زال فيبر وأصحاب النظريات الأوائل فى مدرسة فرانكفورت من
[illegible] للتفكير العقلانى يمكن أن يصفها هبرماس بأنها "أشكال
تكنولوجية مختلفة تتحول فيها الإعلام من الحياة إلى استعمار الحياة"
(المرجع نفسه) أما كلمة التكنولوجى هنا ، فنرجح أنه ربما يكون بالإمكان هنا تطوير
ذلك عبر تكنولوجية [illegible] تظل فيها العالم دون تشويه سواء بفعل الإعلام
الاجتماعى أو [illegible] الإكراه .

[illegible]

[illegible] ... في كل ... [illegible]

(١) [illegible]

[illegible]

نحتى ضقانه .

[illegible]

عن المنطقة السيمية .

[illegible]

# الهوامش

١. قرل مفرحات سر ١٩٨٩ودن ١٩٨٩العسر ١٩٩٣و نداول أوستريش١٩٨٢ لاحظ تمذهب الرواقى فى هذه الفترة حول تصورات لوك.

٢. هحل (فى فلسفة الحق )الذى ينسب إليه المدخل التمييز الواضح بين المجتمع المدنى والدولة - بالرغم من أن المجتمع المدنى بالنسبة لهيجل يضمن المؤسسات الحكومية ( مثل الشرطة كجهاز تنظيم الداخلى) و الذى يعد جزءا من الحكومة الآن. لقد انشغل ماركس والماركسيون بفكرة المجتمع المدنى باعتباره مجالا للفعالية متميزا عن الدولة ، و كذلك الراديكاليون فى القرن العشرين والذين عاشوا فى ظل أنظمة الحكم الشيوعية و نادوا بتطوير مثل هذا المجتمع المدنى - بالإضافة إلى الديمقراطيين الراديكاليين فى الغرب - ممن نادوا بتحويل المجتمع المدنى ذاته إلى مجتمع ديمقراطى . انظر كيين ١٩٨٨و مناقشته الموجزة عن هذه الرؤى و غيرها للمجتمع المدنى .

٣. قمت فى مواضع أخرى بمناقشة الصعوبات التى يتضمنها تناول الطبقات على أنهم كانوا فاعلين ( هندس ١٩٨٧) .

٤. بعض مدى نجح هابرماس فى تجنب الصعوبات التى واجهها الجيل الأول من أصحاب النظرية النقدية موضعا للجدل . انظر مناقشة ميلز ١٩٨١.

٥. أول من ناقش فكرة الإعلام الاجتماعى هو بارسونز فى مناقشته للسلطة (بارسونز ١٩٦٩ أ ).

# الفصل الخامس
# الانضباط والرعاية
# آراء فوكو حول السلطة والسيطرة والحكم

كما يذكر المؤلفون الذين تناولتهم فى الفصول الأولى من هذا الكتاب، وبالرغم من أنها تنتقص قدرات من يمتلكونها، إلا أنها تستطيع التحكم فى الآخرين [illegible] فرض عنها تقييداً على حرية هؤلاء الأشخاص. ومن هذا المنطلق [illegible] نتعرف على آثار السلطة بالإشارة إلى الظروف الواقعية المعتادة [illegible] من الآخرين تمنع ضحاياها من أداء ما كان يمكن لهم فعله، والحصول على ما كان يستطيعون الحصول عليه، وكذلك فإنها تحول دون [illegible] يفكرون فيه. أما فيما يتعلق بالسلطة السياسية على وجه التحديد، فقد أولى الفكر السياسي الحديث اهتماما خاصا بأمور تتعلق بالعاقل والشرعية [illegible] وقام بتعريف أهم جوانب السلطة السياسية بالرجوع إلى حالة هؤلاء الذين يعتبرون فى الواقع " عوامل أخلاقية مستقلة ذاتية، وذلك من حيث المبدأ على الأقل. ونتيجة لذلك فإن فرض السلطة يعد أمرا شرعيا إذا ما قام على الموافقة الحقيقية أو الضمنية لمثل هؤلاء الأشخاص. أما كافة الأشكال الأخرى التى [illegible] السلطة، فإما أن ينظر إليها على أساس من شرعيتها أو أنها فى أفضل الأحوال تتعلق بأشخاص أقل استقلالا، وبالتالى فإنهم يفتقدون القدرة على منح الثقة أو سحبها.

أما فى حالة النظرية النقدية، فبوجه عام، هناك نوع محدد من السلطة يعرف بأنه أهم العوائق فى طريق تحقيق استقلال الفرد. [illegible] ترجع أهميته هنا بالتحديد إلى إصرار فوكو على أن دراسة السلطة تحتاج إلى عدم الانشغال بمسائل تتعلق بالعاقل والشرعية، فنحن "إنما نحتاج إلى قطع رأس الملك، وهذا ما لم نقم به فى النظرية السياسية" (فوكو ١٩٨٠، ص١٢١). وهذا الفصل يقوم بالتحديد بتحليل فوكو للسلطة، خاصة السلطة الحكومية، كما يبين اختلافه عن تحليلات السلطة التى عرضت لها فى الفصول الأولى من هذا الكتاب.

وسابدا بمناقشة فوكو للفروق القائمة بوجه عام بين السلطة من ناحية وبين السيطرة و الحكم من ناحية أخرى . حيث ينظر فوكو إلى السلطة باعتبارها " بنية [illegible] ( [illegible] ) [illegible] أفعال أولئك الأحرار . وفى رأيه، [illegible]

[illegible]

يتم بها تنظيم السلوك .

[illegible]

[illegible]

[illegible] المشكلات التي تواجهنا عند مناقشة [illegible] السلطة [illegible] فيه [illegible] جوهريا في استخدامه للمصطلح [illegible] في [illegible] **ضبط وعاقب** (١٩٧٩) [illegible] **تاريخ الجنسانية** (١٩٧٩ب). وصف [illegible] فوكو [illegible] أن [illegible] [illegible] من عصور السلطة [illegible] ويعترف [illegible] أنه [illegible] مصطلح [illegible] (المرجع نفسه [illegible] فوكو ١٩٨١، ص [illegible])

[illegible] القيد الأحد [illegible] في الفصل الأول [illegible] في الفكر السياسي [illegible] للسلطة، خاصة فيما يتعلق [illegible] فوكو للحكومة [illegible] السلطة [illegible] الاستعمال، وفي [illegible] علاقات السلطة [illegible] استراتيجية [illegible] على حقيقة أن بعض الناس يحاولون تحديد سلوك [illegible] أن يطلق عليها "سلطة" [illegible] حالات السيطرة، لدينا التقنيات الحكومية[*] (١٩٨١، ص [illegible])

---

(*) يقصد فوكو بالتقنيات الحكومية [illegible] [illegible] الأخرى [illegible] الاستراتيجية [illegible] لاستراتيجية السلطة على [illegible] [illegible] ولا تتصادم، مع المصطلح [illegible].

- انظر د. محمد علي الكردي، [illegible] المعرفة [illegible] فوكو، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٢، ص [illegible]. (المترجم)

[illegible] أنواع لعلاقات السلطة، هي: [illegible]

[illegible] ونظام الحكم. وفي هذا الجزء [illegible]

[illegible] النوع الثالث في الجزء القادم [illegible]

[illegible] نطرح أنه وفقا لرؤية فوكو [illegible]

[illegible] الواقع فإن هذا هو صميم فهم فوكو للسلطة

[illegible] السمة الكلية للأفعال" (فوكو ١٩٨٠، ص ٢٢٠)

[illegible] أي هؤلاء ممن لا يتخذ سلوكهم [illegible]

[illegible] بل إن السلطة تتم ممارستها على هؤلاء

[illegible] أنها تهدف إلى التأثير على ما [illegible]

[illegible] أن تعريف هوبز للسلطة يشير إلى

[illegible] لا تشترك فيما بينها إلا في حقيقة أنها [illegible]

[illegible] وهناك نقطة مماثلة لدى فوكو دون المفهوم [illegible]

[illegible] أن السلطة بهذا المعنى تصبح في [illegible]

[illegible] يمكن أن تؤثر على أفعال الآخرين، وهذا [illegible]

[illegible] السلطة قد تختلف بشكل كبير فيما بينها بحيث [illegible]

[illegible] المسرح، بينما يكون الآخر متفرقا من [illegible]

[illegible]

[illegible] تحدد اعتبار السلطة وما تستدعيه من مقاومة و[illegible]

[illegible] الإنساني؛ فالسلطة توجد في كل مكان، منفتحة [illegible]

[illegible] أي هدف كما يمكن تحليل استخدامتها ضد

[illegible] نوعا، وباستثناء مثل هذه الاجزاءات عبر

في هذه الفقرة يتم التعريف بثلاثة أنواع لعلاقات السلطة، هي ما أسميه بين حريات و السيطرة ونظام الحكم. وفي هذا الجزء أتناول النوعين الأول و الثاني، ثم أنتقل إلى النوع الثالث في الجزء ... السلطة كعلاقات استراتيجية بين حريات. تطرح أنه وفقا لرؤية فوكو هناك ... وضده بين السلطة و الحرية. وفي الواقع فإن هذا هو صميم فهم فوكو للسلطة بوجه عام، وهي كما يعرضها " **البنية الكلية للأفعال**" (فوكو ١٩٨٠، ص ٢٢٠) وهي تؤثر على أفعال الأفراد الأحرار، أي هؤلاء ممن لا يتحدد سلوكهم انطلاقا كلى عن طريق القوة الجسدية، بل إن السلطة تتم ممارستها على هؤلاء ممن هم في موضع اختيار، كما أنها تهدف إلى التأثير على ما سيكون عليه اختياراتهم. وقد ذكرت في الفصل الثاني أن تعريف هوبز للسلطة يشير إلى مجموعة متغايرة من السمات والممتلكات لا تشترك فيما بينها إلا في حقيقة أنها قد تثبت فائدتها لمن يملكها. وهناك نقطة مماثلة لدى فوكو دون المفهوم المختلف للسلطة باعتبارها بنية للأفعال: إن السلطة بهذا المعنى تتضمن في الأدوات والأساليب وكذلك الإجراءات التي يمكن أن تؤثر على أفعال الآخرين، وهذا أيضا من شأنه اقتراح أن أشكال السلطة قد تختلف بشكل كبير فيما بينها بحيث يكون أحدهما مركزا ومنظما في التدرج، بينما يكون الآخر متفرقا من الناحية الاجتماعية.

ووفقا لهذه الرؤية يجب اعتبار السلطة، و ما تستدعيه من مقاومة ومراوغة، سمة كلية الوجود للتفاعل الإنساني؛ فالسلطة توجد في كل مكان، ومتاحة لكل الأشخاص، وقد تنشأ عن السعي وراء أي هدف كما يمكن تخيل استخدامها وفقا لأكثر الاعتبارات المساعدة والنفعية تنوعا. وباستثناء مثل هذه الإجراءات عبر

[illegible]

[illegible]

[illegible] الذات والسلطة the Subject and Power [illegible]

[illegible] تلا : كيف تحدث الأشياء ؟ [illegible]

[illegible]

[illegible] من أين تنشأ ؟ ( فوكو ١٩٨٢، ص ٢١٧ ).

[illegible]

---

(*) [illegible] Subject [illegible] Subjectivity [illegible] معنى الخضوع .

[illegible] (المترجم)

[illegible]

[illegible] والسلطة The Subject and Power [illegible]

[illegible] : كيف تحدث الأشياء ؟ *

[illegible]

ومن أين تنشأ ؟ (فوكو ١٩٨٢، ص ٢١٧).

[illegible]

---

(*) [illegible] Subject [illegible]

[illegible] Subject [illegible]

معنى للخضوع .

[illegible]

[illegible] أو تعديل أسلوب السلطة . وفي
[illegible] التي قد ينشأ عنها التدخل خشية من
[illegible] فوكو [illegible] دراسة السلطة [illegible]
[illegible] الفعالية من النوع الذي يبدو أن تتطلبه
[illegible] الفصل الثاني . وبخلاف ذلك، يرى فوكو أنه
[illegible] للأفعال التي تؤثر في أفعال الآخرين، في
[illegible] المقاومة والمراوغة التي تواجه هذه الأفعال .
[illegible] لتأثيرات السلطة أحرار؛ إذ أنهم بأنفسهم
[illegible] الآخرين . أي أنهم يمارسون السلطة من أجل
[illegible] فوكو أن علاقات السلطة غالبا ما تكون عبر
[illegible] .

[illegible] ممارسة السلطة تعد بالفعل مسألة لعبات
[illegible] فوكو هذا المنطق للسلطة بالإشارة إلى الطرق
[illegible] الحقيقة .

[illegible] بالرغبة في تأدية الأمر، وفي أثناء
[illegible] التي يمكن أن يشعر بالرغبة فيه الآخر ، وذلك
[illegible] (فوكو، ١٩٨٨، ص١٢)

[illegible] بهذه الطريقة . فلا تختلف عن العلاقات
[illegible] والتي تم وصفها في كتب أرسطو " السياسة "
(١٩٩١، ص ١١) [illegible] ومرة أخرى . فمن هذه الناحية،
[illegible] منحرفة عن تصور السلطة كقدرة صرفة، وهو ما تم
[illegible] التصور الأخير أن هؤلاء ممن لديهم
[illegible] على من هم أقل منهم سلطة، بحذر من
[illegible] وسلطة أخرى . وكما سنرى، يبدي
[illegible] التي يمكن قلبها، إلا أنه يدرك أن علاقات
[illegible] في الاختلاف . وقد قمت في بداية هذا الجزء
[illegible] " السيطرة " من أجل تعيين ما يطلق عليه في
[illegible] تشير السيطرة إلى تلك العلاقات عبر

... والتي تكون فيها لدى الأشخاص التابعين مجالا محدودا ... لأن هامش الحرية لديهم يعتبر محدودا للغاية بتأثيرات السلطة ... ١٩٨٨، ص ١٢ ). و في هذه العلاقات فإن هؤلاء الذين يسودون تكون ... أن يكونوا قادرين على فرض إرادتهم حتى و لو كان ذلك ... ضد مقاومة الآخرين ممن يشاركون في الفعل " (فيبر ... ص ٩٢٦) وبعبارة أخرى ، إن السيادة هي شكل خاص لممارسة السلطة . ... لا يتكون الوضع من جانب واحد .

... أن علاقات السلطة قد لا تكون متوازنة بشكل تام أو أنه ... حقا للمرء بأن يذكر أنه يتمتع بـ" تكامل سلطته " على الآخر، حتى ... ممارسة السلطة على شخص آخر بالحد الذي يجعل الأخير يقدم على ... و ... نفسه من النافذة أو يقتل نفسه.(فوكو ، ١٩٨٨، ص١٢) .

... ما يراه فوكو إشكالية في مناقشته الأولى للسلطة فيأتي نتيجة لحقيقة أن ... لا تفرق كثيرا بين علاقات السلطة بشكل عام و السيطرة بوصفها ... من علاقة السلطة التي تتميز بثباتها و ترسخها . و نظرا لأن فوكو ... السلطة على أنها سمة كلية الوجود للتفاعل الإنساني، إلا أنه يمكن ... الأكثر مما ينبغي ذكره بهذا الشأن في إطار أنه لا يمكن الإفلات من ... التراتب الهرمي للسلطة.

و في الواقع، فقد تم التعبير عن هذه الرؤية تحديدا بقوة في كل من تفسيري ... و نيتشه للتاريخ بأنه " عرض متكرر و لا نهائي للسيطرة " ( فوكو ١٩٧٧ ، ص ١٥٠ ) .

إن أي سيطرة قد تثبت على مر التاريخ من خلال الطقوس و الإجراءات ... التي تفرض الحقوق و الالتزامات .......) . فالقانون ما هو إلا اللذة ... المحسوبة و الملحة لدى السلالة الموعودة، و هو ما يسمح باستحضار ... جديد للسيطرة وكذلك العروض المتكررة و التعصبية لمشاهد العنف ... الإنسانية لا تتطور بالتدريج من صراع إلى آخر إلا عندما تصل إلى ... حيث يحل حكم القانون محل الصراع ؛ كما أنها تصب كل أشكال العنف ... في نسق من القواعد و القوانين . و من ثم ، تتقدم من سيطرة إلى أخرى. (فوكو ١٩٧٧، ص ١٥٠، ١٥١).

[illegible] (١٩٦١، ص١٩) [illegible]

[illegible] علم الاجتماع و التاريخ [illegible]

[illegible] (١٩٦١، ص٢٠) [illegible]

## نظام الحكم (الحكومة)

الحكم هو [illegible] (١٩٦١، ص١٩) [illegible]

الحكمانية(*) Governmentality (١٩٩١)، يوضح فوكو أنه بالرغم من وجود أهداف و مجالات مختلفة محددة يطلق عليها هذا المصطلح ، فإن هناك أيضا الا حكم المرء نفسه و حكمه عشيرته و كذلك حكم دولة أو مجتمع، ولكن فوكو يتفق كذلك أيضا حقيقة أنه يمكن دراسة علاقة وطيدة بين مجالات الحكم الشخصي و كذلك السلوك الشخصي ، فعلى سبيل المثال إن الحكم الناجح للآخرين يعتمد في المقام الأول على مقدرة هؤلاء ممن بيدهم الحكم على حكم أنفسهم . أما بالنسبة للمحكومين، فيجب أن يهدف حكمهم إلى التأثير على سلوكهم نحو الذي يتحلى به أعلى درجات السيطرة — أي أنها يجب أن يعمل من خلال قدرتهم على تنظيم سلوكهم الخاص . ومن هذه الناحية أيضا، غالبا ما يعتمد حكم الآخرين حكم ناجح يعتمد على مقدرة هؤلاء على حكم أنفسهم، و لذلك يجب تأمين الظروف التي في ظلها يستطيعون الفعل . و مع ذلك فهناك نوع من الارتباط الذي يدركه فوكو بين الاستخدامات المختلفة لكلمة "الحكم"، فإن الجزء الأكبر من الأعمال التي نشرت له في الفترة التي سبقت انتهاء العقد في أمر السلطة يأخذ شكل جينيولوجيا الأخلاق(**) ، حيث يركز على مسائل تتعلق بحكم المرء نفسه و لا تقوم بدراسة حكم الآخرين بشكل كبير إلا من أجل أن يؤكد على أن الأمر الأكثر أهمية. وقد استطرد فوكو في دراسة حكومة الآخرين في إطار سلسلة من المحاضرات بالجامعة الفرنسية في عام ١٩٦١ , ١٩١٩ لم يتم نشرها باستثناء محاضرة الحكمانية. و بخلاف ذلك، فإن تحليل فوكو لحكومة الدولة يجب أن يتم استخلاصه من الأفكار التي تم توضيحها في عدد قليل من المقالات والمقابلات الشخصية التي تعتبر غامضة في كثير من الأحيان .

---

(*) يستهدف فوكو من محاضرته عن الحكمانية Governmentality تعديله لمفهوم السلطة، إذ تعني الحكمانية مجموعة المؤسسات والعمليات والتحليلات و الحسابات التي تسمح بممارسة ذلك النمط الخاص، والمعقد من السلطة.

انظر د. الزواوي بغورة، مفهوم الخطاب في فلسفة ميشيل فوكو، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠م ص٢٤٢ ، ٢٤٥

(**) يمكن تقسيم أعمال فوكو إلى قسمين ، الأركيولوجيا و الجينيالوجيا فبينما تنتمي إلى الأركيولوجيا المعرفة، ونظام الخطاب تنتمي إلى الجينيالوجيا كتبه الأخرى مثل تاريخ الجنون في العصر الكلاسيكي، المراقبة و العقاب، تاريخ الجنسانية. وتعني الأركيولوجيا عنده بحث في الشروط التي تكون الذات من خلال العلوم الطبيعية والإنسانية، أما الجينيالوجيا فهي بحث في علاقات تكوين الذات من خلال تنظيم الممارسات والحياة الجنسية لديه، وكيفية التعامل مع الجسد . (المترجم)

[illegible]

ومن هذه الناحية فقد تطورت الحكومة على تعدد الحكمات وكثافة معارف شتى، ككل مجموعة ... وهو ما لا يوجد ... مما يمنع للسلطة. ويعني ذلك أن الحكم ... نتوقع أن يوجد في أغلب المجتمعات الإنسانية إن لم يكن جميعها. ولكن ... في هيئة الحكومة التي تم التوصل إليها لأول مرة في الغرب تخضع عند (فوكو ١٩٩١، ص ٩١). وما يجب فهمه هو أن ... الحكم ... مستمرة في حد ذاتها في نفس الوقت. أما النقطة التي يؤكد فوكو فيها أن هناك نوع من التفكير المحدد في شكل الحكم (والذي أوضحه فيما بعد) كما أنه يرى أن الحكم نفسه قد شهد تنوعا يتعلق بالسيطرة المباشرة من ناحية، وعلاقات السلطة عبر ... والقانونية للمجتمع من ناحية أخرى.

وفي الواقع ... فوكو بعض الأسئلة التي تتعلق بالحكم والتي طرحت في ... من القرن السادس عشر بأوروبا هي: ممن يتكون الحكم من الأشخاص أو المؤسسات التي يمكن لها أن تقوم بالحكم أو ... يتم حكمهم أو ... لذلك.

ثم ننظر إلى هذه الأسئلة ... أنها الأكثر ... في أعقاب ... أولا: انهيار المؤسسات الإقطاعية وتكوين الولايات الإقليمية والإدارية؛ حيث كانت إحدى النتائج الهامة لإضعاف الروابط الإقطاعية أن أمور السلوك الفردي لم يعد محكوما ... بعضهم فعلا عن طريق علاقات مماثلة من الاعتماد الشخصي والالتزام المتبادل، أما ما يخص حكم المرء نفسه ومن يمكن أن يدعي أداء الحكم

[illegible] لهما أهمية خاصة في الدولة التي كانت تحاول فيه الولايات [illegible] الإصلاح أدلمها الاتحاد و [illegible] الطلاق. أما ظهور الدولة كبنية [illegible] عنها و منفصلة عن شخص أو أشخاص يقومون بالتحكم و الذين [illegible] هذا المبدأ على الأقل وأن الأمور التي تخص حكومة الدولة أو [illegible] عن الدولة بمعنى فصلها عن مسائل تتعلق بالسلطة الشخصية [illegible] التطور النسبي الذي في أثناء الإصلاح والإصلاح المضاد [illegible] حول الحدة الروحانية على مستوى الصراعات داخل وخارج [illegible].

وقد نتج عن هذا التطور دول كاثوليكية و أخرى لوثرية و كالفينية [illegible] على خدمة إدارات الدولة ومن ناحية أخرى، فإن المشكلات الشائعة التي [illegible] الأعراف المختلفة والتي تمت فكرة أن الدولة منفصلة و أهداف [illegible] من النوع الذي لا يقوم على التبريرات اللاهوتية المتنازع عليها. ووفقا [illegible] نظريين، تحول التأكيد على وجود منطق للدولة بمبرر لا يخضع لشيء ولا يتعلق بسلطة أو بعاهل.

وبينما يركز فوكو في محاضراته على مبدأ "الحكم"، فإنه يؤكد المجال [illegible] أي أنه يؤكد مسائل تتعلق بحكم دولة أو مجتمع كما أنه تعني بالسلوك في تحليله إلى المعنى الأساسي للحكم الذي ينظم السلوك من خلال تطبيق أكثر أو [illegible] عقلانية للوسائل التكنولوجية الملائمة. و بهذا المعنى و على سبيل المثال [illegible] فوكو ذلك أولا : أن فعاليات الدولة تتخذ طابع الحكومة التي تهتم بسلوك [illegible] بوصفه متميزا عن التدخلات الخاصة وتقييد الفنون وكذلك السيطرة [illegible]. من هذه الناحية يعد فوكو قادرا على الإشارة إلى حكمنة الدول (فوكو ١٩٩١، ص١٠٣). وثانيا : أن الدولة ذاتها مجموعة من الأدوات داخل نظام عمل [illegible] لحكم. إن تكنيكات الحكم تقوم بتعريف و إعادة تعريف ما لا يدخل في أداء الدولة، و أن تحول العام في مقابل الخاص هو لب نقد في مقدار الخاص.

ومن هذه الوجهة، فإن الدولة ذاتها لأنهما في دراسة السلطة الحكومية؛ حيث أنها تعد مجموعة من الأدوات الأكثر أو الأقل ارتباطا بقدر ما تعبئ الاستراتيجيات الأكثر للحكومة التي تدمج وتتوزع داخلها أدوات الدولة، مساعدة

من قبيله هذه النقطة فيما بعد . ومع ذلك يذكر فوكو أيضا استخداما أكثر تحديدا لمصطلح " الحكم " يتعلق مباشرة بتصورات السلطة السياسية التي قمت بدراستها في الأبواب الأولى، ومن ثم يذكر:

من بين كل هذه الأشكال للحكم التي تتداخل في نسيج الدولة أو المجتمع يظل هناك شكل واحد خاص ومحدد كما يوجد التساؤل عن تعريف الشكل المحدد للحكم والذي يمكن تطبيقه على الدولة ككل. ( فوكو ١٩٩١ ، ص ٩١ ).

وبالموازنة " للشكل الخاص والمحدد " للحكم يهدف فوكو إلى تمييز قيادة حكم الدولة وقيادة الدولة بالحكم ، و كذلك حكم المرء لذاته أو حكمه عشيرته وكذلك تمييزها عن شكل الحكم الموجود في مجتمعات أوروبا الإقطاعية الحديثة أو التراث الكلاسيكي وبهذا المعنى تحديدا ، ينبغي عدم الخلط بين حكم الأمير أو حكم الإقطاعي أو حكم الإمبراطور أو حتى بالحكم الجماعي على أنفسهم أو على الآخرين. و لدى علينا ما يذكر أن المجتمعات المستقلة باليونان والجمهورية الرومانية تقوم بممارسته . ولاشك أن كثيرا مما هو موضع جدل في هذه الاختلافات تناولته الإشارات التي ذكرناها فيما سبق وأن عنصر الحساب العقلاني هو ما يميز الحكومة عن الأشكال الأخرى للسلطة . غير أن هناك عنصرا مهما آخر يظهر في مقابلة فوكو بين الفهم الحديث المبكر لفن الحكم وما يطلق عليه إشكالية الأمير – أي تصور الحكم كما أوضحه نص ماكيافيلي الذي يحمل نفس الاسم المكتوب في صفحة ١٥١٣ ؛ حيث تهتم إشكالية الأمير بقدرته على الاحتفاظ بإمارته. و يذكر فوكو أن الأثر الأدبي المضاد لميكافيلي في القرنين التاليين له يأمل في استبدال هذا الاهتمام بشيء جديد آخر، يسمى " فن الحكم " ( فوكو ١٩٩١ ، ص٩٠ ). و يضيف مؤكدا ملاحظته أن:

فن الحكومة يجد أول أشكال تبلوره منتظما حول موضوع " مصلحة الدولة " الذي لا يفهم بالمعنى السلبي و الازدرائي الذي يحمله اليوم .... و إنما يحدث ذلك بالمعنى الشامل أو الإيجابي؛ إذ يتم حكم الدولة طبقا للمبادئ العقلانية الفعلية، والتي لا يمكن أن تكون مشتقة من قوانين طبيعية أو إلهية أو مبادئ الحكمة والحصافة (المرجع نفسه، ص ٩٦_ ٩٧ ، مع التأكيد على ذلك ).

ويرى [illegible] أن تفسير فوكو لفن الحكومة ليس محددا ولا يصلح لموضوع الدولة ومع ذلك ، فإن هذه الحكومة المعاصرة الأخيرة تثير سمة أساسية [illegible] الذي لمصطلح " الحكم " الأكثر تحديدا . وفي رأي فوكو ، فإن ما يميز [illegible] الحكم عن المصطلحات الأخرى للحكم السياسي هو ارتباطها بظهور الدولة [illegible] الحديث باعتبارها تشير إلى : أولا : بناء مؤسساتي متميز يمكن رؤيته [illegible] عن الأمير أو أي مالك آخر لسلطة الحكم [illegible] ، وثانيا : [illegible] أو تحكمه مثل هذا البناء المؤسساتي [illegible] وفقا لهذا الاستخدام الأكثر [illegible] أن تعريف النظرية السياسية الحديثة للحكم [illegible] الدولة (الحكومة) بعد [illegible] . ومع ذلك ، فإن [illegible] في أنه [illegible] هذه الرؤية .

ويمضي فوكو في تساؤل [illegible] في الحكم وهو يشكل النمط [illegible] الذي عاقا في طريق تطور فن الحكومة (فوكو ١٩٩١ ، ص٩٧) و [illegible] عدة لهذا العائق . ويرى فوكو أنه إن فكرة مصلحة الدولة [illegible] ممارسة السيادة أي مصلحة الدولة [illegible] في [illegible] في [illegible] أن النظر إلى سلطة الحكم على [illegible] محدودة لمشكلة كيفية إدارة [illegible] الآخرين [illegible] السلطة كحق و [illegible] التي تسمح [illegible] الشرعية [illegible] لمشكلة الحكم بصورة عملية . أما عن السبب الذي [illegible] الحكم [illegible] على مشكلة السيادة . فهو كما يراه فوكو ظهور [illegible] . وكذلك معدلات [illegible] الخ . (فوكو ١٩٩١ ، ص٩٩) ؛ أما [illegible] في تلك الأمور التي تدخل في اطاره . وهناك [illegible] من [illegible] فيما بينهما . أولا : ما [illegible] الأفراد [illegible] الأسرة [illegible] ووضعها النادر كنموذج للحكم [illegible] الشعب [illegible] إلى ما يحكمه . ثانيا : كما [illegible] فوكو ، أن أفراد الشعب .

يظهرون في المقام الأول [illegible] الغاية النهائية للحكم ، بعكس السيادة ، لا ينتمي الحكومة إلى الحكم ذاته ، بل إن هدفها رفاهية أفراد الشعب والعمل على تحسين أحوالهم وكذلك زيادة أعمارهم والحفاظ على صحتهم ، وأن [illegible] في

[illegible] أن [illegible] الحكومة ليس مجرد توضيح لموضوع [illegible]. [illegible] هذه الحكومة [illegible] الأخيرة تبرز سمة أساسية [illegible] الأكثر [illegible]. وفي رأي فوكو [illegible] الأحدث للحكم السياسي هو ارتباطها بفكرة الدولة [illegible] أولاً: بناء مؤسساتي ممتد يمكن رؤيته [illegible] أي [illegible] لسلطة العاهل ارتباطها [illegible]، وثانياً: [illegible] البناء المؤسساتي. و طبقاً لهذا الاستخدام الأخير [illegible] السياسة الحديثة للحكم بأنه [illegible] الدولة [illegible] مناقشة فوكو [illegible] في أنها [illegible].

[illegible] و هذا الشكل [illegible] الحكومة (هندس ١٩٩١، ص٩٧). و [illegible] أهميتنا أن [illegible] مصطلح الدولة [illegible] أن مصطلح الدولة [illegible] أصبح في [illegible]. [illegible] سلطة العاهل على [illegible] على [illegible] الأخرى، و [illegible] الشرعية [illegible] أما عن [illegible] التي [illegible] الحكم أن [illegible] فهو [illegible] ظهور نوع [illegible] (هندس ١٩٩١، ص٩٩) [illegible] الأول [illegible] على أنها جزء من [illegible] أفراد الشعب:

[illegible] في [illegible] الأول و [illegible] للبحث و [illegible] الحكومة [illegible] أفراد الشعب و [illegible] على [illegible] على [illegible] و [illegible]

[illegible] الحكومة [illegible] هذه العلاقة [illegible] للسلطة ([illegible]
ص [illegible])

ويشار [illegible] مفهوم الحكومة [illegible] إدارة الدولة ومؤسساتها [illegible]
[illegible] ومن هذه الناحية، فإن هناك [illegible]
[illegible] الحكام، وأنها العناصر
من [illegible] في الفقرة السابقة على أن
الحكومة [illegible] ما تدخل في نطاق [illegible]
[illegible] العامة والخاصة وهكذا (فوكو ١٩٩١،
ص [illegible]). [illegible] الأسس العقلانية المحددة للحكم. وعند
[illegible] دراسة فن
[illegible] الأسس [illegible] فإنما رأينا في
[illegible] العامة للحكم، إلا أن هناك
[illegible] على الرغم من أنه [illegible] هي ما تعده
[illegible] ثم إنه يولي اهتماما خاصا
[illegible] الانضباط، والسلطة الرعوية، والمراقبة [١]
[illegible] لتحديد ما يذكره فوكو عن كل من
[illegible] أولا إلى التعرف على تحليله. كما أوضح من
[illegible] في فهم فوكو للحكم [illegible] الجزء الأخير [illegible]
[illegible] في الفهم الواسع للسلطة السياسية الذي [illegible]
[illegible] في الباب الأول.

## الانضباط

في الجزء [illegible] من كتابه **اضبط وعاقب** يصف فوكو نظام الانضباط بأنه
[illegible] من [illegible] السلطة ظهر [illegible] في القرن السابع عشر واستمر في
تاريخ [illegible] الحديث.

ونظام الانضباط سلطة تمارس على أحد الأفراد أو أكثر من أجل ترويضهم
[illegible] على ضبط النفس، وتشجيع

[illegible] من أجل تحقيق هذه الغايات [illegible] (... ص ١٠)

[illegible] الحكومة [illegible] الدولة [illegible] التي تقوم بها أفراد الشعب. ومن هذه [illegible] ظهر [illegible] مجموعة واحدة من أدوات [illegible] إلى الحكم [illegible] كثيرا ما تقوم [illegible] الأشياء العامة والخاصة [illegible] (١٩٩١، ص ٩). [illegible] عن طريق الأسس [illegible] والمعرفة [illegible] الأسس المعيارية [illegible] إلى تقديم إجابة محدودة لمسألة العامة للحكم [illegible] على الرغم من أنه [illegible] الاجتماعي والسياسي الحديث. [illegible] الانضباط، والسلطة الرعوية، و[illegible] [٨]

[illegible] من هذا الباب وأخصصه لتحديد ما [illegible]. وهدف أولا إلى التعليق على [illegible] في الفهم الفوكوي للحكم [illegible] هذا التحليل للحكم في الفهم الواسع للسلطة [illegible] في الباب الأول.

## الانضباط

في [illegible] من شأنه **اضبط وعاقب** [illegible] مفهوم الانضباط [illegible] من أشكال السلطة ظهر بأوروبا في القرن السابع عشر [illegible]

وهذا الانضباط سلطة تمارس على أحد الأفراد أو أكثر [illegible] تعمل على تنمية مقدرتهم على ضبط النفس [illegible]

قدرتهم على الانسجام فى العمل مما يجعلهم يستجيبون للتوجيه ، وكذلك فإن هذا يعمل على تشكيل شخصياتهم بطرق أخرى .

وبالرغم من أن الانضباط ينطوى غالبا على الاضطهاد ، فإن فوكو يتمسك بأنه لا ينبغى رؤيته على أنه ذو طبيعة سلبية أو قهرية ، حيث يراه فوكو أكثر انتظاما وإفادة ؛ إذ إن هدفها ليس بحسب تقييد هؤلاء الذين تمارس عليهم السلطة ، بل يهدف أيضا إلى تعزيز قدراتهم والإفادة منها . وقد ذكرت مقدما أن فوكو لم يوضح الفروق التى لاحظها بين السلطة والسيطرة والحكم إلا بعد انتهائه من عمله عن " نظم الانضباط " . ومع ذلك ، فمن الواضح أن كثيرا مما يجب أن يثيره عن الانضباط ينبغى وضعه فى إطار مناقشته الأخيرة عن الحكم؛ فعلى سبيل المثال ، ذكر فوكو فى محاضرته عن الحكمانية أن:

تشكل الانضباط فى التنظيم وكل المؤسسات التى تطورت فى القرنين السابع والثامن عشر - كالمدارس والمصانع وكذلك الجيوش إلخ كان يمكن تفسيرها على أساس من تطور الملكيات الإدارية العظمى ( فوكو ١٩٩١، ص١٠١، ١٠٢) .

وفى الواقع لا يسجل كتاب **اضبط وعاقب** بقدر كبير تقنيات الانضباط (سمة معظم المجتمعات الإنسانية ، إن لم يكن جميعها ) بل يسجل تزايد العروض فى القرن السابع عشر لاستخدام مثل هذه التقنيات من أجل مجموعة متنوعة من الأغراض العملية ، مثل التعليم والتدريب والتنظيم العسكرى ، وتنظيم المستشفيات والسجون ، وكذلك مؤسسات الاعتقال الأخرى . وهكذا يتحدث فوكو عن تزايد المقترحات التنظيمية فى هذا الوقت كما لو كان الانضباط أوشك أن يصبح الآن طريقة يمكن تعميمها والاستفادة من السلوك البشرى ، أى كما لو كانت تقنيات الانضباط وسيلة تقنية لضبط سلوك الآخرين ، بل إنها فى بعض الأحيان تكون وسيلة لضبط الفرد ذاته . ( ذلك بالرغم من أن فوكو يولى اهتماما بسيطا بهذه الناحية الثانية ، على الأقل فى هذه المرحلة من أعماله ) [٥] . وبعبارة أخرى ، فإن أساليب الانضباط تعد الآن أدوات قابلة للتعميم كما ذكر فى كتاباته الأخيرة عن الحكم .

و بالإضافة إلى ذلك ، فنظرا لأن استخدام الانضباط يقوم على ادعاء وجود معرفة . فإن التحسين و الإصلاح الانضباطي غالبا ما ينطويان على تغييرات مصاحبة في المجالات المتعلقة بالمعرفة . و على وجه العموم ، فهناك الافتراض الذي مفاده أنه يمكن بشكل مفيد اعتبار الأفراد و الجماعات مجموعات من القوى يمكن وضعها في الحسبان و التلاعب بها ، كما يطرح معنى تقوم فيه الأمثلة المفروضة على مستوى انتشارها و نجاحها أو فشلها على تشجيع تطوير المعرفة ، و معنى آخر يمكن به تطوير أنواع معينة من المعرفة. و من هذه الناحية ، يقترح فوكو أن هناك علاقة وطيدة بين تطور سلطة انضباطية من ناحية و بين ظهور مجالات معينة من المعرفة، على الجانب الآخر . و بالتأكيد ، هناك أمثلة من التاريخ جديرة بالملاحظة و هذا ما يطلق عليه العلوم الاجتماعية الاستشكالية[٧].

يرى فوكو أن اعتبار الانضباط أداة حكم قابلة للتعميم يتجلى في أفضل صوره في " الحكم العسكري للمجتمع " في القرن الثامن عشر حيث أن:

الإشارة الأساسية ليست إلى حالة الطبيعة ، بل إلى تروس الآلة ذات الترابط الوثيق فيما بينها، أي أن الإشارة ليست إلى العقد الاجتماعي الأساسي ، و لكن إلى أشكال الإكراه المستمرة ، وليست الإشارة أيضا إلى أشكال التدريب المنظمة وغير المحدودة أو الإرادة العامة بل إلى الطاعة العمياء .( فوكو ١٩٧٩، ص١٦٩) .

و لا يزعم فوكو أن هذا الحلم تم تحقيقه بالفعل في مجتمع يتعرض إلى الحكم الانضباطي الدقيق و الفعال ، و إنما يرى أنه يمكن رؤية الحكم ذاته على أنه يوضح فكرة الانضباط كحل لمشكلة الحكم العامة التي تنطوي على التعامل مع الأفراد على أنهم مخزون دائم للطاقة ، فهذا التطور الانضباطي للحكم يتعارض بشدة مع تشبيه السلطة الحكومية كدالة للموافقة ( الذي سبق توضيحه في الفصلين الثاني و الثالث ) . ومع ذلك ، فقد نفضل اعتبار أن استخدام الانضباط على الأقل في المجتمعات الغربية لا ينطوي بالقدر الأكبر على عقلانية مميزة للحكم ، بل إنه يشكل شكلا أساسيا للسلطة الحكومية ، و هو شكل يقوم في الواقع على حق الدوام ، و أنها تتكون بشكل أساسي من استخدامها في إطار سياقات محدودة

[illegible] فوكو مصطلح "السلطة الرعوية" و لفظة "راعي الغنم" للإشارة [illegible] و هي رؤية تدرس الحكم من منظور صورة [illegible] و [illegible] الصورة المجازية أن الحكم يهدف إلى تأكيد صالح [illegible] و التام لسلوكهم. و ممارسة الراعي للسلطة [illegible] العلاقة بين الحاكم و المحكومين. و هي علاقة تفوق [illegible] من النماذج القياسية للحكم و ما تمنحه من موافقة.

[illegible] فوكو [illegible] اهتمام السلطة الرعوية برفاهية الرعايا يفوق [illegible] يزعم فوكو، على سبيل المثال، أن صورة راعي قطيع [illegible] تختلف الاختلاف الواضح بالحرية الذي نجده في كل من الفلسفة [illegible] الجمهورية في الفكر السياسي الغربي، وأنها أيضا تختلف عن [illegible] الكلاسيكي اليوناني و الروماني.[٨]

[illegible] من القراء المعاصرين الذين يطلعون حتما على هذا الموضوع [illegible] من خلال معرفتهم بتاريخ العهد القديم الخاص باليهود و الدراسات المسيحية [illegible] في ذلك التاريخ.

و يعرض فوكو أن الصورة المجازية في العهد القديم للراعي و قطيعه [illegible] رؤية للعلاقات بين الحاكم و المحكومين، وأنها لا تنطوي على [illegible] و ما يتعلق بها من علامات تراه في رؤية سلطة الحاكم من حيث أنه [illegible] على الموافقة. فهناك ثلاث نقاط رئيسية في المقارنة التي يعقدها بين هاتين [illegible]: أولا: أن الراعي يحكم القطيع و كافة أفراده و لا يحكم إقليما كاملا [illegible] ثانيا: أن القطيع يمثل نشاط الراعي، فإذا ذهب الراعي ينهار [illegible] القطيع، فيتحول إلى مجموعات كثيرة من القطعان المنشقة عنه. و على العكس [illegible] ويرى فوكو فكرة أن الحكم يقوم في الأساس من خلال قوانين و عقوبات [illegible] أن للمجتمع حياته الخاصة به، والتي تضم العديد من الأنشطة و العلاقات المستقلة عن الحكم.[٩]

[illegible] حضاري ، وهذا [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] ( في [illegible]
[illegible]
[illegible]

و [illegible] أوضح [illegible] الحديث [illegible] في [illegible]
( [illegible] ) [illegible]
أوروبا في القرنين السادس و الثامن عشر[10] .

[illegible] عنصر [illegible]
[illegible]
[illegible] عن الجنائي [illegible]
[illegible] و ضبط الجريمة [illegible]
[illegible] الشك في التزام قواعد [illegible]
[illegible] عن حقوق البحث في ذلك الأمر . و [illegible]
[illegible] . و [illegible] الإضافة إلى
[illegible] حيث تشير في إحدى مواضعها إلى مجال
[illegible] العدل و الملكية و الحضر و
[illegible] أهداف تلك الإدارة . و في [illegible]
[illegible] للحياة الاجتماعية بما فيه صالح [illegible]
[illegible] من المتوقع تحقيق هذه الأهداف
[illegible] فقد أشار كتاب بلاكستون (1783)
[illegible] و الشرطة العامة على أنها :

[illegible] و التي يلتزم بموجبها أفراد الدولة
[illegible] ، و كذلك حسن الجوار و انضباع
[illegible] ، جنس و مستقيم ، تماما كما يفعل
[illegible] ( [illegible] ، 1911 ، ص 162 ) .

ذلك : أن الراعي يهتم بالقطيع [illegible] و [illegible]
فراد ، و هذا يعني أن الراعي يتعامل مع أفراد قطيعه فرداً فرداً [illegible]
وعلى العكس من ذلك ، فإن صورة الحاكم على أساس من المواطنة [illegible] لا
يختلف كثيراً عن [illegible] من الحكام ، [illegible] من المواطنين ، و [illegible]
من [illegible] على [illegible] أن الراعي إله ، [illegible] ( [illegible] -
فرعوني ) ، و هذا ما لا يتفق مع فكرة القطيع .

و قد نجد توضيح مثال على مبدأ عقلانية الحكم [illegible] في هذه
(الشرطة) و [illegible] الأموال [illegible]
[illegible] في القرنين السابع و الثامن عشر .

وقد عثرنا على أدب [illegible] القرن الثامن عشر [illegible]
المشتملة على فنون [illegible] و [illegible] و [illegible]
[illegible] في [illegible] قوة الشرطة [illegible] عن [illegible]
[illegible] و [illegible] من [illegible]
[illegible] و [illegible] من أن هناك البعض ممن [illegible] في [illegible]
[illegible] و [illegible] ممن قد يتساءلون عن جدوى البحث في ذلك الأمر . و
[illegible] لا ينكر حقيقة أن [illegible] بمهمة [illegible] . و بالإضافة إلى
ذلك . فهناك استخدام آخر لكلمة **بوليس**، حيث تشير في أحد مواضعها إلى مجال
[illegible] – و تشمل ذلك كل شيء بما في ذلك العمل و [illegible] و [illegible]
[illegible] – و كذلك ، فتشير الكلمة أيضاً إلى أهداف تلك الإدارة . و في [illegible]
فقد كان للبوليس مسئولية [illegible] الاجتماعية بما فيه صالح [illegible]
المجتمع و التحسين من مستوى الأفراد . وقد كان من المتوقع تحقيق هذه الأهداف
بأكثر الطرق عقلانية . و طبقاً لهذا الاستخدام ، فقد أشار [illegible] بلاكستون (١١٨٣)
تعليقاً على القوانين الإنجليزية إلى الاقتصاد و الشرطة العامة على أنهما :

التنظيم الواجب و النظام المحلي للمملكة و التي يلتزم بموجبها أفراد الدولة
بتطويع سلوكهم العام طبقاً لقواعد [illegible] ، و كذلك حسن الجوار و الطباع
الحسنة، مما يجعلهم أفراداً جديرين بالاحترام ، جادين و مسالمين ، تماماً كما يفعل
أفراد العائلة الصالحة . ( بلاكستون ، ١٩١١ ، ص ١٦٢ ) .

[illegible] ، لم يكن من الضرورى اعتبار التنظيم مسئولية الدولة [illegible] الرعاية ، فمنذ القرن الثامن عشر ، تضمنت فكرة البوليس كذلك [illegible] المهمة التى لم يتناولها مسئولى الحكومة بشكل كامل ([illegible] ١٩٨٩، ص ٦) كما ظهرت أهمية أخرى للعمل الخيرى ، [illegible] [illegible] الذين يحاولون المال عن طريق تحسين ظروف [illegible] و [illegible] ، بل كان يهدف أيضا إلى إفادة المجتمع [illegible] [illegible].

[illegible] قاطعا لا يتحقق عن طريق رجال [illegible] أو [illegible] عن طريق المواطنين الذين يهتمون بفعل الخير [illegible] ([illegible]، ص ١)

[illegible] . فتعرف مثلا على المسئولية الشاملة عن [illegible] [illegible] و [illegible] أعضاءه و التى تعد أساسية فى رؤية فوكو لعقلانية [illegible] . [illegible] هناك ناحية مهمة أخرى فى تناوله لموضوع الرعاية [illegible] هنا . [illegible] ذلك بما أخذته المسيحية من تعديلات على [illegible] [illegible] للراعى و قطيع [illegible] ، وذلك من جوانب مهمة و [illegible] [illegible] المسيحية عن الخطيئة ، الكفارة و الخلاص فهى على سبيل المثال [illegible] فى العلاقات بين الراعى و كل فرد فى قطيعه . و مع ذلك [illegible] النهائية و المثمرة كما تذكر ماكنيلة فوكو تحتوى على [illegible] [illegible] تقسيم [illegible] بالشكل الذى يجعلها تخضع لما يطلبه [illegible] [illegible] فوكو [illegible] ما تمثله [illegible] فى العالم الهيلينستى أحد أشكال النصيحة و[illegible] [illegible] لتحصول [illegible] فى الظروف المعتادة و غيرها.

ومن ناحية أخرى ، فى الرعوية المسيحية استخدم التقييم الذاتى لتحويل [illegible] إلى جزء متكامل ضمن العلاقة المتصلة بين الراعى ( أو ممثله [illegible] ) و كل عضو فى قطيعه . و بينما تطبق الممارسة الرواقية " الإدراك [illegible] على نفسها، فقد استخدمت المسيحية التقييم الذاتى من أجل تعريض الفرد [illegible] من الملاحظة و الإرشاد الفعال . فقد تم تنظيم " علاقة بين الطاعة [illegible] و معرفة المرء لذاته و الاعتراف لأى شخص ما " ( [illegible] ١٩٨١، ص ٢٣٩) .

موضوع الرعوي يعرض لنا تغييرا في صورة الفرد بوصفه مخلوقا "طيعا" لظروف الاجتماعية التي أوضحها مقال لوك . وما يذكره فوكو من انه ينبغي رؤية الاستخدام "الرعوي" للاعتراف ، و التقييم الذاتي و كذلك توجيه السلوك كوسائل لتحكم تعمل جزئيا من خلال تشكيل الأفراد الذين يمكن الاعتماد عليهم بشكل طبيعي لفرض حكم ملائم لسلوكهم الخاص .

## الحرية والعقلانية الليبرالية في الحكم

في الوقت الذي يبدو فيه تناول فوكو لنظام الانضباط والسلطة الرعوية كنوع عقلانية للحكم مثيرا لمشاكل بشأن التفسيرات القياسية للسلطة الحكومية فيما يتعلق بأفكار الموافقة و الحق و كذلك الإلزام . فإن ما يذكره فوكو بشأن الليبرالية يثير مشكلات مماثلة تصبح اكثر خطورة أكثر عندما يشيع فهم الليبرالية كمذهب سياسي أو أيدلوجية تهتم بالحد الأقصى للحرية الفردية، و خاصة عند الدفاع عن الحرية الطبيعية بخطر انتهاكات الدولة . و إذا نظرنا إلى الحكم على أنه نتاج للدولة ، فإن الحرية بهذا المعنى يعد مبدأ الحكومة المحدودة و التي تتمسك بأنه ينبغي فهم هيئة وفعاليات الدولة من حيث ما يترتب عليها من نتائج تخص الحرية الفردية .

و طبقا لهذه الرؤية ، فالدولة حاملة متوازية . فمن ناحية ، يعتقد أنه من الضروري توفير الظروف التي يمكن في ظلها الاحتفاظ بحرية الأفراد ( حكم القانون و درجة معقولة من السلام المدني ومنع التعدي على حق الغير ...إلخ) . و من ناحية أخرى ، ينظر إلى الدولة على أنها تشكل تهديدا للحرية الفردية، إما من خلال سوء استخدام أشكال السلطة المخولة لهم أو من خلال اكتساب سلطات سياسية أخرى . و من هذه الزاوية الثانية، فعادة ما تعرف الديمقراطية على سبيل المثال، بأنها تمثل تهديدا محتملا للحرية ؛ حيث إنهم في محاولاتهم لكسب تأييد الجماهير . قد ينساق من يتنافسون على المنصب السياسي إلى الوعد ببرامج حكومية لا يمكن تحقيقها إلا على حساب الحرية ذاتها[13] . و الحرية بهذا المعنى تتطلب أن يتم حصر الحكومة في مصالح الحرية الفردية . أما المشكلة الرئيسية

محكومة الليبرالية فهي أن تقوم بوضع الحدود الملائمة لاستقلال الحكومة والإ. بغض النظر عن ذلك على قوته في تفسير حرية الأفراد.

وتقدم مناقشات فوكو توجهاً عاماً في تحليل الليبرالية والأشكال الجديدة حول الليبرالية كعقلانية محددة للحكم، وأنه يشير إلى أنها إحدى أشكال الحكومات فهنا يرى فوكو بأن مقاومة السلطة تشتمل من الحرية من جعل زعمائها.

كما أن هناك أيضاً ضرورة أن تعمل السلطة الحكومية في ظل هذا سلوك الأفراد الأحرار. ثم الحديث ستقدم في الممارسة الليبرالية للحكم التي كما يصفها فوكو لا تتمثل في إزالتها الكبير للحدود الاجتماعية، وإنما في أنه للحكومة أن أهدافها تعيدة التي يتم إنجازها على أفضل وجه في إطار الإرادة الحرة للأفراد. ولابد من أن نلحظ الحكومية لحرية الأفراد على أنها تمثل محددا لعمل الحكومة – على نحو يشكل نموذج العمل معه في إطار أدوات مرتبة وتحقيق لمبادئ خلال العقلانية على مستوى تلك الحدود.

إن خلفية فكر فوكو فيما يتعلق بنظام مراقبة الحكم. فالليبرالية تجد جذوره في هذا المجال قبل النشر، بالرغم من أن هناك عدداً من الاعتبارات تشبيهه في مؤسساته[14]، على الأول فيما يخص أعراض هذا العمل. فقد تكون الحد منها مناقشة متعلقة بمسألة الأمن. أما الليبرالية لدى فوكو فتصطبغ في المجتمع باعتباره يضم عدداً من العمليات "الطبيعية" تلك التي تتعلق بالاقتصاد وبنمو السكان — كما تجذب إلى تلك الظروف التي تسهم في دفعها على العمليات على تحمل أحوالها. إنها تجمع الأسس أو التعاقدات في تلك العلاقات التي من شأنها ضمان تلك العلاقات الطبيعية والعمليات الاقتصادية والخاصة بالمجتمع وهو ما أصبح هدفاً رئيسياً لعقلانية الحكم. ومن ثم، فإنه لابد الإشارة إلى الحرية على أنها تحسب حق الأفراد الشرعي في معارضة السلطة والتعسف وتلك اعتداءات السلطة، بل إنها تعرف الآن على أنها عنصر ضروري لعقلانية الحكم ذاتها. (فوكو، الخامس من أبريل ١٩٧٨، مقتبسة من جوردون ١٩٩١، ص ١٩ – ٢٠).

ولنوضح كيف يمكن أن ينتج عن مثل هذا الاهتمام الحكومى التزاما نحو الحرية الفردية ، سنبدأ باستكشاف النقد الليبرالى لتنظيم المجتمع ؛ حيث إنه إذا ما نظر لليبرالية كمذهب سياسى أو أيديولوجى كما أوضحتها فى الفقرة الافتتاحية من هذا الجزء ، فسيكون الطابع العام لذلك النقد واضحا . ويتمثل فى شمولية محاولات الضبط و كذلك ضرورة معارضة حقيقة أنها تستهدف الشعب ككل - ذلك على الرغم من أن الهدف الرئيسى للحكومة ينبغى أن يكون الدفاع عن الحرية الفردية والسعى للبحث عن السعادة . و هذه الحجة الليبرالية ( التنظيم المفصل و الشامل للسلوك) لا تعد حجة ضد مثل ذلك التنظيم، و إنما توضح أساس الضبط . ذلك النوع الذى تم توضيحه فيما سبق . فعلى سبيل المثال فى مقترحات لوك لإصلاح القوانين الإدارى الذى قمنا بدراسته فى الفصل الرابع والتى يقدم فيها نموذج الفرد المستقل معارضا ضد إمكانية قياس ظروف و سلوك أفراد بعينهم . وفى الواقع ، يهدف هذا النقد الليبرالى إلى استبدال النظام الشامل لتنظيم المجتمع لمجموعة متنوعة من الأنظمة المتخصصة تهدف إما إلى السيطرة على تلك الأنشطة التى ينظر إليها على أنها تنتهك معايير اجتماعية مهمة ، أو أنها تعمل على تحسين تلك المعايير ذاتها (على سبيل المثال ، من خلال برامج التربية الجماهيرية ) . و سنعود إلى هذا الموضوع فيما بعد .

و بالرغم من ذلك ، يهتم فوكو بنوع مختلف من النقد الليبرالى للضبط، وهو نوع يسعى بشدة إلى توجيه أسئلة عملية عن الحكم . و يمكننا أن نرى بعضه نحلله هنا عن طريق دراسة نقد الشرطة التى سبق أن أوضحها آدم سميث فى مناقشة الشرطة فى " محاضرات عن فلسفة التشريع " ( ١٧٦٢ - ١٧٦٣ )، ويلاحظ سميث أن " تلك المدن التى تمارس فيها أعلى مستويات التنظيم ليست هى ذاتها المدن التى تتمتع بنفس درجات الأمن " ( سميث ، ١٩٧٨، ص٣٢)

كما يلاحظ أيضا أن مستوى الجريمة و انعدام النظام تبدو فى تزايد المستمر مع مدى تنظيم المجتمع . ومع ذلك ، فإنه يزعم أنه من الخطأ أن نستخلص من ذلك أن تنظيم المجتمع يتسبب فى الجريمة ، بل يزعم أن ما يتسبب فى الجريمة افتقاد الشعب حريته.

ليس هناك من شيء يضعف و يفسد العقل، و يحطم نبله مثل ما تفعل هي الاستكانة و لا شيء يمنح مثل هذه الأوقات المتعة، و التنشئة على الاستقامة مثلما تفعل الحرية الاستقلالية. (المرجع نفسه، ص٣٣٣)

و إذن، فسميث أفضل طريقة للحد من الجريمة، فالوسيلة هي تشجيع الحرية و الاستقلال، و الحد من أعداد العمال و المستخدمين. إن اهتمام سميث بالمشكلات التي تسبب فيها الخدم و المستخدمون، قد لا يبدو صدى كبيرا في المجتمعات الغربية اليوم. ومع ذلك، فإن من يقرأ نصوص سميث لا يجد بالرغم من ذلك ما يرفض الجانب الأخلاقي و البعد عن الحرية. إنني ستضح في المقالة من الاعتمادية التي يتسم بها من حيث الرفاهية و من استقلالية هؤلاء الذين يشكلون قوة العمل.

و قد لاحظنا في مقدمة هذا الجزء أنه من الشائع اعتبار النظرية السياسية لسميث في حد كبير بأنها نظرية لحكومة محدودة (بمعنى حكومة ضئيلة) شديدة الحرص على الحد الأقصى من الحرية الفردية، لكن نحاول هنا أن نقدم نظرية في الحكم بوصفها تتضمن في إطار الاهتمام بالدولة معنى منهجيا عن النظرية التي يسعى النظر إليها بوصفها مذهبا للحكومة المحدودة.

و قد لاحظنا باهتمام أن سميث في تنظيم المجتمع يشدد على أهمية عنصر الاستقلالية الشخصية. أما في مواضع أخرى من كتابيه **فلسفة التشريع** و **ثروة الأمم**، فيذكر سميث أن التنظيم اللائق للنشاط الاقتصادي في مجتمع ليبرالي هو ما يكون له نتائج غير مرغوبة و يكون هدفا عاما هو تحسين الاقتصاد القومي. و يمثل سميث مجال النشاط الاقتصادي أولا: باعتبار أن جهات خاصة تعمل طبقا لقوانينه و مقتضياته الطبيعية. ثانيا: أنه في مجتمع يتشكل عن طريق الخيارات الحرة لأفراد الفاعلين الاقتصاديين، و طبقا لإرادته. فينظر إلى حرية الفاعلين الاجتماعيين في الاختيار وتقسيمهم على أنها شرط أساسي لعمل النظام ككل. و في عقب السوق الخارجي، فإن أسعار السلع و الخدمات تتحدد بهذه الخيارات الحرة.

إن المفهوم الليبرالي للاقتصاد على أنه نظام يتشكل بالقرارات الحرة للأفراد يفترض أن أعمال الحكومة الفعالة تعتمد على قدر تأمين الظروف التي يمكن في

بحيث يكونون يحققون أهدافهم الخاصة، ويمكن القول إن الليبرالية بوصفها علاقة حكم، فهي لا تؤكد فحسب على أن هذه الحكومة سوف تكون محدودة نظرا لطبيعة الفرد (وكذلك طبيعة مثل الحوادث الأخرى والحدود الاجتماعية التي يمكن النظر إليها على أنها ذاتية التنظيم)، بل تؤكد أن الحكومة المحدودة التي تحكم بحدود من المحتمل أن تكون أكثر فعالية من الحكومة التي لا تقوم بذلك. وكمثال من هذه الرؤية الليبرالية، فإن الحكومة المحدودة مثل حكومة جون لوك، أما الحكومات غير المحدودة، فهي طريقة إلى ... في الحكم.

وإذا كنا نذكر لوك، فإن العلاقة التي تحكم في حرية الفرد كعنصر لا غنى عنه في الحكومة الليبرالية، تعد هذه الرؤية نموذجا على العلاقة الليبرالية، والتي تتصور بها علاقة المجتمع الاجتماعي. وبينما ينظر الى المجتمع على أن يجعل الناس يعقلون ما فيه نفع لهم، حتى وإن كانوا لا يرونه كذلك، فإن المعيار الذي يتطلب أن يسمح لهم بحسن ما يصلح لهم، ومع ذلك، فإن فهم الحكومات المحدودة التي تستلهم العلاقة الليبرالية لا يعني أن يؤخذ على أنه ينحصر فقط بانعدام التنظيم الحكومي، حيث يمكن أن تدار الأمور بالحرية. بعد أن تكون في مقدور أغلب الأفراد تقرير ذلك بأنفسهم. وبينما يقصر لوك أن الناس كلهم متساوون في حقهم في الحرية الطبيعية، فمن هذه الناحية الليبرالية، يمكن اعتباره سابقا لعصره - كما يؤكد أن الناس ولدوا جهلاء دون استخدام العقل. (لوك، رسالة ثانية، فقرة ٥٧، ١٩١١، صـــ ٣٠٥).

وقد رأينا ما يعرضه لوك في مناقشته من أن حالة السلطة التي فرضها الآباء على أبنائهم لا يمكن أن تمتد إلى زعم سلطة مطلقة تمتد على رعاياهم ومع ذلك، فحيث تتضمن هذه المناقشة أنه لا يمكن للأفراد أن يمارسوا حريتهم الطبيعية إلا إذا اكتسبوا بالفعل استخدام العقل، وإن الملاحظة تنبهنا إلى المعنى الأوسع، فقد لاحظت أيضا أن لوك في مدينة ... القدرة على توظيف العقل كما لو كان في الأساس مسألة تطور ... العقل، والسلوك المؤسسة وخصيصة تطوير القدرة على استخدام العقل (مقال، تحديد، ... ص ٢١، فقرة ٥١، ١٩٥٧، ص ٢٦٣).

ويلاحظ فوكو في كتاباته النقدية ومقترحاته لإصلاح السجون [illegible]
يعلق عليه فوكو "الحصانة الحكومية" لرؤية أن العقوبات الاجتماعية لا تعالج [illegible] أن هذه التكتيكات بمثابة كسيحة ضعيفة للأشياء» (١٥)، [illegible] هي أن الأساليب التي قد يستخدمها المعلمون كي ينجحوا في الاختبار [illegible] أفعال الأشخاص الأحرار، وكذلك الأساليب التي قد يستخدمها [illegible] في [illegible] التسيد على هذه العادات، وأيضا العادات التي قد نستخدمها [illegible] في القضاء على العادات السيئة وتشجيع على عادات أخرى جديدة تحل محلها.

أما المشكلة المعينة لتلك العقلانية الليبرالية في الحكم كما يقدمها فوكو فهي أن [illegible] الموظفين [illegible] لا يمكن أن نتوقع قيامهم [illegible] والسلوك لدى الأشخاص الأحرار المستقلين: أي تلك العادات الملائمة [illegible] أو [illegible] أو جوانب أخرى من الحياة الاجتماعية. بينما نرى فوكو أن الليبرالية تهدف بالضبط إلى تحرير الأفراد من سلطة التنظيم الاجتماعي والأشكال الأخرى المتحررة التي تمارسها الدولة، فإنها تهتم أيضا بالتأكيد على أن [illegible] الخاص والعام [illegible] تتم [illegible] ضد المعايير الملائمة للتهذيب والعقل والنظام [illegible] في ظل النظام الليبرالي يمكننا أن نتوقع وجود محاولات [illegible] طبقا لهذه المعايير. وهذا التنظيم يعمل في إطار مثل هذه المعاهد [illegible] حيث تصبح لديهم القدرة على التحليل وطرح الحلول [illegible] (١٦). كما يتم ذلك في إطار تصميم المباني العامة والفراغات [illegible] على أن سلوك الأفراد يتم تنظيمه من خلال الرؤية المعتادة [illegible] (١٦).

وعلى مستوى آخر أكثر اختلافا، ينبغي أيضا أن نتوقع تطوير الأنماط [illegible] للتعامل مع حالات الانحراف في تلك الأمر التي يعتقد أنها توفر [illegible] خاصة [illegible] الأطفال، والمهاجرين الذين قد لا يكونون على دراية كافية، وكذلك الأشخاص الذين يظلون دون عمل لفترة طويلة فيتعرضون لخطر فقد عادات الانضباط اللازمة للعمل المنتظم، إضافة إلى الشباب الذين لم يسبق لهم تعلم تلك العادات... إلخ (١٩).

ولقد ذكرت فيما سبق أنه يبدو أن هناك تحول جوهري في تناول فوكو [illegible] من الفعل إلى [illegible] للسيطرة يظهر في مبدأ [illegible]

[illegible] "تاريخ الجنسانية" History of sexuality إلى المدخل [illegible] من [illegible] فى المعنى نجده فى عمله عن الحكمانية [illegible] .

[illegible] عمل فوكو الأخير عن الحكومة — وعن الليبرالية كعقلانية [illegible] فى الحكم — يقدم لنا بشكل فعال صورة أكثر تفتحا من الصورة السابقة — [illegible] تعميم إدارة حكومية عامة تجريبية يمكن لها تأثير [illegible] . وطبقا لهذه الصورة الأخيرة، فإنه يسمح للأفراد الأحرار فى المجتمعات [illegible] أن تقوم الدولة بحكمهم من خلال [illegible] وأنها تعتمد على [illegible] حقيقة أن الأغلبية العظمى من هؤلاء الأفراد قد تم تدريبهم بطرق [illegible] الاستقلال الذاتى المسئول . أما الفارق فى هذه النظرة بين [illegible] وما نجده فى الرؤية [illegible] الماركسية [illegible] والنظرية النقدية [illegible] فى الفصل الأخير .

## نظام الحكم والسلطة السياسية

فى مستهل هذا الفصل أشرنا إلى تأكيد أن النظرية النقدية تتطلب [illegible] من [illegible] (فوكو ١٩٨٠، ص١٢١) . ويعنى هذا التأكيد إلى عدد من [illegible] التى قمنا بدراستها تفصيلا فى الفصول الأولى من هذا [illegible] على أنها فعل قوة العاقل التى تعمل من خلال موافقة رعاياها [illegible] الأخرى . ويقترح فوكو أولا : أن عمل الحكومة [illegible] الحكومية [illegible] الحكومية . وثانيا : أن الحكومة تساهم فى تشكيل السلوك العام [illegible] أيضا تشكيل شخصيات الأفراد بشكل أكثر مما يفيد به أى تصور عن [illegible] كمواطنين .

وعلى سبيل المثال ، فقد رأينا أن توضيح فوكو لصورة راعى الغنم [illegible] للعلاقة بين الحاكم والمحكوم يعتبر إلى حد كبير أكثر تعقيدا من تلك التى [illegible] على أساس من الموافقة . وبينما [illegible] أن نموذج للحكومة يعمل على [illegible] النموذج [illegible] المواطنين على أنهم عوامل أخلاقية تتمتع بحكم ذاتى ( [illegible] ) ، يتعامل النموذج الأول مع شخصيات رعيته على [illegible] الرعايا الآخرين ) .

ويحدث من خلال الظروف التي يصبح في ظلها لدى كل أعضاء المجتمع القدرة على المشاركة في شئونهم بصفتهم أفرادا مستقلين وضدا لتحكم الحكومة فيه بشكل على الأقل في جزء منه من خلال توزيع الرعي العام . هذه الرؤية للمرشالية للسياسة الاجتماعية في مجتمعنا كما لو كانت مشكلة من ... وصف فوكو مشكلة دولة الرفاهية كأحد من المظاهر العديدة لتلك الحالة من السلطة السياسية التي تفرض على الرعايا التزعيين ، السلطة الرعوية المفروضة على الأفراد في حياتهم الطبيعية ( فوكو ١٩٨١ ، ٢٣٥ ).

وهناك ما يزيد عن الوظيفة الرعوية للحكم كما يفهمها فوكو مما يرتبط عنها نوعا عن طريق حالة المعرفة والمهارات وكذلك الخدمات التي تتوفر لدى ... : ويرجع هذا أولا إلى أن الكثير من عمل الحكومة يتم أداؤه بواسطة مؤسسات غير الحكومية وثانيا : لأن ذلك العمل يتضمن أنشطة الأنظمة الفرعية للضبط والرقابة واستخدام التقنيات التي تهدف إلى تشكيل الشخصيات وكذلك أفراد ... عن طريق ما نعتقد أنها سمات وخصائص مرغوب فيها ... ولكن فوكو يتجاوز استخدام الأساليب الضبطية والرعوية في أسلوب الحكم مؤسسات الرعاية والرفاهية، وكذلك في تأريخ تطور دول المظاهر العامة للحكم في ظل المجتمعات المعاصرة . وتطرح هذه الرؤية الأهمية لسلطة الرعاية في مجتمعات الغرب الحديث، حيث إن النماذج المتنوعة للتحكم بوصفها قائمة على موافقة رعاياها، تقدم تعبيرات عن كلمة ... إنها محصنة إلى حد كبير عن السلطات الحكومية التي تستخدمها الدولة. ومعنى عدم الاكتمال في مثل هذه التعبيرات بعد رد ... فوكو الليبرالية بوصفها عقلانية للحكم التي تعني بالحاجات التعليمية لإدارة سلوك الأشخاص الأحرار، وكذلك بعض الظروف الأساسية لحريتهم عن طريق العديد من الممارسات الحكومية .

وقد تسعى الحكومة الليبرالية إلى هذه الأهداف على سبيل المثال من خلال التشجيع على أسواق تعمل على نحو صحيح، وذلك من خلال توفير التدريب عن طريق أساليب الإدراك الذاتي والسيطرة الذاتية ... على نحو ملائم . ويتم ذلك أيضا من خلال توفير مصادر ... الخبرة في الأمور المتعلقة بالسلوك الإنساني، أما طابع الحكم بوصفه ملائما إلى حد كبير من ... من النوع الملائم اجتماعيا، فإنه لا يتضح ... في مستوى الحكم الليبرالي، بل يبدو أيضا من أهم إنجازاته العملية .

وأخيرا فإن إصرار فوكو على تناول الأمور التي تخص الدولة [illegible] في إطار [illegible] العقلانية المحددة يضعف أي نموذج للحكومة [illegible] [illegible] أنه لا يعني [illegible] أن الدولة [illegible] هي [illegible] [illegible] ويرى فوكو أن [illegible] في [illegible] متنوعة [illegible] [illegible] عن [illegible] [illegible] لا [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible].

أما رؤية فوكو [illegible] الحكومة الموسعة و[illegible] [illegible] [illegible] الدولة فيستدعي [illegible] كما أنه يثير [illegible] في [illegible] [illegible] فوكو أن [illegible] الحكومة لا [illegible] [illegible] [illegible] أن [illegible] في [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] عن طريق [illegible] [illegible] [illegible] عن طريق [illegible] [illegible] [illegible] ([illegible]). [illegible] [illegible] (٢٢).

[illegible] في [illegible] ما [illegible] ومعارف أخرى [illegible] [illegible] (روز وميلر، ١٩٩٢).

# الهوامش

١ - يعد هذا التصور [illegible] ومصدرا لأهدافه الفكرية ؛ حيث يعلق فوكو في [illegible] مقابلاته أنه [illegible] لم يكتب سوى مقال واحد قصير عن نيتشه. إلا أنه [illegible] أوليا نيتشه، وأحاول الاستعانة بنصوصه - وكذلك [illegible] هذا الأمر. " (فوكو ١٩٨٨ب ، ص ٢٥٠، ٢٥١).

٢ - [illegible] بارتشيل وجوردون في مرجع بارتشيل وآخرين ١٩٩١و د س ١٩٩١ (الفصل [illegible]) حيث التقديم [illegible] لتحليلات فوكو.

٣ - انظر [illegible] في هذا أوزونا ١٩٨٩.

٤ - [illegible] فوكو [illegible] في المجلد الأول من تاريخ الجنسانية " والذي [illegible] إلى ظهور أساليب كثيرة ومتعددة لاستعباد الأجسام والتحكم في [illegible]، وهو ما [illegible] بداية حقبة " السلطة الحيوية " (فوكو ١٩٧٩ب ، ص ١٤٠).

٥ - إن هذا الاهتمام بالانضباط في مناقشة فوكو من أجل وجود [illegible] كبير [illegible] الانضباط قد تكون [illegible] التعبير عن السيطرة والسلطة في هذه المرحلة من [illegible]. وهناك وجه آخر لأهمية الانضباط الذاتي [illegible] أوستراتش (١٩٨٢) بإحياء أفكار الرواقية في تنمية الدولة الحديثة في بداياتها.

٦ - يعلق [illegible] على هذا الوجه بأنه سلاح ذو حدين ، فيذكر [illegible] الذي [illegible] الإنسان إذا ما تم اعتباره مستودعا غير مستخدم . وفي الوقت ذاته . قابل الإنسان بالرغم مما يقع عليه من تهديد بمجد ذاته إلى الصورة التي [illegible] بها مبدأ للكون " (هانسنجر ١٩٧٨، ص٣٠٨). هناك الكثير من

[illegible]

[illegible] (١٩٩١، ص ٢٥٠).

١ [illegible] المنطقة و المعلومة في هذه [illegible] [illegible] أن ندرك أن هذه العلاقة [illegible] [illegible] أن العلوم الاجتماعية و السلوكية يمكن [illegible] [illegible] من المعرفة التي تقدمها تستخدم [illegible] [illegible] أن تستخدم في خدمة المقاومة.

١ [illegible] بالتفصيل في محاورته [illegible] [illegible] فإن السياسي أن يكون [illegible] [illegible] ١٩٩١، ص ٢٣١-٢٣٥)

٢ [illegible] [illegible] الماهر و الأعدم [illegible] [illegible] و بالتالي فإن [illegible] [illegible] بل يستخدم بعض السمات [illegible]

١٠- انظر مثلاً زاريتسكي ١٩٨٣، و سميث ١٩٦٢، و تيلر (١٩٩١، ص ٦٠) يرى أن السمات المحددة لنظرية البوليس (الشرطة) قد تحولت في القرن ... ترجع إلى الظهور المبكر للدولة المركزية و تطلب الأداء الفعال ... عن طريق القصد المحدد.

١١- أول من قدم التمييز بين المجتمع المدني و الدولة هو هيجل في كتابه فلسفة الحق (١٨٢١). إلا أنه يضع قطاع ... في المجتمع المدني.

١٢- ينظر فوكو أنه لم تتسم مجتمعاتنا بالسلطة إلا عندما جمعت بين العنصر السياسي - المدينة وراعي القطيع فيما نسميه الدول الحديثة (فوكو ١٩٨١، ص ٢٣٩). يشير لعبة المواطن - المدينة إلى الصورة الجمهورية للمواطن على أنه الحاكم و المحكوم في نفس الوقت.

١٣- هندس ١٩٨٢، خاصة الفصل ٣.

١٤- انظر أبحاث بارتشيل و جوردون في مرجع بارتشيل وآخرين ١٩٩١، و بارتشيل ١٩٩٣. و قد تكون تحليل فوكو لمذهب الليبرالية بوصفه عقلانية الحكم في مرجع بيل ١٩٩١، و مساهمات بارتشيل و آخرين ١٩٩١، و الموضوع الخاص عن "مذهب الليبرالية و الحكمانية" و في كتب "الاقتصاد و المجتمع" ص ٢٢-٢٣ روز و ميلر ١٩٩٢.

١٥- انظر تيلر ١٩٨٨، و بن ١٩٨٩ إيفنس ١٩٩٣، و بولي ١٩٨٩.

١٦- هندس ١٩٨٨، ١٩٩٤.

١٧- انظر مناقشة رابينو ١٩٨٩ للتخطيط الحضري و تحليل ... ١٩٨٨ عن ... الشرطي و المتحف.

١٨- المهم هنا إدراك أن ما يصفه فوكو كعقلانية ليبرالية للحكم يختلف كثيراً عن تصور المجتمع المدني (رؤية الأفراد كذوات مستقلة) ... كل من سندال ١٩٨٢، و آخرين من النقاد المنتمين إلى النظرية النقدية.

وعلى النقيض من ذلك، فإن الأفراد الذين تقدم فوكو تحليلهم على أنهم عناصر لا على أنه في مبدأ العقلانية الليبرالية في الحكم لا يعتبرون أنفسهم، حالات منعزلة، بل يعتبرون أعضاء، تم تنظيمهم من ناحية عن طريق المعاملات في الأسواق والروابط الاجتماعية التطوعية الأخرى وعن طريق الحكومة من ناحية أخرى.

١٩. انظر مارشال ١٩٥٠ ومناقشات باربليت ١٩٨٨، تيرنر ١٩٨٦. كما أشير في موضع آخر (هندس ١٩٩٣) أن النظرية تمثل مثالية للمواطنة تعد تفسيرا خادعا عن المجتمعات العربية المعاصرة.

٢٠. قدم دونزيلوت ١٩١٩ توضيحا مهما لهذه الرؤية.

٢١. يذكر فوكو في نهاية دراسته "الذات والسلطة" أن علاقات السلطة في المجتمعات المعاصرة "أصبحت تحت سيطرة الدولة بشكل كبير" (فوكو ١٩٨٢، ص:٢٢). وبالرغم مما قد تقترحه هذه الصياغة من أن مثل هذه السلطات خضعت للحكومة على أفق التغيرات، فإنه يحذر الخطأ في تفسير أهميتها. وكذلك فإن نفي فوكو إمكانية أن تتسم الدولة بهدف توحيدي معين يفسر تحول مؤسسات الحكومة ذات النمط الواحد أو أنماط أخرى وكذلك المؤسسات التي تعمل تحت أي شكل من أشكال الدولة بشكل مترسخ في علاقات السلطة. وبعبارة أخرى، هناك تصور بوجود اتجاه تحويل وسائل الدولة إلى مشاريع كبيرة للحكومة يحدث تحويل الدولة إلى حكومات.

٢٢. انظر على سبيل المثال إسهامات في بارتشيل وآخرين ١٩٩١ وميلر وروز (طبعات)، ١٩٨٦ خاصة موضوع كتاب "الاقتصاد والمجتمع" عن مذهب الليبرالية والحكمانية. انظر أيضا روز وميلر ١٩٩٢.

# خاتمـــة

[illegible]

[illegible]

... أخرى ، فإن الحكومات ما هى إلا أشخاص و أنظمة من شأنها سن ... القيام بالإجراءات اللازمة لفرض تلك القوانين بالرغم من انشغالها ... أخرى. ثانيا: إن ضرورة وجود سمتين مميزتين (كل من القدرة و الحق) ... هذه السلطة بهذا المنظور تعنى أن تصور السلطة بصفتها دالة الموافقة ... الإشارة الواضحة أو الضمنية لأشكال أخرى من السلطة ؛ تلك التى تفتقر ... واحدة أو أكثر من هذه الخصائص . و من ثم فبينما يصف سلطة العاهل على ... تقوم على الموافقة ، يتضح أن الموافقة وحدها لا تكفى لتوفير التنظيم اللازم ... من الأفراد من أجل التصرف طبقا لرغبة سلطة واحدة تصدر الأوامر.

و كما يصفها هوبز ، فإن سلطة العاهل يجب أن تأتى عن طريق سلطات أخرى و ذلك إذا أردناها سلطة فعالة .

و مرة أخرى، فقد رأينا أن تناول لوك للسلطة السياسية التى تعمل كحق من خلال استدعاء أشكال الإلزام تجعله يطرح عددا من الأشكال البديلة للسلطة . إلا أن تصوراته عن الاستبداد و اغتصاب العرش يشير إلى وجود سلطة تعمل ... و تشبه إلى حد كبير السلطة السياسية (الشرعية). إلا أنها ينقصها الحق. ... : يقدم لوك السلطة التى يحسن أحد الوالدين ممارستها على أنها تحل محل سلطة تقوم على الموافقة . و فى ظل هذه الظروف ، فإن افتراض السلطة لا يمكن تطبيقه (نظرا لعدم أهلية الأفراد المعنيين من الناحية الشرعية أو العقلية) . و أخيرا ، فإن مناقشته فى الأخلاق فى مقاله "**مقال فى الفهم الإنسانى**" يقترح أن السلطة السياسية (من النوع الذى أوضحناه فى كتابه "الرسالة الثانية" يعتمد على أعمال قانون الرأى و السمعة و الذى يعد شكلا منفصلا عن التنظيم الاجتماعى ، تقوم عليه كل من مناقشات ليوكس و النظرية النقدية فيما يتعلق بوجود سلطة ... عة ماكرة تؤثر فى كل أفكار و رغبات ضحاياها، و تمنعهم و مجتمعهم الذين يعيشون فيه من تحقيق الوضع الذى قد يتم فيه التحكم فى الحياة الاجتماعية على نحو صحيح على أساس من موافقتهم.

و من هذه الناحية ، لا أقصد بحسب الإشارة إلى وجود تصورات للسلطة ، بل أيضا إيضاح أن وجودها فى سياق إطار معيارى ينشأ عن التصور الأساسى للسلطة الذى يقوم على الموافقة ، كما يدعونا فوكو إلى نبذ هذا التصور و ما يستدعيه من إطار اجتماعى . و بالتالى فنعد أن ركزت فى ثلاثة فصول على

التغيرات في تصور السلطة السياسية كدالة للموافقة ، اتجهت في الفصل الخامس إلى ترجمة أعمال فوكو ، وذلك بتركيز ملاحظة أن أكثر تعميمات [illegible] السلطة هي "بنية الأفعال" (فوكو ، ١٩٨٠ ، ص ٢٠)، و التي تعتمد على [illegible] الأفراد الآخرين و تعمل على تحت الحتمية العقلانية الخاصة بتعميم [illegible] كفرد كمه .

و على العكس ، نظر إلى السلطة بوصفها [illegible] و [illegible] و [illegible] توضيحها في محاولة للتأثير على أفعال هؤلاء ممن لديهم الحماس في [illegible] التصرف . وعند ما تكون ممارسة السلطة مقنعة وغالبا ما تكون [illegible] محددة . ومن خلال هذه الخاتمة يمكننا أن ندرك أنه لا يجب أن ننظر إلى السلطة على أنها متمركزة أو متدرجة أو أنها تقوم بالضرورة على الجمع بين الإكراه والموافقة. أو أنها [illegible] مصلحة اجتماعية سائدة . و لعل هناك بعض أشكال السلطة التي قد تستغل الموافقة بينما هناك أشكال لا تقوم بذلك . و في جوانب متعددة تعتبر هذه الرؤية للسلطة قريبة من الرؤية التي طرحها تعريف هورانوولي، حيث نشترك مع هذه الرؤية في أن أشكال السلطة التي يتضمنها قد تكون ذات خصائص متباينة . و مع ذلك ، فللأسف، عندما يفسر هوبر وكثير ممن تبعوه السلطة على أنها أساس جوهري للفعالية ، تصبح لديهم القدرة للتعرف على التمييز بين مصادر السلطة دون إدراك أهمية ذلك التمييز . و من ناحية أخرى يحتفظ فوكو بتصوره قائلا : إنه ليس هناك الكثير مما يمكن أن يقال ذكره عن السلطة بوجه عام .

لقد ذكرت في الفصل الخامس أن فوكو في عمله الأخير على الأقل، يميز بين السلطة من ناحية، و السيطرة والحكم ( الحكومة ) من ناحية أخرى بوصفهما شكلين من أشكال ممارسة السلطة . و في الواقع ، يمكن أن نرى أن فوكو في مناقشته للحكم يقدم بديلا واضحا لأي صياغة لمفهوم السلطة السياسية كدالة للموافقة. و بالتالي فهو يتجاوز تماما الأسئلة المتعلقة بشرعية السلطة، و يقوم بدلا من ذلك بالتركيز على الطرق البارزة في صياغة مفهوم الممارسة الحكومية، أي ممارستها بالنسبة للخطابات التي توجه الأسئلة العملية ، فيما يتعلق بكيفية إدارة سلوك الآخرين .

(وسلوك المرء ذاته)، خاصة كيفية إدارة سلوك الدولة وشعبها. و بناء على ... يمكن ... رؤية فكرة وجود سلطة تعمل على أساس من الموافقة كواحدة ... عدة أسس عقلانية للحكومة البارزة فى تاريخ الغرب الحديث ... ضبط و السلطة الرعوية الليبرالية كواحدة من عدة سلطات) . و بذلك يطرح ... فوكو بديلاً حقيقيًا للتحليل الأرثوذكسي للسلطة الذى أوضحناه فى الفصل ... والرابع والخامس .

و يظل هنا سؤال عن مدى نجاح فوكو فى الهروب من افتراضات مستمدة ... الناجمة عن الميل إلى التقليد الأرثوذكسي . و نقوم أولا بتوجيه هذا ... من خلال دراسة ما قد تبدو رد فعل أرثوذكسي لتحليل فوكو عن الحكم ... عن طريق فحص أوجه الشبه و الاختلاف بين وضع فوكو ووضع النظرية ... و أخيرا ، أعود إلى بعض أوجه القصور فى تحليل فوكو .

## فوكو: بديل راديكالى

لقد رأينا أن فوكو يقدم الحكومة بوجه عام على أنها إدارة السلوك . أما فى ... الدولة تحديدا ؛ فهى إدارة سلوك كل من الدولة ذاتها و الشعب التى تمارس الحكومة حكمها عليه. و بينما يدرك فوكو أن تفعيل القانون و فرضه يعتبر جانبا مهما لدى الحكومة ، يؤكد فوكو أنه لا يمكن اعتبار هذه تعقيبات أساس يقوم عليه الحكم ، من ثم أنها لها وجود بارز بين الطرق لتى تسعى بها الهيئات الحكومية وغير الحكومية إلى حكم الشعب فى المجتمعات الغربية المعاصرة . و بالإضافة إلى ذلك ، فطرا لأنه لا وجود للسلطة كقدرة و كحق فى فهم فوكو للحكم ، فإنه لا يتطرق لأسئلة عن شرعية أو عدم شرعية السلطة السياسية التى شغلت جزءا كبيرا من النظرية السياسية الحديثة . أما هذا الوضع فيستدعى جوانبا سريعة ... الاعتراف بوجود بعض المزايا فى المفهوم الأشمل لفوكو . فهل من الممكن ... من الممكن إلحاق أهمية خاصة بالاهتمام التقليدى بشرعية أو عدم شرعية السلطة أو فعاليات الحكومة ؟ و قد أشرت فى الفصل الرابع إلى إصرار ... على أهمية التمييز بين "ممارسة السلطة و السيطرة الاجتماعية بوجه عام ، و إذا

فلن تكون هناك فائدة من استخدام الكلمة لتعيين تصور مختلف أو حتى نعت الحكم "كسمة مؤسساتية متميزة".

و رغم أنه من المتفق على سبيل المثال أن إدارة السلوك تعتبر سمة عامة للمجتمعات الغربية المعاصرة، فقد يمكن القول أيضا إنه ينبغي التمييز بين ممارسة "الحق في سن القوانين" (وكذلك السلطات الأخرى التي يرتبطها لون ذلك الحق) و الحكومة بالمعنى الأكثر شمولا لدى فوكو. و يرجع ذلك أولا إلى حرفية الأهمية المعيارية التي تتعلق بالحكومة بالمعنى المحدد لذلك. ثانيا: أشدد القدرة الساحقة للدولة مقابل أشكال القدرة لدى المؤسسات الأخرى التي قد يمكن اعتبار أنها تنخرط في عمل الحكم، طبقا لفهم فوكو. و إضافة إلى ذلك، فالزعم من أنه قد يكون من الصحيح أن ممارسة الحكم من خلال القوانين، وأن فرصها بطئت إمكانية التحكم في شعب من الرعايا بطرق أخرى. و هو ما لا يعد زعما استثنائيا، حيث تضمنه مناقشة لوك في قانون الرأي و السمعة و هو ما لا يستطيع أحد من واضعي النظريات الحديثة الجدل بشأنه.

و تطرح هذه النظريات أنه ينبغي على فوكو أن يقدم للنظرية السياسية شيئا أقل من التحدي الذي أوضحناه في الفصل الخامس، بل أن مساهمته تبدو وكأنها تتألف من بعض الأفكار ذات الفائدة في كيفية حكم الشعب في المجتمع الغربي. و كذلك، فهناك أسئلة مهمة فيما يتعلق بالتفاعلات بين هيئات الحكومة الخصائية السياسية من ناحية و بين مجموعة متنوعة من الممارسات "الحكومية" من ناحية أخرى.

و كرد فعل لمثل هذه المعارضة، ينبغي ملاحظة أن تصور فوكو الموسع عن الحكومة يعد أقل شمولا من تصور رونج عن "السيطرة أو الضبط الاجتماعي بوجه عام". أولا: إن الحكومة، في أكثر المعاني شمولا لدى فوكو، تتضمن عنصرا هاما للتفسير غالبا ما يكون موجودا في محاولات التأثير على سلوك الآخرين. ثانيا: تمسك فوكو بمعنى خاص للحكومة يشير إلى حكم الدولة والشعب الذي تزعم تلك الدولة أنها تحكمه. و بالرغم من أن الحكومة تنحصر بهذا المعنى في فعاليات الدولة ذاتها، فإن لها برامجها المميزة. و بالتالي، فعندما يستخدم فوكو الكلمة ليشير إلى حكومة الدولة فإنه يركز على الأسس العقلانية للحكومة، بما يزيد عن تركيزه على سؤال الشرعية و ليس السؤال عن الشرعية. و بالتالي،

[illegible] الاعتراض على أن هذا الاستخدام يجعل الكلمة قاصرة، حيث [illegible] أن فوكو يتجنب الاستخدام الأرثوذكسي للكلمة، [illegible] السلطة التى تقوم على الموافقة محل اهتمام تحليله [illegible].

[illegible] الاعتراض على رؤية فوكو التى أفردنا لها هنا لا تعطى [illegible] مما تعد تحت الزعم بأن السلطة السياسية تقوم بالفعل أو [illegible] على موافقة رعاياها . و ننظر إلى السلطة السياسية فى ضوء هذه [illegible] كما ذكرت فى الفصل الثانى .

[illegible] أهمية معيارية خاصة يتصف به فهم الحكومة بوصفها عملا [illegible] بتفعيل القرارات الملزمة : أى قوانين الحكومة . ثانيا : [illegible] الحكومة أكثر أهمية من تلك السلطات العاملة لدى السلطات [illegible] و يتعارض هذا بشدة مع رؤية فوكو أنه يجب اعتبار سلطة [illegible] على موافقة رعاياه واحدة من مبادئ علاقة الحكم ضمن [illegible] من المبادئ التى لها دورها فى المجتمعات المعاصرة، و لا تمنح [illegible] و تعقيدية . و طبقا لهذه الرؤية، إذا كانت مؤسسات الدولة تلعب [illegible] فى حكم هذه المجتمعات، فليس من الصحيح هنا أن نصفها بأنها تعمل [illegible] من خلال التى تقوم على الموافقة .

[illegible] فى الفصل الرابع ، فإن الاعتراض على فكرة أن الحكومة تقوم [illegible] على موافقة رعاياها يعد أيضا فكرة محورية فى تحليل النظرية النقدية ضمن [illegible] المجتمع الحديث ؛ حيث تقدم كل من فوكو و النظرية النقدية الأنظمة العرقية [illegible] التى تقوم على الموافقة على أنها تعتمد على الشعب الذى يتسم بالطاعة [illegible] و فى الواقع . فهناك سمات أخرى تقترح أنه قد يكون هناك صلة [illegible] فوكو و النظرية النقدية، أولا : أن معارضة فوكو لفكرة [illegible] العقلانية السياسية يطرح سؤالا واضحا عما يخص العلاقة بين [illegible] و تحليل النظرية النقدية للعقل الأداتى و خاصة جوانب فى تناول فوكو [illegible] التى تذكر بتعميم الأفكار من النشر للتعبيرات الأداتية و السيطرة التى [illegible] أعمال فيبر و مدرسة فرانكفورت . ثانيا : بينما يتمسك فوكو [illegible] ماركيوز لافتراض الحداثة [illegible] فى السلطة ، فهناك ما يعلق بذلك فى تناول ماركيوز [illegible]

[illegible] و [illegible] في مثل هذه [illegible] حدود [illegible] ذاتها الى [illegible] [illegible] (عبد [illegible] ١٩١٢، ص٢١). و [illegible] على [illegible] [illegible] السلطة و كذلك فكرة أن السلطة [illegible] في [illegible] الأحيان [illegible] مهما من [illegible] النظرية [illegible] للسلطة ( [illegible] : ١٩١، ص٢٢)

ومن الضروري هنا توضيح العلاقة بين [illegible] [illegible] . و [illegible] [illegible] [illegible] أنه بالرغم من وجود معنى عام [illegible] [illegible] [illegible] المعيارية للحكومات العربية المعاصرة ، [illegible] [illegible] ، إلا أنه يمكن أيضا اعتبارها توضيحا مهما في الإطار [illegible] : ذلك الإطار الذي [illegible] عن رؤية [illegible] [illegible] [illegible] و [illegible] ، في [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] مثل النظرية [illegible] [illegible] [illegible] فقد تكون مختلفة . فبالرغم من أوجه [illegible] [illegible] ، [illegible] أيضا [illegible] جوهرية في [illegible] السلطة [illegible] النظرية [illegible] ، [illegible] . يتعلق أهمها بتناولهما موضوعين مهمين : [illegible] [illegible] في المجتمعات العربية خلال الفترة الحديثة، [illegible] الأمر [illegible] في [illegible] . و [illegible] النظرية [illegible] [illegible] على أنها رؤية [illegible] في [illegible] [illegible] في [illegible] التجمعات العربية الحديثة، [illegible] على [illegible] العلاقة الأخلاقية الجوهرية، [illegible] [illegible] في تلك العصبية [illegible] على [illegible] أن [illegible] [illegible] . [illegible] [illegible] نحو [illegible] [illegible] في [illegible] على هذه [illegible] العقل [illegible] و [illegible] ، حيث [illegible] [illegible] رؤية [illegible] من [illegible] التحول عن [illegible] التي [illegible] عن طريق [illegible] [illegible] التحول عن العقل هي التي [illegible] في [illegible]

التي تعمل على وضع هذه النتائج في ظل الظروف التي تعمل فيه العقلانية، ولا هابرماس يزعم انه تمكن من تأسيس المنطق من الاحداثيات التي تجمع تجاوزه على نحو لا يميز الجيل الأول من أصحاب النظرية النقدية.

ثم ما يسرده فوكو عن التواريخ المختلفة للجنون، والمرض، والجنس، والعقاب، و حضوره تأويلي أن الحكم الجينالوجي من شأنه تعقل العقلانية ككل هنا. فيركز فوكو على ظهور مبادئ معينة للعقلانية، ... على نحو مشكلة الشك على ما إذا كان الانحراف يعطي ... عقلانية ما. ... يكشف نمط العقلانية الذي يقصده" (فوكو ١٩٨١، ص٢٢٦) ويعني ذلك ... من وجود تعريفات مختلفة متعددة للعقلانية في عصور التحول. فإنه يخرج ... يسعى تركيب الروابط بين هذه المعاني المختلفة للعقلانية ... ودون افتراض وجود أي ترابط منطقي[1] عام ضمني ... بيان مثل هذه العمليات في العملية العقلانية من حيث أنه لا توجد ... تركيب النوع المحلية والعرضية.

ويزعم الفرق الحقيقي بين هذين المنظورين، فإنه لا يسعى ... في مقالة، في تعليق فوكو على كتاب كانط "ما هو التنوير"، ... يكمن في التركيز من **الكل** إلى الجزء **المفرد** ... سؤال كلي أو **كوني**، ضروري و إلزامي، وهو ما يمكن أن يحل محله كل ما هو **مفرد** وعارض وكل ما هو نتاج **القيود الاستبدادية** (فوكو ١٩٨٦أ، ص٤٥) ... هذا التعليق وكذلك الاستمرار على وجه ... وكذلك ... بوصفها تاريخيا في لحظة تالية لها. حيث أن ما هو ... **كوني** يمكن ... بمثل حادثة **مفردة** ... إلخ. ومن ثم، فليس التعهد ... التصور الحقيقي لمجموعة اللحظات الموجودة نفسها.

ومع ذلك، فيبدو أن هناك فروقا أكثر أهمية بين النظرية النقدية وبين فوكو فيما يتعلق بنموذج الشخص بوصفه فاعلا أخلاقيا مستقلا ... النظرية النقدية عن غيرها أنها امتداد ... جوهري لمشروع التنوير ... النقدية فهذا يعني أن نموذج الشخص بوصفه فاعلا أخلاقيا مستقلا وكذلك نموذج ... الملازم لنمط المجتمع العقلاني ... عملية ... هؤلاء الأشخاص ...

معاً [illegible] السلطة عند [illegible] ( [illegible] )

وذلك [illegible] يقوم [illegible] مشروع [illegible]

المعرفة بتأثير السلطة هنا فيما [illegible]

والسلطة بهذا المعنى [illegible]

لا يقدم إجابة لسؤال "ماذا نفعل"(١) [illegible]

المعارف عليها، [illegible] السلطة [illegible]

اللازمة للنموذج [illegible]

وبينما تختلف هابرماس والعقل [illegible]

الأنظمة التجريبية [illegible] إلا أنهم [illegible]

وعلى العكس من ذلك، لا يطرح فوكو [illegible]

التجربة نفسها [illegible] العقلاني [illegible]

لآثار الفرضية [illegible]

هذه النماذج على أنه يقدم [illegible]

واحدة من أهم آثار السيطرة(٢). أما النموذج [illegible]

يتألف من أفراد مستقلين، ولا يتم [illegible]

فيه لا يعني [illegible] لفوكو. [illegible]

هابرماس عن التواصل عبر [illegible]

أن ثمة وجود حالة تواصل [illegible]

[illegible] أو قيود، وكذلك [illegible]

(فوكو، ١٩٨٨أ، ص٢٨).

وفيما [illegible] فإن النوع الذي يمكن أن [illegible]

أن يعطي من خلال الموقف العقلاني، [illegible]

والسمعة [illegible]. وفي مثل هذا المجتمع، لا نجد [illegible]

تتشكل فيها السمات الشخصية للشعب [illegible]

وإذا كان الأمر كما يذكر فوكو أن السلطة [illegible]

أفعال الآخرين، فإنه [illegible]

ومنظور فوكو [illegible] أن السلطة غالباً ما تكون [illegible]

شخصيات هؤلاء الذين يتعرضون لممارستها . [illegible]
فرص للحدث الزائفة، كما يرى ماركس [illegible]
لم تطرح نموذجا معيازيا يتوافق مع نموذج [illegible]
[illegible] فيه للتى لا يقدم أسسا يمكن [illegible]
الشخصية الأخرى ) حقيقية أو زائفة . [illegible]
[illegible] وجود كلي، وأنه لا يمكن أن [illegible]
[illegible] مقاومته عن الانضباط ، خاصة أنه [illegible]
[illegible] من الطرق التى يمكن من خلالها للسلطة [illegible]
[illegible] .

ومع ذلك، ينبغى ملاحظة أن فوكو لا [illegible]
[illegible] للسلطة. فكما رأينا، فإنه يؤكد على أن [illegible]
[illegible] وجود درجة من الحرية لدى الرعايا، وأن هذه [illegible]
[illegible] - بالإضافة إلى السلطة التى تعبر فى [illegible]
، حيث أن مقاومة السلطة تعد أمرا حتميا، [illegible]
فمن هنا مجال كبير للشكوى من أن فوكو فى [illegible]
الربط بين المقاومة و بين قدرة الرعايا على [illegible]
[illegible] فيما يخص المطالب التى يفرضها الآخرون عليهم ([illegible] ١٩٩٢،
ص:١٣) . و فى الواقع، إن الإصرار على المقاومة فى [illegible]
نيتشوى فى تصوره للقوة، حيث أن إرادة القوة [illegible]
[illegible] مقاومة القيود التى تفرضها القوى الأخرى، [illegible]
الذات، مثلما يفعل القطر الذى يشق طريقه [illegible]
الأفراد من البشر الذين يهدفون إلى تأييد الآخرين [illegible]
[illegible] فى نضالهم لنيل الحرية .أما عن [illegible]
احتفاء نيتشويا بالحياة ذاتها أكثر منه تعبيرا عن [illegible]
تحررى.(١) ثانيا : إن حقيقة أن هؤلاء الذين يتعرضون [illegible]
من السلطة.

تعنى أيضا عدم وجود تعارض أولا : [illegible]
السلطة من ناحية وبين تأكيده الأخير على الأخلاق [illegible]

... في الحد ... إلى ... نموذج الحداثة". ولا يحتاج مثل هذا ...
... الاهتمام ... تحرراً حقيقياً للآثار المنتجة للسلطة ... وحديثاً لأنه عادة ما يكون لدى الرعايا قدراً من الحرية. ... السلطة ... في ... التي تركتها لممارسات العناية الذاتية. ... عن السلطة والتحكم وبين النظرية النقدية ... هناك ... الاختلافات الجوهرية المهمة بينهما. أما أهم هذه الاختلافات ... للرؤية النقدية للسلطة من حيث ... على المواقف، ... هذه الرؤية ليس لها وجود في نموذج فوكو. أما ... النموذج ... للمجتمع الذي يتحرر فيه الأفراد من الآثار السلبية للسلطة. ولعل هذا يطرح أنه نموذج من التحرير. يمكن اعتبار فوكو ... لمفاهيم السلطة نفسها. ومع ذلك فإن الطابع ... إلى حد كبير ...، وهذا ما سنتناوله الآن.

## قضية خالدة

كما سبق أن رأينا، إن تفسير فوكو للآثار السلطة يبدو معوقاً لأي تصور للتحرر ... من النوع الذي تقدمه النظرية النقدية [5]؛ حيث إن السلطة ... لا يمكن إبطاله. ... فلا توجد من الفرص ... للتحرر ... نموذج ... للتطبيق. ومع ذلك، فإن التحرر من ... السلطة ... أو من آثار ... أشكال سلطة نعيشها بعد ... . وفي بعض الحالات قد تصبح للتحرر أشكال مرغوبة ... ويظهر ... إصرار فوكو على أنه من المؤكد أن ... التاريخي ... عن ... التصورات التي تزعم ... أو الإنسانية" (فوكو ١٩٨٦، ص ٤٦). ويستطرد فوكو.

... التحولات المحدودة للغاية، والتي أثبتت جدارتها في العشرين عاماً ... في عدد من المجالات التي تهم نمط معيشتنا، وتفكيرنا، و... علاقات السلطة، والعلاقات بين الأجناس، والطريقة التي نستقبل بها المرض أو الجنون" (المرجع نفسه، ص ٤٦: ٤٧)

[illegible]

## قصص خالدة

[illegible]

[illegible]

[illegible]

وفقا لتحليل فوكو، فإن أكثر ما يمكن توقعه من مثل هذه الإصلاحات المحددة هو إحلال مجموعة من السلطات محل مجموعة أخرى حيث لا تعمل بنفس الكيفية لتحرر شاملة من آثار السلطة. وللأسف، فالأمر ليس بهذه البساطة وعلى الرغم من تجنب فوكو الواضح لأي خطاب شمولي للتحرر من آثار السلطة، فإن هناك قراءات يبدو فيها أن تناوله لحالات السيطرة – أي: ما يطلق عليه سلطة (فوكو ١٩٨٨ أ، ص ١٩) فيما يتعلق بالحرية والوظيفة النقدية للفلسفة، عمل على نشر بعض العديد من الاهتمامات التقليدية للنظرية النقدية. ولقد ذكرت في بعض المواضع على سبيل المثال تعريف فوكو للوظيفة النقدية للفلسفة بأنها "تحدي كل ظواهر السيطرة" وقوله إن هذه الوظيفة تنبعث من حقيقة "اعرف نفسك" وتعني تجربة أساسا ........" (المرجع نفسه، ص ٢٠)[٦]. بل إنه يذكر في نص مقابلة شخصية أن:

علاقات السلطة في حد ذاتها ليست بالأمر السيء الذي ينبغي على المرء أن يتخلص منه. ولا تكمن المشكلة في محاولة تفكيك هذه العلاقات في إطار تصوره اليوتوبية للتواصل الواضح والتام، بل تكمن في أن يعطي الإنسان نفسه قواعد القانون، وأساليب الإدارة وكذلك الأخلاقيات والروح وممارسات الذات التي من شأنها أن تسمح بأداء هذه الألعاب للسلطة بالحد الأدنى من السيطرة.
(المرجع نفسه، ص١٨، مع زيادة التأكيد)

ولا يعارض فوكو علاقات السلطة التي يمكن من خلالها فقط ترتيب الأشياء بسهولة أو الممارسات ذات الترتيب الهرمي والطرق التي تستند القائمة على امتلاك قدر أكثر من المعرفة وذلك بالطبع، شريطة عدم اعتراض العلاقات، بالإضافة إلى "سلطة المعلم العشوائية عديمة الجدوى" (المرجع نفسه) وفي إحدى المقابلات الشخصية معه، يميز فوكو بين تربيته اليونانية الخاصة التي يصفها بأنها أمر ثانوي وكذلك "علم أخلاق الذات". المنفصلة بتجميع ... وكذلك عدم التجانس وإقصاء الآخر، وسيطرة فكرة التأثير القوي والجماع. فهناك بهذا من نوع آخر كان بعد ظهوره ... (فوكو ١٩٨٦ ب، ص ٣٤٦) إن مثل هذه العلاقات وعرضها بوضوح ما يراه فوكو من أن السيادة تعمل في أفضل الحالات شرا لابد منه ينبغي تجنبه كلما أمكن ذلك. ومن الواضح أن هدف فوكو لا ينصب فحسب على تأثير السيطرة على حرية هؤلاء ممن تمارس عليهم.

ويرى بيتشه أن ذلك لا يكون إلا كمنحة لتاريخ طويل من الانضباط ونظام حكم، كما أنها ليست أيضا حالة إنسانية طبيعية يمكن التسليم بها. أما ما يعنينا في مناقشة الحالية هو إشارة بيتشه إلى أن الفرد العاقل هو " الثمرة الناضجة " لنظام للسيطرة. وبعبارة أخري، فإن السيطرة شرط أساسي للحرية - أو لنوع الحرية التي تعلمنا ( نحن و بيتشه ) أنها شرط ضروري (لأي) حرية[٧]. وفي الواقع، رأينا في الفصل الثاني أن رؤية هوبز لتشكيل كومنولث تنتهي إلى نتيجة مماثلة، رغم الاختلاف في نقطة البداية [٩]

ولا أهدف هنا إلى الإقرار بتفضيل أي من تحليل بيتشه أو هوبز، بل إلى إبراز مشكلة في تناول فوكو للسيطرة. كما أن هناك مناقشات حادة ترى أن السيطرة والتبعية تعتبر حالات للوجود الاجتماعي وما يمكن اتباعه في مثل هذا الوجود الاجتماعي المنظم للحرية. وكذلك فمن الصعب الإصرار - كما يفعل فوكو - على نتائج السلطة في عملية تكوين القدرات والسمات البشرية، وكذلك على أو إدانة نتائج السيطرة لنفس الأسباب.

وفي الواقع، من الضروري التفرقة بين المطالبة بضرورة مقاومة السيطرة والتي يفكر في سياقات أخرى من أن مقاومتها تأتي بدافع الحرية، وبين تحجيم السيطرة من أي نوع تحجيما كليا. حيث لا تحمل الملاحظة الأولى أية دلالات معيارية، بينما تقدم الملاحظة الثانية السيطرة كما لو كانت تلائم التحكم لمعايير أو أنها شيء سيئ في حد ذاتها. ومن المتوقع أن ينتج عن الملاحظة الأولى مقترحات لإجراء تحويلات وإصلاحات محددة، إلا أن الملاحظة الثانية تستدعي موئلا للمجتمع تقل فيه السيطرة فتصل إلى حدها الأدنى. وعلى هذا النحو، فهنا تتعلق بمجموعة من التصورات التي يبديها فوكو؛ حيث يبرز جانبا الفوضوية والراديكالية بها. (فوكو ١٩٨٦أ، ص٤٦).

أما الإدانة الشاملة للسيطرة باسم الحرية التي يطرحها فوكو في عدد من المقابلات الشخصية التي أجراها مؤخرا، وكذلك الكثير من مقالاته، فتبدو تعبيرا على شكل آخر للنقد اليوتوبي للسلطة، والذي ساهم عمل فوكو في تصعيد مكانته.

و أخيرا، فبينما حاول بعض من حاولوا اعتبار أن نقد فوكو نقدا ضعيفا يعد نقدا غير تام . فكما رأينا، يقرر فوكو أن القدم بالحكم ( بمعنى الحقوق ) تستخدم السلطة القانونية الممنهجة و تلك السلطة المؤسسية المسيطرة، و إن حتى الآخرين يعد سمة كلية الوجود للحياة الاجتماعية، لا تقتصر على الحكومات، و إنه لا يعني اعتبار السمات و الصفات الشخصية للرعايا كما لو كانت بمعزل مستقل عن آثار السلطة .

إن القول بأن الحكومات تقوم بتطبيق أساليب مرنة للسلطة، ... لا شيء في السلطة، و كذلك أن خصائص الرعايا لا تنفصل عن آثار السلطة، يعني بيد أن العالم الذي نستحضره فكرة السلطة القائمة على الموافقة العقلانية من قبل رعاياه يعتبر جزءا من الخيال، غير أن رؤية فوكو عدم نجاح الفكر السياسي الغربي نحو الطابع الخيالي لا يهدف إلى شيء . و تعبيرا عن ذلك، تكمن المشكلة في أن الفكر السياسي الغربي يتصور العالم بصفة خيالية، إلا أنه يمضي مع ذلك في التعامل مع ذلك العالم من وجهتين . كونه يحل محل الحاضر . و أنه مثال له يعني أن يكون لكنه ليس موجودا في الواقع .أما فكرة مجتمع الأفراد المستقلين، فيها تظهر في لغة الحكومة الديمقراطية و إطارها المؤسساتي شريطة توافر معايير لتحديد التنظيم الاجتماعي . و لعل ما يثير العجب هنا ، كما رأينا في الفصل الرابع أن الصور غير الواقعية التي يستدعيها النقاد الراديكاليين للممارسات الحديثة تشبه إلى حد كبير تلك التصورات التي يستدعيها المدافعون عن مثل هذه الممارسات .

في الفصل الأول من هذا الباب، تمت الإشارة إلى زعم فوكو أن " النظرية السياسية يسيطر عليها شخص الملك " ( فوكو، ١٩٨٠، ص ١٢١ ) .

و في الواقع، فإن المشكلة التي يلفت النظر إليها لها دلالتها حيث تشير إلى اعتبارات أحدث و أكثر عموما تتعلق بفكرة أن الشخص يعد فاعلا مستقلا، و ما يترتب على ذلك من أن المجتمع الذي يتألف من هؤلاء الأفراد يمكن، بل ينبغي أن تحكمه موافقة أفراده. و بالتالي في الدور الذي ينسب إلى العاقل في كتاب هوبز " الليفياثان " يأتي في حد ذاته كنتيجة لتناوله للرعايا على اعتبار أنهم أشخاص مستقلون، لا يشترطون شيء سوى موافقتهم على حكم العاقل، و ذلك ما يمكن قوله أيضا عن دور الحكومة (أي من لديهم السلطة السياسية ) في كتاب لوك

[illegible] المقالة الثانية . ومن ناحية أخرى يعود نموذج مجتمع الأشخاص المستقلين في [illegible] الفلسفة السياسية بالنسبة لفهم المجتمع الحديث ونقده . أما الطابع الخيالي [illegible] والذي تستخدمه هذه الفكرة ، فكرة مجتمع الأشخاص المستقلين، فليس [illegible] في حقل السلطة السياسية . ومع ذلك، فرغم الاهتمام البالغ (الذي [illegible] و لكثيرين غيره ) عن جينالوجيا التصورات الحديثة للفرد [illegible] أنه لا يمكن قول مثل ذلك في شأن مفاهيمنا تجاه المجتمع الذي نعيش [illegible] الغرب الآن . أما دراسة ما ذكرته توا فمن شأنها أن تأخذنا بعيدا عن [illegible] السلطة السياسية إلى ما هو أكثر عمومية وهو بحث دور المجتمعات [illegible] في النظام الاجتماعي و السياسي للمجتمعات الغربية المعاصرة .

وفي ختام هذا الكتاب، ينبغي أن أذكر أن مطلب فوكو " إننا في حاجة إلى [illegible] سياسية لا تدور حول إشكالية العاهل " ( فوكو ١٩٨٠ب، ص١٢١) لا [illegible] إلى أبعد من ذلك، حيث إننا لسنا بصدد مشكلة العاهل التي تحتاج أن نقوم [illegible] ( أو أي مجتمع آخر خيالي ) إلى تحرير أنفسنا منه، و كذلك مشكلة المجتمع السياسي . و في الواقع، فإن هذا يعني إيجاد طريقة نبحث بها أمر السياسة في [illegible] الخيال الذي يشكل تعريفها، و هو ما يسهل طرحه دون تنفيذه.

# الهوامش

١ انظر مناقشات هير، و فوكو فى مرجع هوريتون ١٩٨٢ ، هتش
١٩٨٢ب .

٢. قارن تعليق فوكو أنه يسعى أن يهتم " بالكيف" ليس بمعنى " كيف تظهر
نفسها ؟ "
و " ماذا يحدث عندما يمارس الأفراد ( كما يقولون ) السلطة على الآخرين ؟ "
( فوكو ١٩٨٢، ص٢١٧) .

٣. فى محاضرات دارتموث الأولى ( فوكو ١٩٩٣) ، يعرض فوكو ...
تسعى رؤية الذات على أنها اصطناع أساليب ذاتية ؛ تلك التى ورثها عن
المسيحية .

# المراجـــع


Andrews, D T 1989 *Philosophy and Police* London *Charity in the eighteenth century* . Princeton , New Jersy Princeton University Press

Aristotle (ed Stephen Everson ) 1988 *The Politics* Cambridge Cambridge University Press .

Bachrach, P and Baratz , M . S 1969 ' Two faces of power ' In R Bell, D V Edwards and R H Wagner (eds ) , *Political Power : a reader in theory and research* New York : Free Press , 94 9

Balibar , E 1991 Citizen Subject In E Cadava , P Connor and J Nancy (eds. ),*Who comes after the subject ?*New York Routledge

Barbalet , J 1988 *Citizenship* Milton Keynes Open University Press

Beier , A L 1988 Utter Strangers to Industry , morality and religion John Locke on the poor *Eighteen century life* , 12(3), 28 41

Bell , R , Edwards , D V and Wagner , R H (eds ) 1969 *Political Power a reader in theory and research* New york Free press

Benette T 1988 The exhibitionary complex *New Formations* [illegible] 103

Blackstone W 1978[1783] *Commentaries on the Laws of England* New york and London Gerland Publishing

Braithwaite, J and Pettit P 1990 *Not Just Deserts* Oxford Oxford University Press

[illegible] C 1993 [illegible] government and techniques of the self [illegible]

[illegible]

Dahl, R. A. (1957) 'The concept of power'. [illegible]

Dahl, R. A. (1958) 'A critique of the ruling elite model'. *American Political Science Review*, [illegible]

Dahl, R. A. (1961) *Who Governs? Democracy and Power in an American City*. New Haven and London: Yale University Press.

Dahl, R. A. (1989) *Democracy and its Critics*. New Haven and London: Yale University Press.

Dean, M. (1991) *The Constitution of Poverty: toward a genealogy of liberal governance*. London: Routledge.

Dean, M. (1994) *Critical and Effective Histories: Foucault's methods and historical sociology*. London: Routledge.

Donzelot, J. (1979) *The Policing of Families*. New York: Pantheon.

Dunn, J. [illegible] '... for All our Purposes': John Locke's [illegible]. *Proceedings of the Royal Society*, [illegible]

Foucault, M. (1977) 'Nietzsche, genealogy, history'. In D. F. Bouchard (ed.) *Language, counter-memory, practice: selected essays and interviews by Michel Foucault*. Ithaca New York: Cornell University Press, 139-64.

Foucault, M. (1979a) *Discipline and Punish*. London: Allen Lane.

Foucault, M. (1979b) *The History of Sexuality Vol. 1 An Introduction*. London: Allen Lane.

Foucault, M. (ed. Colin Gordon) (1980) *Power/Knowledge*. Brighton: Harvester.

Foucault, M. (1981) 'Omnes et Singulatim: towards a criticism of "Political Reason"'. In S. McMurrin (ed.) *The Tanner Lectures on Human Values, II*. Salt Lake City: University of Utah Press, 225-54.

Foucault, M. (1982) 'The Subject and Power'. In H. L. Dreyfus and P. Rabinow (eds) *Michel Foucault: Beyond Structuralism and Hermeneutics*. Brighton: Harvester, 208-26.

[illegible]

[illegible] R. A. (1957) 'The Concept of Power', *Behavioral Science*, 2, 201-5.
[illegible] R. A. (1958) 'A Critique of the ruling elite model', *American Political Science Review*, [illegible]

[illegible] R. A. (1961) *Who Governs? Democracy and Power in an American City*. New Haven and London: Yale University Press.

[illegible] R. A. (1989) *Democracy and it's Critics*. New Haven and London: Yale University Press.

[illegible], M. (1991) *The Constitution of Poverty: toward a genealogy of liberal governance*. London: Routledge.

[illegible], M. (1994) *Critical and Effective Histories: Foucault's methods and historical sociology*. London: Routledge.

Donzelot, J. (1979) *The Policing of Families*. New York: Pantheon.

[illegible] J. (199[illegible]) '"Bright enough for All our Purposes": John Locke's Conception of a civilized society', *Proceedings of the Royal Society*, 43, 133-53.
Foucault, M. (1977) 'Nietzsche, genealogy, history'. In D. F. Bouchard (ed.) *Language, counter-memory, practice: selected Essays and interviews by Michael Foucault*. Ithaca, New York: Cornell University Press, 139-64.

Foucault, M. (1979 a) *Discipline and Punish*. London: Allen Lane.

Foucault, M. (1979 b) *The History of Sexuality*, Vol. 1, *An Introduction*. London: Allen Lane.

Foucault, M. (ed. Colin Gordon) (1980) *Power/Knowledge*. Brighton: Harvester.

Foucault, M. (1981) 'Omnes et Singulatim: toward a criticism of "Political Reason"'. In S. McMurrin (ed.) The Tanner Lectures on Human Values, II. Salt Lake City: University of Utah Press, 223-4.

Foucault, M. (1982) 'The Subject and Power'. In H. L. Dreyfus and P. Rabinow (eds.) *Michael Foucault: beyond Structuralism and hermeneutics*. Brighton: Harvester, 208-26.

Focault , M. 1986a: *What is Enlightenment ?* In P. Rainbow (ed.) , *The Focault Reader* . Harmondsworth Penguin , 32-50

Focault , M. 1986 b On the genealogy of ethics an overview of work in progress In P. Rainbow (ed ). *The Focault Reader* Harmondsworth. [illegible] ,32-50

Focault , M. 1986 c: The History of Secxuality , Vol. 3, *The Care of the Self* . London : Penguin .

Focault , M. 1988a: The ethic of care for the self as a practice of freedom. In J . Bernauer and D. Rasmussen (eds.) , *The Final Focault* . Boston , Mass MIT Press , 1-20.

Focault , M. 1988b. The return of morality . In L . Kritzman (ed ) , *Michael Focault : Politics ,Philosophy, culture* . London and New York . Routledge 242-54.

Focault , M. 1991. Governmentality . In G. Burchell et al. (eds ) . *The Focault Effect : Studies in governmentally* . Hemel Hempstead Harvester Wheatsheaf ,87-104.

Focault , M 1993 : About the beginning of the hermeneutics of the self *Political theory* , 21(2) , 198-227.

Fraser , N . 1989 Focault on modern power empirical insights and normative confusions In eadem . *Unruly Practices : Power discourse and gender in contemporary social theory* Cambridge : polity , 17- 34

Freud . S 1948 *Civilization and it's discontents* London. Hogarth Press
Giddens .A 1984 *The Constitution of Society* Oxford Polity

Gordon , C 1987 The Soul of the citizen Max weber and Michael Focault on rationality and government In S. Lash and S. Whimster (eds ) *Max weber rationality and modernity* London . Allen and Unwin , 296-316
Gordon C 1991 Governmental Rationality an introduction In G Burchell et al (eds ) *The Focault Effect Studies in governmentality* [illegible] Harvester Wheatsheaf [illegible] 28.

Habermas, J. [illegible]

Habermas, J. 1989 *The Structural Transformation of the Public Sphere*. Polity Press.

Habermas, J. 1984 *The Theory of Communicative Action, vol. 1 Reason and the Rationalization of Society*. Boston: Beacon Press.
Habermas, J. 1987 *The Theory of Communicative Action, Vol. 2: Lifeworld and System: A Critique of Functionalist Reason*. Boston: Beacon Press.

Habermas, J. 1990 *Moral Consciousness and Communicative Action*. Cambridge: Polity Press.

Hayek, F. A. von 1982 *Law, Legislation and Liberty*. London: Routledge and Kegan Paul.

Heidegger, M. 1979 *The question Concerning technology*. In D. F. Krell (ed.) *Martin Heidegger: Basic writings*. London: Routledge and Kegan Paul.

Hindess, B. 1987a *Politics and Class Analysis*. Oxford: Blackwell.

Hindess, B. 1987b *Rationalization and the Characterization of modern society*. In S. Whimster (eds.), *Max Weber: Rationality and Modernity*. London: Allen and Unwin: 137-53.

Hindess, B. 1993 Citizenship in the modern West. In B. Turner (ed.), *Citizenship and social theory*. London: Sage: 19-35.

Hinsley, F. H. 1986 *Sovereignty*. Cambridge: Cambridge University Press.

Hobbes, T. 1982[1640] *Elements of Law: Natural and Politic*. Cambridge: Cambridge University
Hobbes, T. 1968 [1651] *Leviathan*. London: Penguin.

Hsia, R. P-C. 1989 *Social Discipline in The Reformation: Central Europe 1550-1750*. London and New York: Routledge.
Hunter, F. 1953 *Community Power Structure*. Chapel Hill: University of North Carolina Press.

Hanter, I. 1988. *Culture and Government: the emergence of literary education*. Basingstoke: Memillan
Hunter, I. 1994. *Rethinking the School*. Sydney: Allen and Unwin.

Ivison, D. 1993. Liberal Conduct. *History of the Human Sciences*, 6(3), 25-9.

Kant, I. 1970 [1797]. *The Metaphysics of Morals*. In Kien. (ed) H

*Political Writings*. Cambridge: Cambridge University Press.

Keane, J. 1988. *Democracy and Civil Society*. London: Verso.

Keane, J. (ed.) 1988. *Civil Society and the State*. London: Verso.

Koselleck, R. 1988. Critique and Crisis: *Enlightenment and the pathogenesis of Modern Society*. Oxford: Berg.

Lessnoff, M. H. 1986: *Social Contract*. London: Memillan.

Locke, J. 1969 [1697]. A report of the board of trade to the lord justices respecting the relief and employment of the poor. In H. R. Fox – Browne. *The Life and Times of John Locke*. Darmstadt: Scientia Verlag Aelen. 2. 377-91.

Locke, J. 1957 [1686]. *An Essay Concerning Human Understanding*. Oxford: Claredon.

Locke, J. (ed. Axtell) 1968. *The Educational Writings of John Locke*. Cambridge: Cambridge University Press.

Locke, J. 1988 [1689]. *Two Treatises of Government*. Cambridge: Cambridge University Press.

Lukes, S. 1974. Power: *a radical view*. London: Memillan

Madison, J., Hamilton, A. and Jay, J. 1987[1788]. The Federalist Papers. Harmondsworth: Penguin

Mann, M. 1986. *The Social of Social Power*, Vol 1. *A History of Power from the Beginning to AD 1760*. Cambridge: Cambridge University Press

[illegible] H. [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] H. 19[illegible] *One Dimensional Man*. London: [illegible]

Marshall, T. 1950. *Citizenship and Social Class*. Cambridge: Cambridge University Press.

McCarthy, T. 199[illegible]. The Critique of Impure Reason: Foucault and the Frankfurt School. In T. Wartenberg (ed.) *Rethinking Power*. Albany: State University of New York Press. [illegible]

Miller, P. 1987. *Domination and Power*. London: Routledge.

Miller, P. and Rose, N. (eds.) 1990. *[illegible]*. Cambridge: Polity.

Mills, C. W. 1959. *The Power Elite*. New York: Oxford University Press.

Nietzsche, F. 1967. *On the Genealogy of Morals*. New York: Random House.

Nozick, R. 1974. *Anarchy, State and Utopia*. Oxford: Blackwell.

Oestreich, G. 1982. *Neostoicism and the Early Modern State*. Cambridge: Cambridge University Press.

Oldfield, A. 1990. *Citizenship and Community: [illegible] modern world*. London: Routledge.

Parsons, T. 1969a. On the Concept of Political power. In *Politics and Social Structure*. New York: Free Press. [illegible]

Parsons, T. 1969b. The distribution of Power in American Society. In *Politics and Social Structure*. New York: Free Press. [illegible]

Pasquino, P. 1993. Political Theory of war and Peace: Foucault and the History of modern political theory. *Economy and Society* [illegible]

Pateman, C. 1988. *The Sexual Contract*. Cambridge: Polity.

[illegible] P. 1993. [illegible] Concept of Power in [illegible] *[illegible]* [illegible]

Patton, P. 1994. [illegible] *Political Theory* [illegible] 6(1): 60–71.

Pocock, J. G. A. 1975. *The Machiavellian Moment: Florentine Political Thought and the Atlantic Republican Tradition*. Princeton: Princeton University Press.

Rabinow, P. 1989. *French Modern: Norms and Forms of the Social Environment*. Cambridge, Mass.: MIT Press.
Raeff, M. 1983. *The Well Ordered Police State: Social and Institutional Change through Law in the Germanies and Russia 1600–1800*. New Haven and London: Yale University Press.

Rawls, J. 1972. *A Theory of Justice*. Oxford: Oxford University Press.

Rose, N. 1990. *Governing The Soul: The Shaping of the Private Self*. London: Routledge.
Rose, N. and Miller, P. 1992. Political power beyond the State: Problematics of government. *British Journal of Sociology* 43(2): 173–205.
Rousseau, J. J. 1968. *The Social Contract*. Harmondsworth: Penguin.
Sandel, M. 1982. *Liberalism and the Limits of Justice*. Cambridge: Cambridge University Press.
Skinner, Q. 1984. The Idea of Negative Liberty. In R. Rorty, J. B. Schneewind, and Q. Skinner (eds.) *Philosophy in History*. Cambridge: Cambridge University.

Skinner, Q. 1990. The republican Idea of Political Liberty. In G. Bock, Q. Skinner and M. Viroli (eds.) *Machiavelli and Republicanism*. Cambridge: Cambridge University press. 293–309.

Small, A. W. 1909. *The Cameralists: The Pioneers of German Social Polity*. New York: Burt Franklin.

Smith, A. (ed. R. H. Campbell and A. S. Skinner) 1976. *An Inquiry into the nature and Causes of the Wealth of Nations*. Oxford: Clarendon Press.
Smith, A. (ed. R. L. Meek et al.) 1978. *Lectures on Jurisprudence*. Oxford: Clarendon Press.

Taylor, C. 1986. Foucault on Freedom and Truth. In D. Hoy (ed.) *Foucault: a critical reader*. Oxford: Blackwell. [illegible]

Patton, P. 1994 Foucault's Subject of Power. *Political theory Newsletter*, [illegible]

Pocock, J.G.A. 1975 *The Machiavellian Moment: Florentine Political Thought and the Atlantic republican tradition*. Princeton: Princeton University Press.

Rabinow, P. 1989 *French Modern: norms and forms of the social environment*. Cambridge, Mass.: MIT Press.
Raeff, M. 1993 *The Well-Ordered police State: Social and institutional Change through Law in the Germanies and Russia, 1600-1800*. New Haven and London: Yale University Press.

Rawls, J. 1972 A theory ofjustice. Oxford: Oxford University Press.

Rose, N. 1990 *Governing The Soul: The Shaping of the Private self*. London: Routidge.
Rose, N and Miller, P. 1992 Political power beyond the State: Problematics of government. *British Journal of Sociology*, 43(2), 173-205.
Rousseau, J-J. 1968 *The Social Contract*. Harmondsworth: Penguin.
Sandel, M. 1982 *Liberalism and the Limits of Justice*. Cambridge University Press.
Skinner, Q. 1984 The Idea of Negative Liberty. In R. Rorty, J. B. Schneewind, and Q. Skinner (eds), *Philosophy in History*. Cambridge: Cambridge University.

Skinner, Q., 1990 The republican Idea of Political Liberty. In g. Bock, Q. Skinner and M. Viroli 9eds), *Machiavelli and Republicanism*. Cambridge: cambridge University press, 293-309.

Small, A. W. 1962 *The cameralists: The Pioneers of German Social Polity*. New York: Burt Franklin.

Smith, A (ed. R.H. Campbell and A.S. Skinner) 1976 *An Inquiry into the nature and Causes of the Wealth of Nations*. Oxford: Clarendon Press.
Smith, A (ed. R.L. Meek et al.) 1978 *Lectures on Jurisprudence*. Oxford: Clarendon Press.

Taylor, C. 1986 Foucault on Freedom and Truth. In d. Hoy (ed.), *Foucault: a critical reader*. Oxford: Blackwell, 69-102.

[illegible], C. 1989. Taylor and Foucault on Power and Freedom. *Political Studies* [illegible]

Tully, J. 1989. Governing conduct. In E. Leites (ed.), *Conscience and Casuistry in Early Modern Europe*. Cambridge: Cambridge University Press, 12–71.

Turner, B. S. 1986. *Citizenship and Capitalism: The debate over reformism*. London: Allen and Unwin.

Ullman, W. 1965. *A History of Political Thought: the middle ages*. Harmondsworth: Penguin.

Ullman, W. 1966. The Individual and the Society in the Middle Ages. Baltimore: Johns Hopkins University Press.

Von Neumann, J. and Morgenstern, O. 1944. *The theory of Games and economic behavior*. Princeton: Princeton University Press.

Wartenberg, T. E. 1990. *The Forms Of Power: from domination to transformation*. Philadelphia: Temple University Press.

Wartenberg, T. (ed.) 1992. *Rethinking Power*. Albany: State University of New York Press.

Weber, M. 1978. *Economy and society: an outline of interpretive sociology*. Berkeley: University of California Press.
Wrong, D. 1979. *Power: its forms, bases and uses*. Oxford: Blackwell.

# المترجم في سطور : ياسر قصوه

عضو هيئة التدريس بكلية الآداب – جامعة طنطا ، ومحاضر في [illegible] بالجامعة ذاتها حاصل على جائزة الدولة التشجيعية في العلوم [illegible] في عام ٢٠٠٢م عن كتابه : النسبية [illegible] الثقافية مفهوم ، وبعض [illegible] لبرنامج الثقافة العربية وحقوق الإنسان بمركز القاهرة [illegible] حقوق الإنسان . كما يقوم بمهام [illegible] تحرير مجلة رواق عربي [illegible] النسبية الثقافية مفهوم ، هل يمكن [illegible] الفلسفة [illegible] التنوع في الوحدة [illegible] ، مفهوم الحرية في [illegible] المعاصرة

# المراجع في سطور : ياسر قنصوه

يعمل عضو هيئة التدريس بكلية الآداب – جامعة طنطا . ومحاضرا في عدة مؤسسات بالجامعة ، كما حصل على جائزة الدولة التشجيعية في العلوم الاجتماعية في عام ٢٠٠٢م عن كتابه " الليبرالية . إشكالية مفهوم . ويعمل مستشارا ثقافيا لبرنامج الثقافة العربية وحقوق الإنسان بمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان . كما يقوم بمهمة نائب رئيس تحرير مجلة رواق عربي . من مؤلفاته الليبرالية إشكالية مفهوم . هل يمكن أن تعد الفلسفة نسبية حقا ؟ . التعددية : التنوع في الوحدة أم مأزق التعصب ؟ . مفهوم الحرية في الليبرالية المعاصرة .

# المراجع فى سطور : .ياسر قنصوه

يعمل عضو هيئة التدريس بكلية الآداب - جامعة طنطا ، ومحاضرا فى الفلسفة السياسية بالجامعة ذاتها حاصل على جائزة الدولة التشجيعية فى العلوم الاجتماعية فى عام ٢٠٠٢م عن كتابة : الليبرالية . . إشكالية مفهوم ، ويعمل مستشارا أكاديميا لبرنامج الثقافة العربية وحقوق الإنسان بمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، كما يقوم بمهام نائب رئيس تحرير مجلة رواق عربى. ومن مؤلفاته الليبرالية. إشكالية مفهوم ، هل يمكن أن تقدم الفلسفة السياسية جديدا ؟ ، التعددية : التنوع فى الوحدة أم مأزق التفتيت ؟ ، مفهوم الحرية فى الليبرالية المعاصرة .

# المشروع القومى للترجمة

المشروع القومى للترجمة مشروع تنمية ثقافية بالدرجة الأولى ، ينطلق من الإيجابيات التى حققتها مشروعات الترجمة التى سبقته فى مصر والعالم العربى ويسعى إلى الإضافة بما يفتح الأفق على وعود المستقبل، معتمداً المبادئ التالية :

١- الخروج من أسر المركزية الأوروبية وهيمنة اللغتين الإنجليزية والفرنسية .

٢- التوازن بين المعارف الإنسانية فى المجالات العلمية والفنية والفكرية والإبداعية .

٣- الانحياز إلى كل ما يؤسس لأفكار التقدم وحضور العلم وإشاعة العقلانية والتشجيع على التجريب .

٤- ترجمة الأصول المعرفية التى أصبحت أقرب إلى الإطار المرجعى فى الثقافة الإنسانية المعاصرة، جنباً إلى جنب المنجزات الجديدة التى تضع القارئ فى القلب من حركة الإبداع والفكر العالميين .

٥- العمل على إعداد جيل جديد من المترجمين المتخصصين عن طريق ورش العمل بالتنسيق مع لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة .

٦- الاستعانة بكل الخبرات العربية وتنسيق الجهود مع المؤسسات المعنية بالترجمة .

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رقم الإيداع ٢١٧٧٩/ ٢٠٠٥

# خطابات السلطة

## [من هوبز الى فوكو]

هل يمكن أن نقرأ هذا الكتاب المعنون "خطابات السلطة من هوبز إلى فوكو" لمؤلفه "بارى هندس" دون إدراك أهمية التساؤل عما تعنيه الممارسة الخطابية، وغير الخطابية للسلطة، والتى تشكل أيديولوجية خطابها المسيطر، هل نستطيع أن نجرد الخطاب من تلك العلاقات القائمة بين منطوق الخطاب وعمليات إنتاجه؟ كيف شكل المجتمع والدولة الحديثة الخطاب السلطوى، لتصوغ "الحداثة" أيديولوجياتها؟ إلى أى مدى كان نجاح "ما بعد الحداثة" فى إنهاء الصراع الأيديولوجى لصالح أيديولوجية معينة تدعو إلى هيمنة خطاب سلطوى واحدى بوصفه مجموعة من العناصر الخطابية التى تحدث تحولا فى طبيعة السلطة ذاتها؟ غير أن الصورة فى نهاية الأمر، بالنسبة لهذا التحول تبدو محددة ومقيدة برغم (قشرة) التغيير التى تغطيه، كما يبدو (واحديا) رغم ملامحه التعددية الزائفة!!

كل هذه التساؤلات، متى توقفنا عن الإحساس بأهميتها وسلمنا مع "هندس" باليقين المنطقى الكامن فى نظام الخطاب ذاته فحسب، فإننا قد نكون قراء على درجة من المثالية التقليدية، التى ينتمى إليها "هندس"، والذى يدعونا إلى الانضمام إليها عبر قراءة خطابات السلطة بوصفها أفكارا منتظمة فى نسق منطقى محدد، دون الاعتراف بأهمية تلك العمليات المنتجة لخطاب معين.

الغلاف: عمرو الكفراوى